



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتخطيط
اختصاص اقتصاد وتخطيط

**ردود فعل الإيرادات الضريبية على السياسة النقدية وانعكاسها
على الاستثمار في سوريا
خلال الفترة (2000 - 2010)**

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

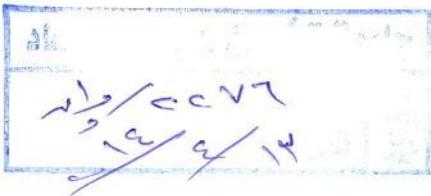
إعداد الطالبة

ياسمين عبد الله رجب

إشراف

الأستاذ الدكتور رضوان وليد العمار

2013 - 2014



SYRIAN ARAB REPUBLIC
Ministry of Higher Education
Tishreen University



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين

قرار لجنة الحكم على رسالة ماجستير

اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم /٨٥٦/ المتخد بالجلسة رقم /١٤/ المنعقدة بتاريخ ١٨ / جمادى الاولى / ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤ / ٣ / ١٩ م وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الخميس الموافق ٢٠١٤ / ٤ / ١٠ م.

والمؤلفة من السادة:

الدكتور: رضوان العمار الأستاذ في قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص/ تجارة المال وتداول العملة / عضواً ومشرفاً .

الدكتور: نور الدين هرمز الأستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص/ التخطيط الاقتصادي / عضواً.

الدكتورة: حنان صاهر المدرسة في قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / مصارف وتأمين / عضواً .

وناقشت اللجنة رسالة الماجستير التي تقدمت بها الطالبة: ياسمين عبد الله رجب
عنوان: ردود فعل الإيرادات الضريبية على السياسة النقدية وانعكاسها على الاستثمار في سورية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)

وبعد المداولة قررت لجنة الحكم:

(١) منح الطالبة ياسمين عبد الله رجب علامة وقدرها: (٨٧) درجة (كتابية وبتقدير (١٩)) في اختصاص الاقتصاد والتخطيط من قسم الاقتصاد والتخطيط في كلية الاقتصاد.

(٢) رفع هذا القرار إلى المجالس المختصة لمنحها الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعها بحقوق هذه الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللائحة: يوم الخميس في ١٠ / ٤ / ٢٠١٤ م.

الدكتور
رضوان العمار

الدكتور
نور الدين هرمز

الدكتورة
حنان صاهر

شهادة

نشهد أن العمل الموصوف في هذه الرسالة هو نتيجة بحث قامت به الطالبة ياسمين عبد الله

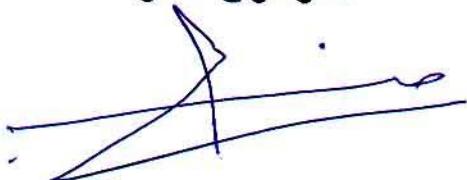
رجب بإشراف :

السيد الأستاذ الدكتور رضوان العمار (مشرفاً علمياً) أستاذ في قسم العلوم المالية والمصرفية

بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين .

المشرف

د. رضوان العمار



الطالبة

ياسمين عبد الله رجب



تصريح

أصرح بأن العمل لم يقدم لنيل أي شهادة علمية أخرى ولم ينشر سابقاً في أي مجلة علمية.

الطالبة

ياسمين عبد الله رجب



Declaration

It is hereby declared that this work has not been accepted for any degree or it is submitted to any other degree.

The Student

Yasmin Abdullah Rajab

جامعة تشرين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

السيد الدكتور عميد كلية الادمصار

جامعة تشرين

عملاً بقرار مجلس قسم اللغة العربية رقم / ١١٨ / ٢٠١٤ / ٣ تاريخ المتضمن

مدققاً لغويّاً لرسالة الماجستير لمؤلفها الطالب يا حسين عبدالله رجب

وهي بعنوان (رحدود فعل الإِيرادَاتِ الفريبيَّةِ على الْيَامَةِ الْنَّفِرَةِ وانفصالها على الاستئثار في سورية (٢٠٠٠ - ٢٠١٠))

وتم تصويب الرسالة وتدقيقها بعد المناقشة النهائية ، كما تم الالتزام بملحوظات المدقق اللغوي
أصولاً

وتفضوا بقبول الاحترام

اسم المدقق وتوقيعه

الدكتورة أم كلثوم بدر حلمي

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الدكتور يوسف جابر



رئيس قسم اللغة العربية



السيد الدكتور عميد كلية الاقتصاد

عملاً بقرار مجلس البحث العلمي رقم / 856 / المتتخذ بالجلسة رقم / 14 / تاريخ 19/3/2014
المتضمن تشكيل لجنة الحكم لرسالة الماجستير للطالبة ياسمين رجب وهي بعنوان
ردود فعل الإيرادات الضريبية على السياسية النقدية وانعكاسها على الاستثمار في سوريا خلال
الفترة (2000-2010)

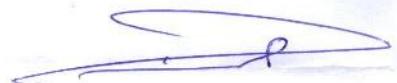
تم تصويب الرسالة وتدقيقها بعد المناقشة النهائية، كما تم الالتزام بملحوظات أعضاء لجنة الحكم
أصولاً.

أعضاء لجنة الحكم

أ.د. رضوان العمار

أ. د. نور الدين هرمز

د. حنان ضاهر



شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور رضوان العمار لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة، والذي منحني الكثير من وقته، وزودني بملحوظاته القيمة، ورفدني بخبرته العلمية والعملية، وأعانتي على تخطي الصعوبات والعقبات التي واجهتني أثناء إعدادي لهذه الأطروحة، أتمنى له النجاح المستمر ودوام الصحة والعافية.

وخلالص شكري وتقديري إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة الحكم على تفضيلهم بالموافقة على تحكيم هذه الأطروحة؛ وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات علمية قيمة ستسهم في إثرائها.

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أسرة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين؛ عميداً وأساتذة وإداريين لاهتمامهم ومساعدتهم. ولا يفوتي تقديم كل الشكر وعظيم الثناء لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل.

اللهم اذْعُ نَّا مَا شَاءَ لَنَا

إلى قوتي وثباتي والإصرار الذي لا يلين عائلتي

إلى النكهة الصباحية المميزة والعاطفة التي لا تنضب زوجي

إلى بسمتي وربيع حياتي أخوتي

جدول المحتويات

رقم الصفحة	البيـان
1	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
1	المقدمة
2	الدراسات السابقة
5	مشكلة البحث
5	أهمية البحث
6	هدف البحث
6	فرضيات البحث
6	منهجية البحث
7	مجال وعينة البحث
8	الفصل الثاني: الإطار النظري للإيرادات الضريبية والسياسة النقدية
9	المبحث الأول: الإطار النظري للإيرادات الضريبية وأهميتها المالية
9	1- مفهوم الضريبة وتطورها
9	1-1 تعريف الضريبة
10	2-1 عناصر الضريبة
12	3-1 أهداف الضريبة
16	4-1 القواعد الأساسية للضريبة
17	2- أنواع الضرائب
17	1-2 الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال
18	2-2 الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة
19	3-2 الضرائب العينية والضرائب الشخصية
19	4-2 الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

20	1-4-2 معايير التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة
21	2-4-2 مزايا وعيوب الضرائب المباشرة
21	2-4-3 مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة
22	المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية وأدواتها
23	1- مفهوم السياسة النقدية
24	2- مراحل تطور السياسة النقدية
24	1-2 المدرسة الكلاسيكية
24	2-2 المدرسة الكينزية
25	3-2 المدرسة النقدية
26	3- أهداف السياسة النقدية
29	4- أدوات السياسة النقدية
30	1- الأدوات المباشرة
31	2- الأدوات غير المباشرة
36	المبحث الثالث: الضرائب والسياسة النقدية وعلاقتها بالاستثمار
36	1- ماهية السياسيين المالية والنقدية
36	1-1 ماهية السياسة المالية
37	2-1 ماهية السياسة النقدية
38	2- التنسيق بين السياسيين المالية والنقدية
38	1-2 مفهوم التنسيق بين السياسيين المالية والنقدية
39	2-2 الجدل الفكري حول السياسة المالية والنقدية
41	3-2 فاعلية السياسة المالية والنقدية
43	4-2 أهمية التنسيق بين السياسيين المالية والنقدية
46	5-2 شروط التنسيق بين السياسة المالية والنقدية
47	6-2 الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق بين السياسات
48	7-2 التفاعل بين السياسيين المالية والنقدية

49	2-7-1 تأثيرات السياسة النقدية على السياسة المالية
50	2-7-2 تأثيرات السياسة المالية على السياسة النقدية
54	الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام الضريبي في سوريا وتطور عائدات الضرائب خلال الفترة المدروسة
55	المبحث الأول: النظام الضريبي في سوريا وتطوره وخصائصه
56	1- تطور النظام الضريبي السوري
60	2- خصائص النظام الضريبي السوري
66	المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية في سوريا خلال الفترة 2000-2010
66	1- تطور الإيرادات الضريبية في سوريا خلال الفترة 2000-2010
70	2- تحليل الضرائب في سوريا خلال الفترة 2000-2010
79	الفصل الرابع: أثر التغير في السياسة النقدية على الإيرادات الضريبية وانعكاس ذلك على الاستثمار في سوريا
80	المبحث الأول: السياسة النقدية في سوريا خلال الفترة 2000-2010 وانعكاسها على الإيرادات الضريبية
80	1- تمهيد
80	2- السياسة النقدية في سوريا وأهدافها وأدواتها
80	2-1 واقع السياسة النقدية في سوريا
97	2-2 أهداف السياسة النقدية في سوريا
103	3- أدوات السياسة النقدية في سوريا
110	3- أثر التغير في السياسة النقدية في سوريا على الإيرادات الضريبية
115	المبحث الثاني: أثر التغير في الإيرادات الضريبية على نمو الاستثمارات في سوريا خلال الفترة 2000-2010
115	1- انعكاس التغير في الإيرادات الضريبية الناجمة عن تغير السياسة النقدية على الاستثمار
120	2- أثر الضريبة على نمو الاستثمارات العامة في سوريا (2010-2000)
124	3- أثر الضريبة على نمو الاستثمارات الخاصة في سوريا (2010-2000)

129	النتائج والتوصيات
129	النتائج
131	التوصيات
133	الخاتمة
134	المراجع

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل
27	الشكل 2-2 المربع السحري
29	الشكل 2-2 استراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية
68	الشكل 3-1 تطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي
69	الشكل 3-2 تطور الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة
86	الشكل 4-1 تطور عدد الفروع المصرفية في سوريا خلال الفترة 2001-2010
87	الشكل 4-2 التغيرات في العرض النقدي M_1 والناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة 2010-2001
89	الشكل 4-3 تطور معدلات نمو العرض النقدي M_2 ومكوناته خلال الفترة 2000-2010
90	الشكل 4-4 التغيرات في العرض النقدي M_2 والناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة 2010-2001
93	الشكل 4-5 توزع الودائع حسب نوع المصرف خلال الفترة 2004-2010
94	الشكل 4-6 تطور معدلات نمو إجمالي الودائع والناتج المحلي الإجمالي (2001-2010)
96	الشكل 4-7 تطور القروض والتسليفات حسب أنواع المصارف خلال الفترة 2004-2010
97	الشكل 4-8 تطور معدلات نمو إجمالي القروض والتسليفات والناتج المحلي الإجمالي خلال (2001-2010)
100	الشكل 4-9 استراتيجية السياسة النقدية في سوريا
101	الشكل 4-10 تطور معدلات التضخم في سوريا خلال الفترة (2000-2010)
114	الشكل 4-11 العلاقة بين الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغيير السياسة النقدية وإجمالي الضرائب

119	الشكل 4-12 العلاقة بين الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية وإجمالي الاستثمار
121	الشكل 4-13 تطور الضرائب والرسوم والاستثمارات العامة للفترة (2001 - 2010)
123	الشكل 4-14 العلاقة بين الضرائب والرسوم والاستثمارات العامة
125	الشكل 4-15 تطور الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة للفترة (2001 - 2010)
127	الشكل 4-16 العلاقة بين الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول
67	الجدول 3-1: تطور العبء الضريبي في سورية خلال الأعوام (2010 - 2000)
69	الجدول 3-2: تطور الإيرادات الضريبية ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة في سورية خلال الأعوام (2010 - 2000)
71	الجدول 3-3: تطور كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وإجمالي الضرائب في سورية خلال الأعوام (2010 - 2000)
73	الجدول 3-4: تتبع تطور حصيلة الضرائب على الدخل في سورية خلال الأعوام (2009 - 2000)
75	الجدول 3-5: تتبع تطور حصيلة الضرائب على رأس المال في سورية خلال الأعوام (2009 - 2000)
77	الجدول 3-6: تطور حصيلة أهم الضرائب على الإنفاق في سورية خلال الأعوام (2009 - 2000)
84	الجدول 4-1: تطور عدد فروع المصارف الحكومية في سورية خلال الأعوام (2000 - 2010)
85	الجدول 4-2: تطور عدد فروع المصارف الخاصة في سورية خلال الأعوام (2000 - 2010)
85	الجدول 4-3: تطور عدد فروع المصارف الإسلامية في سورية خلال الأعوام (2010 - 2000)
86	الجدول 4-4: تطور العرض النقدي M_1 خلال الفترة (2010 - 2000)
88	الجدول 4-5: تطور شبه النقد خلال الفترة (2010 - 2000)
89	الجدول 4-6: تطور العرض النقدي M_2 ومكوناته خلال الفترة (2010 - 2000)
91	الجدول 4-7: هيكلية ودائع القطاع المصرفي في سورية وتطورها خلال الفترة (2010 - 2000)
92	الجدول 4-8: تطور إجمالي الودائع وتوزعاتها حسب المصارف خلال (2001 - 2010)
95	الجدول 4-9: تطور إجمالي القروض والتسليفات حسب المصرف خلال الفترة (2010 - 2001)

107	الجدول 4-10: قرارات مجلس النقد والتسييف المتعلقة بأسعار الفائدة على الليرة السورية (2005 - 2010)
111	الجدول 4-11: تطور ضرائب المؤسسات المالية في سورية خلال الفترة (2001 - 2010)
113	الجدول 4-12: تحليل انحدار وارتباط الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية وإجمالي الضرائب
116	الجدول 4-13: تطور الضرائب وأرصدة القروض لدى المصارف الخاصة خلال الفترة (2010 - 2001)
118	الجدول 4-14: تحليل انحدار وارتباط الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية وإجمالي الاستثمار
120	الجدول 4-15: العلاقة بين الضرائب والرسوم والاستثمارات العامة للفترة (2000 - 2010)
122	الجدول 4-16: تحليل انحدار وارتباط الضرائب والرسوم على الاستثمارات العامة
124	الجدول 4-17: العلاقة بين الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة للفترة (2000 - 2010)
126	الجدول 4-18: تحليل انحدار وارتباط الضرائب والرسوم على الاستثمارات الخاصة

الملخص

تُعدُّ الإيرادات الضريبية من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، لما تتصف به من الثبات النسبي في مبالغها المحصلة، وما تتمتع به من مرونة عالية في توجيهها نحو تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ولذلك، تأتي هذه الرسالة للتعرف على واقع الإيرادات الضريبية وأهميتها المالية، وكذلك التعرف على السياسة النقدية وأدواتها.

وتكمن مشكلة البحث في معرفة واقع الإيرادات الضريبية في سوريا، وما مدى استجابتها للتغيرات التي حصلت في أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2000 - 2010) وانعكاس ذلك على الإنفاق الاستثماري خلال هذه الفترة.

ومن أجل التعرف على أبعاد مشكلة الدراسة وتداعياتها، فقد قمنا بالدراسة التحليلية للنظام الضريبي السوري من خلال التعرف على كل نوع من أنواع الضرائب على حد، كما نطرق البحث إلى دراسة الإيرادات الضريبية في سوريا خلال الفترة (2000 - 2010) ثم دراسة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية بشكل عام والعلاقة بين الضرائب والسياسة النقدية بشكل خاص، ثم نطرق البحث إلى واقع السياسة النقدية في سوريا خلال نفس الفترة من خلال دراسة أهدافها وأدواتها والتغيرات التي شهدتها خلال (2000 - 2010).

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم إجراء دراسة إحصائية لأثر التغير في الإيرادات الضريبية على نمو الاستثمارات في سوريا خلال (2000 - 2010) من خلال تحليل الارتباط والانحدار بين تغير الإيرادات الضريبية، والتغيرات التي حصلت في السياسة النقدية في سوريا من أجل بيان مدى العلاقة بين التغيرات في السياسة النقدية، كمتغير مستقل والإيرادات الضريبية كمتغير تابع، ثم القيام بتحليل الارتباط والانحدار للعلاقة بين تغير الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية والاستثمار العام والخاص في سوريا.

الفصل الأول : الإطار العام للبحث

1- مقدمة:

تعاني الدول النامية من مشكلة التراكم المالي، وضعف الادخار، وبالتالي الضعف في الموارد المالية من أجل توجيهها نحو تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة. وشهد العقد السابق ويشهد العقد الحالي في سوريا إصلاحاً اقتصادياً من خلال إصلاح جميع السياسات الاقتصادية. ومنها السياسة المالية والسياسة النقدية بكافة أدواتهما لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والقضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار الخارجي والداخلي. وإقامة البنية التحتية التي تساعد على تحقيق جذب للاستثمارات بكافة أنواعها.

يُعدُّ الإصلاح المالي والنقدِي نقطة البدء في عملية الإصلاح الاقتصادي سواء على صعيد الإيرادات الضريبية بشكلها المباشر أو غير المباشر أو على صعيد النفقات العامة بشكلها الجاري والاستثماري. فالضرائب كإحدى أدوات السياسة المالية تعتبر أداة فعالة في إصلاح الخلل الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وأيضاً أداة لتمويل المشاريع من جهة أخرى. إضافةً إلى ذلك فإن القوانين التي صدرت في سوريا في العقود الأخيرين، استخدمت الضرائب لتشجيع الاستثمار، وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية والمحليَّة التي يمكن من خلالها تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولاسيما قطاع السياحة والصناعة والخدمات الأخرى.

وقد ترافق ذلك مع تغيرات في السياسة النقدية في أدواتها المختلفة ترتب عنها تغير في أسعار الفائدة، وتغير في حجم القروض والإيداعات، وفتح بنوك خاصة، وافتتاح سوق دمشق للأوراق المالية. ولكن أهمية هذه الإصلاحات في المجال المالي والنقدِي تكمن في تحقيق التنسيق بين السياسيين الماليين والنقدِيين، ومدى التأثير المتبادل بين هاتين السياسيتين، وبين أدواتهما.

يتناول البحث دراسة ردود فعل إحدى أدوات السياسة المالية، وهي الضرائب على التغيرات التي حصلت في السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2010) وانعكاساتها على الاستثمار في القطر العربي السوري خلال الفترة المدروسة.

2- الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة (الأفدي، 2007) بعنوان أولويات واتجاهات السياسة المالية والنقدية في اليمن للفترة (2006 - 2003)

هدف هذا البحث إلى دراسة الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية، ولاسيما أولوية الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري خلال الفترة من 2003-2006. وقد بين الباحث أن هناك ضعف في الإنفاق الاستثماري. وأن بنوده لا زالت تتضمن نفقات ذات طابع استهلاكي، وهناك بطء في تنفيذ المشروعات الاستثمارية مما ينعكس سلباً على معدل النمو الاقتصادي. كما تناول الباحث السياسة النقدية في اليمن خلال الفترة المدروسة وضرورة التسليق ما بين السياستين المالية والنقدية من أجل تشجيع الاستثمار.

من أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث تطوير مضمون الموازنة العامة من أجل زيادة كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المالية من ناحية، ومن ناحية أخرى ضرورة تطوير السياسة النقدية كي تؤدي دورها في الانتعاش الاقتصادي وزيادة مستوى التشغيل، وضمان التوافق ما بين السياستين المالية والنقدية.

2- دراسة (غندور، 2009) بعنوان الإيرادات الضريبية في سوريا ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة

ركزت هذه الدراسة على مشكلة النقص الحاصل في الإيرادات العامة للدولة، والنقص الحاصل في الإيرادات الضريبية بأشكالها المختلفة المباشرة وغير المباشرة والرسوم، وما هي أسباب هذا النقص وتداعياته وما هي سبل تجاوز هذا النقص. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم بعض الأدوات الإحصائية لدراسة الارتباط والانحدار بين الإيرادات العامة والنتاج المحلي الإجمالي. وتوصل إلى مجموعة من النتائج. من أهمها: أن النظام الضريبي في سوريا غير عادل، وهناك تراجع في الأهداف الاجتماعية للنظام الضريبي أمام تراجع الاستثمارات، وأن النظام الضريبي لم يعد يجارى التطور الاقتصادي في سوريا، كما أن النظام الضريبي في سوريا على الرغم من قساوته، فإنه يمتاز بتراجع الموارد، وتقديم وظيفة الجباية على الوظائف الأخرى وبالتالي تقديم التوازن النقطي والمالي على التوازن في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأن الزيادة في معدل نمو ضرائب الرواتب والأجور بين عامي 1995 - 2003 كانت أكبر من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مما ساهم في تعميق حال الركود الاقتصادي في سوريا.

3- دراسة (جديد، 2009) بعنوان فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سوريا

هدف هذا البحث إلى دراسة موقع السياسة المالية بين مختلف العوامل المؤثرة على تكوين المناخ الاستثماري في سوريا. كما هدف إلى تحديد نقاط الضعف والقوة في أدوات السياسة المالية. وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ضعف العلاقة بين حجم الاستثمار العام والخاص من جهة، والضرائب والرسوم المفروضة في سوريا من جهة ثانية. وهناك علاقة قوية بين حجم الإنفاق العام الاستثماري وكل من حجم الاستثمارات العامة والخاصة. وهناك علاقة ارتباط مقبولة بين الإنفاق العام الاستثماري وحجم الاستثمارات الخاصة في ظل محاولات ضبط الإنفاق العام وتوجيهه قسم كبير منه لإنشاء المدن الصناعية مما ساعد في جذب المستثمرين في مجالات استثمارية مختلفة وذلك خلال الفترة من (2000-2007).

4- دراسة (كمال، 2010) بعنوان الإطار النظري للتنسيق بين السياسيين المالية والنقدية

هدف هذا البحث إلى دراسة أهمية التنسيق بين السياسيين المالية والنقدية، وإلى توضيح التأثير المتبادل بين السياسيين. كما هدف إلى البحث في محددات التنسيق بين السياسيين، والترتيبيات المؤسسية وأليات التنفيذ الالزامية لكفاءة هذا التنسيق.

أبرز نتائج البحث أن العرض النظري لقضية التنسيق بين السياسيين له أهمية خاصة مع تحول عديد من الدول نحو نظام سعر الصرف المرن والتخلّي عن سعر الصرف كركيزة اسمية، وتطبيق استهداف التضخم كآلية لتنفيذ السياسة النقدية، وضرورة تطوير الأسواق المالية المحلية نظراً لارتباط فاعلية التنسيق بين السياسيين المالية والنقدية بدرجة تطور الأسواق المالية، بحيث يسهم هذا التطور في توفير بدائل أخرى لتمويل العجز المالي والحد من اقتراض الحكومة من البنك المركزي. وقد يسهم تشكيل مجلس تنسيقي للسياسيين في المواءمة بين مصادر التمويل المختلفة للعجز المالي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- (Sweidan & Al- Rabbaie, 2007) Tax System and the Asymmetric Effect of Monetary Policy (النظام الضريبي والتأثير غير المتماثل للسياسة النقدية)

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين النظام الضريبي والتأثير غير المتكافئ للسياسة النقدية. إن النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة تظهر أن ضريبة الدخل التصاعدية تخلق منحنىً مقعرًا، بحيث يشير هذا التقرر إلى أن تأثير الحقن في الاقتصاد ينخفض نتيجة لوجود التسرّب، وهذا ينطوي على توسيع الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك فإن المستثمرين يتشارعون حال توسيع الاقتصاديات التي يعملون بها، ولذلك فإن سياسة نقدية متشددة (زيادة في سعر الفائدة) يدعم وجهة النظر المتشائمة، وسوف يكون لها تأثير كبير على الإنتاج ومع ذلك فإن الانخفاض في معدل الفائدة يخلق آلية تعمل في الاتجاه المعاكس، والنتيجة النهائية ستكون أقل تأثيراً في المخرجات، كما بينت الدراسة أن معظم الأبحاث التي تركز حول الأثر غير المتكافئ للسياسة النقدية هو أمر متزوك للأعمال التجريبية،

وتقصر الجهود المبذولة في إعطاء تفسيرات لذلك. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن نظام الضريبة التصاعدية مع ارتفاع معدلات الاستهلاك والاستثمار مع توفر حساسية أكبر للتغير في سعر الفائدة هي شروط كافية لتوليد تأثير السياسة النقدية غير المكافئ.

إن نظام الضريبة التصاعدية يقيد قدرة الاقتصاد على التوسيع ويولد شعور التشاؤم بين المستثمرين بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة تؤكد أن تخفيض سعر الفائدة هو عامل يدعو إلى تفاؤل المستثمرين على عكس رفع سعر الفائدة الذي يولد نظرة تشاوئية لهم في زيادة الانخفاض في المخرجات مما يتولد عنه تأثير غير مكافئ للسياسة النقدية.

2- (Yraum, 2011) The Implications of Tax Foresight Optimal Monetary Policy

(الآثار المترتبة على فرض الضرائب على السياسة النقدية المثلث)

هدف هذا البحث الذي أتى تحت عنوان الآثار المترتبة على فرض الضرائب على السياسة النقدية المثلث إلى دراسة الآثار التشريعية والتنفيذية الكامنة خلف العملية السياسية.

كما هدف البحث إلى إظهار تأثيرات الضريبة على التبؤ بالسياسة النقدية في ظل افتراضات مختلفة ناتجة عن معلومات مستمدۃ من سلطة النقد.

وقد استخدم نموذج ديناميكي بسيط لسعر ثابت يتسع ليشمل التنبؤات الممكنة حول التغيرات في الاستهلاك التقديری وضرائب الأعمال.

من أبرز النتائج أن السياسة النقدية المثلث تتطلب استجابة البنك المركزي لأخبار الضرائب من خلال تغيير معدل الفائدة في الاتجاه المعاكس من الاستجابة الافتراضية لتحقيق الضريبة. علماً أن قاعدة تايلور القياسية لا تؤكد هذا التكرار في حركات أسعار الفائدة، وأن أخبار الضرائب تزيد من فرص الفروق بين المتغيرات الذاتية التي يمكن أن تقام من رفاهية العملاء الخاصة لتخفيض الضرائب.

وعندما تمتلك سلطة النقد معلومات جزئية عن حالة الاقتصاد، فإن التبؤ بمستقبل الضرائب يجعل سلطة النقد غير قادرة على إعادة تغطية الأضطرابات الخارجية من المتغيرات التي يمكن ملاحظتها، وهذا يحث سلطة النقد على الاعتماد التاريخي للمتغيرات الداخلية ويجعل سعر الفائدة مرتب بشكل متسلسل.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أنها لم تتناول البحث في العلاقة بين السياسة النقدية والتي طرأ عليها كثير من التغيرات في سوريا في العقد الأخير والإيرادات الضريبية من خلال دراسة التغيرات التي حصلت في أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة المدروسة. ثم دراسة العلاقة ما بين تطور الإيرادات الضريبية نتيجة التغير الحاصل في أدوات السياسة النقدية وعلاقته بمعدلات الاستثمار في سوريا، وسوف نحاول من خلال

هذه الدراسة معرفة الانسجام والتكميل وعملية التنسيق بين السياسة النقدية في سوريا وإحدى أدوات السياسة المالية (الضرائب) خلال الفترة (2000 - 2010). وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنه تم الاعتماد على أرقام قطع الميزانية وليس على الأرقام التقديرية التي ظهرت في الميزانيات العامة السورية خلال الفترة المدروسة والتي كانت تستخدمها أغلب الدراسات السابقة.

3- مشكلة البحث:

من أهم المواضيع التي تعاني منها الدول النامية والدول العربية، وخاصة القطر العربي السوري تحقيق عملية الانسجام والتكميل بين أدوات السياستين المالية والنقدية.

والمشكلة التي سندرسها في هذا البحث هي مدى استجابة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة والرسوم في سوريا للتغيرات التي حصلت في أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2000 - 2010) وانعكاس ذلك على الإنفاق الاستثماري في سوريا خلال الفترة المدروسة. ولا سيما أن الإيرادات الضريبية تحتل المرتبة الأولى في الإيرادات العامة، وهي تتأثر بشكل كبير بالسياسة النقدية في الدولة، والذي ينعكس على توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، والتي يلعب بها الاستثمار دوراً أساسياً. ونظراً لأهمية هذا الموضوع من الناحيتين العلمية والتطبيقية، وضروراته الملحة في الاقتصاد السوري فإن مشكلة بحثنا ستتركز على التساؤلات الآتية:

- ما هي الأهمية المالية للإيرادات الضريبية من واقع النظام الضريبي السوري؟
- ما هي التغيرات التي حصلت في السياسة النقدية في سوريا وما هي علاقتها بالضرائب؟
- ما هي آثار هذه التغيرات التي حصلت في الإيرادات الضريبية على الاستثمار العام والخاص في سوريا؟
- ما هو مدى الانسجام والتواافق بين السياسة النقدية والإيرادات الضريبية في سوريا خلال الفترة المدروسة؟

4- أهمية البحث:

- الأهمية النظرية :

إن أهمية هذا البحث تتبع من قضية التنسيق بين إحدى أدوات السياسة المالية (الضرائب) وأدوات السياسة النقدية، وتتأثر السياسة النقدية على الضرائب. ولا سيما أن الضرائب تتأثر أولاً بالسياسة النقدية في الدولة، وبنفس الوقت تعتبر الضرائب من أهم الموارد المالية في الميزانية العامة للدولة. ودراسة ردود فعل الإيرادات الضريبية على التغيرات في أدوات السياسة النقدية في سوريا له منعكفات على الإنفاق الاستثماري بشقيه العام والخاص وعلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفق الفلسفة التي تتبناها الدولة.

– الأهمية العملية :

تأتي على اعتبار أنه في سوريا ولعدة عقود سابقة لم يكن هناك أي اهتمام في أدوات السياسة النقدية والتغيرات التي يمكن أن تعكسها السياسة النقدية على الإيرادات العامة وبالأخص الإيرادات الضريبية، وبالتالي ينعكس ذلك على الإنفاق الاستثماري بشكل كبير والذي يؤثر على التنمية الاقتصادية في سوريا والتي تعاني من معدلات منخفضة. ومن المتوقع أن يتوصل هذا البحث إلى نتائج هامة تساعد في تحقيق الانسجام والتوافق بين السياسيين الماليين والنقدية.

5- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. دراسة التغيرات التي حصلت في السياسة النقدية في سوريا ومن ثم معرفة مدى تغير الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة والرسوم، نتيجة التغيرات التي حصلت في أدوات السياسة النقدية خلال الفترة من (2000-2010).
2. دراسة أثر التغيرات في الإيرادات الضريبية على الإنفاق الاستثماري العام والخاص في سوريا خلال الفترة المدروسة.
3. تحديد دور الإيرادات الضريبية في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة المدروسة.
4. دراسة مدى تحقيق الانسجام بين الإيرادات الضريبية والتغيير في السياسة النقدية في سوريا، وتقديم مقتراحات من شأنها تعزيز الانسجام بين السياسيين لتفعيل عملية النمو الاقتصادي في سوريا.

6- فرضيات البحث:

- 1- يوجد علاقة بين تغير الإيرادات الضريبية والتغيرات التي حصلت في السياسة النقدية في سوريا خلال الفترة المدروسة.
- 2- هناك علاقة بين تغير الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية ومعدلات نمو الاستثمار الخاص العام في سوريا ويترفرع عنها:
 - أ- هناك علاقة بين الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية وإجمالي الاستثمار.
 - ب- هناك علاقة بين إجمالي الإيرادات الضريبية في سوريا والاستثمارات العامة والخاصة.

3- إن العلاقة التي نشأت بين الضرائب والاستثمار والسياسة النقدية في سوريا تأثرت بالانسجام ما بين السياسيين الماليين والنقدية في سوريا.

7- منهجية البحث:

سوف نعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة المدروسة، وفي سبيل الإلمام بجميع عناصر البحث سيتم استخدام مجموعة من الكتب في مجال المالية العامة والتشريع الضريبي وفي مجال النقود والمصارف وفي مجال السياسات المالية والنقودية. كما اعتمدت الباحثة على مجموعة من الأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية المشابهة أو القريبة من هذا البحث والتي ناقشت أجزاء من هذا الموضوع بالإضافة إلى مجموعة القوانين المالية والنقودية التي صدرت خلال الفترة المدروسة والمجموعات الإحصائية والبيانات الصادرة عن وزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة والبنك المركزي والبنوك الخاصة وال العامة في سوريا.

وبعد ذلك ستقوم الباحثة بتحليل الارتباط والانحدار بين الإيرادات الضريبية والتغير في السياسة النقدية، ثم الارتباط والانحدار بين التغير في الإيرادات الضريبية ومعدلات الاستثمار باستخدام الحزمة البرمجية الإحصائية SPSS.

8- مجال وعينة البحث:

- متغيرات البحث: دراسة العلاقة بين المتغير المستقل السياسة النقدية والمتغير التابع للإيرادات الضريبية ومن ثم المتغير المستقل الإيرادات الضريبية الناتجة عن التغير في السياسة النقدية والمتغير التابع الاستثمار ومن ثم المتغير المستقل إجمالي الإيرادات الضريبية والمتغير التابع الاستثمار في سوريا.

- مجتمع وعينة البحث: الاقتصاد السوري خلال الفترة من عام 2000 - 2010 وسيتم جمع البيانات خلال هذه الفترة بالاعتماد على البيانات المنصورة على موقع وزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة والبنك المركزي والمجموعات الإحصائية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للإيرادات الضريبية والسياسة النقدية

المبحث الأول: الإطار النظري للإيرادات الضريبية وأهميتها المالية

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية وأدواتها

المبحث الثالث: الضرائب والسياسة النقدية وعلاقتها بالاستثمار

الفصل الثاني: الإطار النظري للإيرادات الضريبية والسياسة النقدية

المبحث الأول: الإطار النظري للإيرادات الضريبية وأهميتها المالية

تعد الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة. وقد مثلت الضريبة خلال مراحل طويلة أساس الدراسات المالية. ولا تأتي أهمية الضرائب من كونها أهم الإيرادات العامة للدولة فحسب، وإنما أيضاً لما تشيره الدراسات الضريبية من مشكلات فنية واقتصادية وقانونية واجتماعية بل وسياسية أيضاً هذا من ناحية، ولما ينتج عنها من آثار اقتصادية تلعب دوراً بارزاً في الاقتصاديات القومية مما اختلفت الأنظمة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الأنظمة الضريبية ومهما اختلف بنائها الاقتصادي (متقدمة أو اشتراكية أو نامية) بل يمكن القول إن السياسة الضريبية لما تلعبه من دور مهم تعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها عمقاً في تأثيرها. حيث تعتبر: "الضريبة هي ما ندفعه ثمناً لمجتمع متحضر" (سامولسون ونوردهاوس، 2001، ص 336).

فمنذ أن وجد الإنسان على شكل مجتمع، وجدت معه الضريبة، وإن اختلف دورها من فترة إلى أخرى، وأخذت الضريبة باحتلال دور بارز في توجيه النشاطات الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة وهي من أهم مصادر إيرادات الدولة. فالضريبة في عصرنا الحديث لا يمكن أن تستقطع دون أن تثير انعكاسات أو نتائج على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء الاستهلاك أو الادخار أو الإنفاق أو الاستثمار أو الدخل أو ميزان المدفوعات أو سعر صرف العملة وجميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهذا التأثير يختلف بالطبع باختلاف التكوين السياسي والاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى مراحل النمو الذي وصلت إليه، بعبارة أخرى أصبح للضريبة مفهوم عصري يقوم على اعتبارها إحدى الوسائل المالية التي تمكن الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية والإنتاجية، وتوجيه هذه النشاطات الوجهة السليمة.

1-مفهوم الضريبة وتطورها:

1-1 تعريف الضريبة:

واجه الباحثون الكثير من الصعوبات في سبيل تحديد تعريف للضريبة وذلك نتيجة اختلاف النظرة لها باختلاف الاتجاهات الفكرية، وبحكم تطور المذاهب السياسية والاقتصادية. فقد أرسى التقليديون حياد الضريبة، بحيث لا يكون لفرض الضريبة أي أثر على النشاط الاقتصادي، ولا يتربّ على فرضها أي تغيير في المراكز النسبية للممولين في سلم توزيع المداخل. إذاً اقتصر دور الضريبة في الفكر التقليدي المحايد على دور تأمين الحصيلة الضريبية، أي كان اهتمامها ينصب في الهدف المالي البحث للضريبة، وذلك انسجاماً مع أفكار المدرسة الاقتصادية التقليدية الفائلة بتحقيق التوازن

الاقتصادي دون تدخل من قبل الدولة حتى أن آدم سميث اعتبر أن إحدى القواعد الأساسية للضريبة هو حيادها.

غير أن أزمة الكساد العالمي الكبير التي تعرضت لها البلدان الأوروبية وأمريكا عام 1929 والتي أدت إلى إفلاس عشرات الآلاف من الشركات وزيادة البطالة وارتفاع مؤشرات الفقر كان لها الدور الأبرز في عدم بقاء الفكر المالي التقليدي الذي عجز عن مواجهة الأزمة الاقتصادية، وكان من أثر ذلك تحول الضريبة من مجرد أداة ذات غرض مالي إلى أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم في تحقيق الأهداف العامة للدولة. ومن هذا المنطلق فقد وجدت عدة تعاريف للضريبة تبعاً للمرحلة الاقتصادية السائدة ودورها المناطق بها في تلك المرحلة.

ومن التعاريف التقليدية للضريبة تعريف الأستاذ (تروتابا) حيث عرفها "بأنها وسيلة لتوزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعاً قانونياً سنوياً طبقاً لقدرتهم التكاليفية" (البطريق، 1987، ص 23-

(24)

وتعریف (فوتاية) الذي عرفها بأنها "مساهمة مالية تستأديها الدولة جبراً من ثروة شخص أو مجموعة من الأشخاص في سبيل تغطية الأعباء العامة للدولة" (Futayyeh, 1970, p.55). كذلك عرفت الضريبة بأنها: "اقطاع مالي يلزم الأشخاص بأدائها للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين بغضن تحقيق نفع عام" (الفرهود، 1994، ص 268).

أما في التعريفات الحديثة التي تستوعب دور الدولة المعاصرة فقد تم تعريفها بأنها "اقطاع عيني أو نقدي يدفعه الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون للدولة بصفة إجبارية نهائية وهي تفرض لتحقيق الأهداف العامة للدولة" (كنعان، 1996، ص 30). وهناك تعريف آخر بأنها: "فرضية مالية نقدية تجبي عن طريق الدولة بما لها من سلطة على الأفراد بلا مقابل لغرض تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تعبّر عن فلسفة نظام الحكم لتلك الدول" (الجيши، 2008، ص 21).

ويمكن عرض تعريف يعبر عن المفهوم الحديث للضريبة وهو أنها "فرضية إجبارية يدفعها الفرد للسلطات العامة، بصفة نهائية دون مقابل معين، تمكيناً للدولة من تحقيق أهدافها" (الumar، 2012، ص 153).

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد عناصر الضريبة:

2-1 عناصر الضريبة:

2-1-1 الضريبة فرضية نقدية:

يدفع الفرد الضريبة في صورة مبلغ مالي، وقد تحصل الدولة هذا المبلغ نقداً أو عيناً تحققاً لأهداف معينة. وقد كانت الضريبة في العصور القديمة وفي العصور الوسطى تفرض وتجبي عيناً وذلك عن طريق التزام الأفراد بتقديم جزء من المحمصون للدولة، أو بالعمل في خدمتها مجاناً لمدة

محددة. وقد ارتبطت هذه الضرائب العينية بالمجتمعات الزراعية. ومع تطور المجتمعات وتحول النظم الاقتصادية من نظم تعتمد على المقايسة والتبادل العيني إلى نظم تتخذ من النقود الوسيلة الأساسية للتبادل، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف بعد أن شاع ظهور عيوب الاستقطاع العيني للضريبة. فالاستقطاع النقدي يمتاز بانخفاض كلفة جباية الضريبة مقارنة بالاستقطاع العيني هذا من جانب، من جانب آخر، لا يتفق الشكل العيني للضريبة مع مبدأ العدالة من حيث توزيع العبء الضريبي توزيعاً عادلاً. (العلي وكداوي، 1989)

وعلى الرغم من عيوب الاستقطاع العيني للضريبة، إلا أن الدولة قد تراجعاً إلى الأخذ به في حالات خاصة (أبو حشيش، 2004) بقصد التسهيل على الأفراد دفع أنواع معينة من الضرائب لتجنيب بيع ممتلكاتهم بأثمان بخسة في حالة عدم وجود نقد كافٍ كما في حالة الضرائب الجمركية والضرائب على التركات. كما تراجعا الدول إلى الأسلوب العيني لتوسيع أملاكها و خاصة عند الأنظمة الاشتراكية.*

2-2-2 الضريبة تفرض جبراً:

حيث يكون الالتزام بأداء الضريبة واجباً على جميع المكلفين ما دام قد توافرت لديهم الشروط التي حددها قانون الضريبة، وليس للفرد الخيار في دفع الضريبة من عدمه، بل هو مجرّد على دفعها للدولة بغض النظر عن استعداده أو رغبته في الدفع. ويعتبر التهرب من أداء الضريبة جريمة تستوجب العقاب. كما أن الضريبة المستحقة تعد ديناً ممتازاً للدولة يحق لها الحجز على أموال المكلف واتباع الأساليب الجبرية لتحصيل قيمة الضريبة. ولا يعني عنصر الإكراه أن تفرض الضريبة بدون ضوابط محددة لفرضها فلا يمكن فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون. (العمري، 1988) يمكن أن يتجسد عنصر الإكراه أو الجبر في استقلال الدولة وهيئاتها بوضع النظام القانوني للضريبة. (الجنابي، 1990)

وحتى لا يتعرض الأفراد إلى هيمنة السلطات العامة في فرضها للضريبة فإن القانون يتطلب موافقة ممثلي الشعب على فرض الضرائب. (العمري، 1988)

وعنصر الإكراه لم يكن موجوداً في كل العصور فالضريبة كانت تدفع بصورة اختيارية من قبل الأفراد الذين كانوا يقدمونها للدولة. هذا يعني أن ما يسمى بالضريبة اختيارية هو ليس ضريبة بالمعنى المالي بل يمكن أن تعتبرها إعانة مالية وعنصر الإكراه هو الذي يميز الضريبة عن غيرها من الإيرادات التي تحمل الصفة اختيارية مثل الثمن والقروض اختيارية والإعانات.

* ففي الصين تجبي الضرائب الزراعية عيناً لضمان الحصول على كميات المحاصيل اللازمة للتصدير بطريق مباشر وتخفيف الخسائر الناجمة عن القوة الشرائية للنقد في حالة التحصيل النقدي، وفي روسيا يحصل جانب من الضرائب على القطاع الزراعي عيناً لرفع معدلات الأدخار الإجباري وتحقيق مساهمة القطاع الزراعي في التنمية ومراقبة تنفيذ الخطة القومية.

1-2-3 الضريبة تفرض بصفة نهائية:

أي ما يدفع من ضريبة في حدود القانون لا يرد لمؤديها بأي حال من الأحوال ولا يدفع عنه أية فائدة وهذا ما يميز الضريبة عن القرض الإجباري.(النجار، 2000).

1-2-4 الضريبة تدفع وفقاً للمقدمة التكليفية للمكلف ودون مقابل محدد:

لا ينتظر المكلف أن يحصل على مقابل محدد من الدولة حين دفع الضريبة. (الجعفري، 1968) فالملتف يدفع الضريبة انطلاقاً من مبدأ التضامن الاجتماعي فوجوده في هذه الجماعة يفرض عليه المشاركة في تحمل أعباء التكاليف الازمة لحياة تلك الجماعة، إلا أن ذلك لا ينفي أن يحصل الفرد على الخدمات التي تقدمها له المرافق العامة ولكن هذا الانتفاع لا يحصل عليه باعتباره مكلف بدفع الضريبة وإنما كمواطن له الحق بالانتفاع بالخدمات العامة التي تقدمها له السلطات العامة. وبناءً على ذلك فإن الضريبة تفرض على المكلف على أساس مقدراته التكليفية ومدى قدرته على تحمل الأعباء العامة لا على أساس النفع الذي يعود عليه من هذه المرافق العامة فالنفع الذي يعود عليه يعود على الكل. (الصكبان، 1972).

1-2-5 الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام:

نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي والمالى أصبحت الضريبة تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة لاشك في نفعها العام وفي مقدمتها تقليل التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع المختلفة عن طريق الضرائب التصاعدية تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية. ومن خلال الضريبة أيضاً أصبح بالإمكان حماية الصناعة الوطنية بتقرير بعض أنواع الضرائب الجمركية وتشجيع الادخار والحد من الاستهلاك لتعبئة الفائض في أغراض التنمية الاقتصادية. (العزاوي، 2002).

1-3 أهداف الضريبة:

اختلفت أهداف الضريبة تبعاً للحالة الاقتصادية التي مررت بها المجتمعات. في ظل الأنظمة التقليدية كانت تعتبر الضريبة مجرد أداة مالية لتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات. ولكن مع نطور حاجات المجتمع وتعددتها وعجز أنظمة التقليديين عن إيجاد حلول للأزمات التي مررت بها الاقتصاديات ظهرت أنظمة جديدة حددت أهداف ومعايير جديدة للضرائب، حيث لم تعد الضرائب أداة ذات غرض مالي فحسب وإنما وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. (Smithies, 1995) وفيما يلي شرح لأهم أهداف الضريبة.

1-3-1 الهدف المالي للضريبة:(الفرهود، 2001)

يقصد به مد الخزانة بالأموال الازمة لتغطية الأعباء العامة. لقد ساد هذا الهدف إبان الدولة الحارسة حيث اقتصرت أغراض الضريبة آنذاك على الغرض المالي وحده. ولتحقيق هذا الهدف فإنه

يجب توافر أربع صفات في الضريبة حدها الاقتصاديون التقليديون بما يلي: الإنتاجية والثبات والمرونة والحياد.

1- الإنتاجية:

يقصد بالإنتاجية تحقيق أكبر حصيلة صافية من الإيرادات للدولة عن طريق الضريبة. ولتحقيق ذلك لا بد أن تتوفر في الضريبة القواعد الأساسية وهي العدالة واليقين والملاءمة في الدفع والاقتصاد في نفقات الجباية كما يجب أن تتوفر فيها صفة العمومية وصفة عدم الشعور بها من قبل المواطنين حتى تقادى الدولة إثارتهم وسخطهم. إن خير الضرائب عند الاقتصاديين التقليديين هي الضرائب غير المباشرة التي تختفي في ثمن السلعة أو الخدمة ولا يتمكن الممول بدقة تحديد المبالغ التي دفعها كضريبة.

2- الثبات:

يقصد بثبات الضريبة لا تتغير حصيلتها تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية من كساد أو رواج. وإذا كان الثبات يختلف من ضريبة لأخرى، فتعد الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية أفضل من الضرائب المفروضة على الدخل والسبب يعود إلى أن حجم الاستهلاك الضوري لا ينخفض في أوقات الكساد إلا بنسبيّة تقل عن نسبة انخفاض الدخول.

3- المرونة:

ويقصد بالمرنة ثبات وعاء الضريبة مع ارتفاع معدلها. فالضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة لارتفاع معدلاتها مع عدم انكماش مطربها. والضريبة غير المرنة هي التي تؤدي لانخفاض في حصيلتها. فالضرائب على السلع الاستهلاكية ذات الطلب غير المرن أو قليل المرنة تحقق المرنة أكثر من الضرائب على السلع الاستهلاكية ذات الطلب المرن. وإن مثل هذا الأمر يتحقق في السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع شائعة الاستعمال التي يعتبر الطلب عليها قليل المرنة.

4- الحياد:

يقصد بالحياد أن يقتصر هدف الضريبة على الغرض المالي وحده دون التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية دون التأثير على الممولين بدفعهم إلى القيام بعمل معين أو حتى الامتناع عن القيام بعمل معين. ويتحقق حياد الضريبة عندما لا تحدث الضريبة أي تغيرات في المراكز النسبية للممولين أي إذا لم تؤدي إلى تغيير في مرتبة كل منهم في سلم التوزيع. وعلى اعتبار أن الضرائب تمثل اقطاع نقيدي وأن النقود لا تستطيع أن تكون محايدة بسبب التقلبات في القيمة الشرائية. إذاً لا تستطيع الضرائب أن تكون محايدة بالإضافة إلى أن تحقق حياد الضريبة يحتاج إلى دقة في التنظيم الضريبي لتقادى تأثير الضريبة في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وهذا أمر مستحيل.

1-3-2 الهدف غير المالي للضريبة:

يتمثل هذا الهدف من خلال استخدام الضريبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. (Duverger, 1968)

1-3-2-1 الأهداف الاقتصادية:

تنوع الأهداف الاقتصادية للضريبة التي تهدف الدول لتحقيقها. فمنها الأهداف المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية ومنها الأهداف المرتبطة بالأزمات الاقتصادية ويمكن إيراد بعض أشكال تلك الأهداف كما يلي:

1. تشجيع بعض أوجه النشاط الاقتصادي: يؤدي على سبيل المثال تخفيض الضرائب على مستلزمات الإنتاج في بعض القطاعات مثل السياحة أو الصناعة أو الزراعة وعلى منتجاتها أيضاً إلى تشجيع الاستثمار فيها. (الدوري، 1992) فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على تشجيع الصناعة المحلية وتعاونتها في التغلب على المنافسة الأجنبية وتشجيع الاستثمار في الصناعات القائمة من خلال ما تؤديه الضريبة الجمركية من تقليل التكاليف الثابتة للمشروع عن طريق إعفاء الأصول الرأسمالية المستوردة من الضرائب، مما يشجع على استيراد الآلات الحديثة ومواكبة التطور والتخفيف من المشاكل التمويلية للمشروع. (المقالح، 2003)

وقد يميز المشروع في فرض الضرائب بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة حتى يمكن هذه المشروعات من البقاء والحياة إلى جوار المشروعات الكبيرة، فيفرض ضريبة على رقم الأعمال في المشروعات التي تزيد رقم أعمالها عن مبلغ معين. (مراد، 1964)

2. معالجة الأزمات الاقتصادية: تلعب الضرائب دوراً بارزاً في محاربة الاتجاهات التضخمية والركودية للنشاط الاقتصادي. ففي حالة التضخم التي تتمثل بالارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات التي قد يكون أحد أسبابها ارتفاع السيولة المتوفرة لدى المواطنين، تلجأ الدولة في هذه الحالة إلى زيادة نسبة الضريبة المفروضة على مواطنيها، وهذا يؤدي بدوره إلى امتصاص جزء من تلك السيولة ومن ثم الحد من التضخم. (أبو نصار وآخرون، 1996) وتُعد الضرائب المباشرة أكثر قدرة من الضرائب غير المباشرة في محاربة التضخم، لأن الضرائب غير المباشرة تندمج مع قيمة السلعة وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا يزيد من التضخم ويضر ب أصحاب الدخول المحدودة علماً أن الفن الضريبي وتنظيم الضرائب غير المباشرة قد يسمح لها بالتأثير على معدلات التضخم.

أما في حالات الركود، حيث يقل الشراء والاستهلاك وتتكدد المنتجات، فتقوم الحكومات بزيادة القوة الشرائية لدى أفراد الشعب من ذوي الدخول المنخفضة (ذوي الميل الحدي المرتفع للاستهلاك) وذلك بتخفيض معدل الضريبة على الدخل في أجزائه الأولى، ورفع مقدار الإعفاء

الضريبي وزيادة الإعفاءات العائلية وتخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة وخصوصاً تلك المتعلقة بال حاجات والسلع الضرورية. (شامية والخطيب، 1991)

3. تشجيع الاستثمار والادخار: وذلك عندما تعفي الدولة عائدات سندات التنمية التي تصدرها (الخزينة العامة) من الضرائب لتشجيع شرائها أو تخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الادخار مما يشجع الأشخاص الطبيعيين والمعنوين على الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار في الاقتصاد الوطني. (منذر، 2005)

4. تشجيع الصناعة الوطنية: وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة من الخارج والتي تعتبر منافسة للسلع الوطنية والعمل أيضاً على إعفاء الشركات الوطنية المنتجة من الضرائب إما بشكل جزئي أو دائم بهدف تشجيعهم على الإنتاج والبقاء في السوق في ظل وجود منافسة.

1-3-2-2 الأهداف الاجتماعية:

لقد حاولت الدول في عصرنا الراهن وذلك تماشياً مع مفهوم العدالة الاجتماعية استخدام الضريبة كوسيلة هامة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية ومن أهمها: (عثمان ودراز، 2002)

1. منع تكثيل الثروات: تعمل بعض الدول على عدم استحواذ فئة قليلة من المجتمع على الثروة، وذلك بفرض ضرائب وبمعدلات مرتفعة على الثروات، وذلك باستخدام الضرائب التصاعدية كما هو مطبق في فرنسا وألمانيا.

2. توجيه سياسة النسل في الدولة: فالدولة التي ترغب بتشجيع النسل كبلدان أوروبا، تستعمل الضريبة كأداة لزيادة عدد السكان، وذلك بتخفيض معدلات الضريبة وفي بعض الأحيان تتبع مبدأ إعفاء بعض الدخول الناشئة عن العمل من الضريبة. وبال مقابل الدول الراغبة بتحديد النسل تقوم برفع معدل الضرائب على الدخول والمعدل يزداد بازدياد عدد أفراد الأسرة، أو لا تعفي قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة كما هو الحال في كل من الهند والصين.

(Duverger, 1979)

3. معالجة أزمة السكن: فقد تستخدم الضريبة لحل مشكلة السكن وذلك بإعفاء رأس المال المستثمر في قطاع البناء من الضرائب لفترة زمنية محددة. في فرنسا مثلاً فرضت ضريبة إضافية على المساكن غير المستغلة استغلالاً كاملاً، مثل هذا الأمر دفع بأصحاب هذه العقارات إلى تأجيرها أو استغلالها تفادياً من أداء ضريبة عالية.

4. معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة: هناك بعض السلع المضرة بصحة المواطن وتلحق به أضرار جسيمة وخطيرة تؤدي به أحياناً إلى الموت، كالسجائر والكحول، فتعتمد الدولة إلى فرض ضرائب وبمعدلات مرتفعة على صنعها وبيعها.

1-4 القواعد الأساسية للضريبة:

تشكل هذه القواعد الأساس التقليدي للضريبة حتى أن بعض علماء مالية الدولة قد عبر عنها بأنها "إعلان حقوق المكلفين" (المحجوب، 1990)، وواضع هذه القواعد الاقتصادي الانكليزي "آدم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" وفيما يلي نعطي فكرة عن قواعده الأربع الشهيرة: (Bhatia, 1993)

١-٤-١ قاعدة العدالة أو المساواة:

تعني هذه القاعدة أن جميع المواطنين متساوون في تحملهم الأعباء الضريبية، كل حسب مقدراته دون تفضيل أحدهم على الآخر، فكل من يجني دخلاً يخضع للقانون الضريبي من حيث النسبة المئوية بغض النظر عن طبيعة هذا الشخص. وقد جعل آدم سميث هذا واضحاً في كتابه "ثروة الأمم" بقوله "يجب أن يساهم كل أفراد المجتمع في نفقات الدولة بحسب مقدراتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة". (عواضة، 1978)

ونلاحظ الآن بأن أغلب الدول قد أخذت بهذا المبدأ، وخير دليل على ذلك هو تطبيق الضريبة التصاعدية وإقرار الإعفاءات العائلية والحد الأدنى اللازم للمعيشة.

١-٤-٢ قاعدة اليقين أو الوضوح:

يجب أن تكون الضريبة المفروضة على المكلفين القانونيين واضحة المعالم بحيث يعرف الخاضع لها مقدار الوعاء ومعدل الضريبة وتاريخ سداد الضريبة وكذلك الجزاءات والعقوبات التي تترتب عن التهرب والغش الضريبيين.

وقد أخذت التشريعات الضريبية المعاصرة بقاعدة الوضوح واليقين وأولتها اهتماماً كبيراً بحيث تكون الضريبة واضحة ومحددة من جانب مكوناتها وحتى يستطيع المكلف الاعتراض عليها في حال شعوره بالغبن.

١-٤-٣ قاعدة الملاعنة في الدفع:

ويقصد بهذه القاعدة أن تكون أحكام تحصيل الضريبة المرتبطة بمواعيد وأساليب جيابتها مناسبة للمكلف حتى يمكن التخفيف من وقع دفع الضريبة. (شهاب، 1988)

وقد شدد آدم سميث في ذلك قائلاً:

(كل ضريبة يجب أن تحصل في الوقت والأسلوب الأكثر ملائمة ليكون من السهل على المكلف دفعها). (Groves, 1950) وعليه فإنه من الأفضل أن تحصل الضريبة مباشرة عند حصول المكلف على دخله. فعلى سبيل المثال الوقت الملائم لتحصيل الضريبة في المشروعات التجارية والصناعية هو نهاية السنة المالية لها. وبالنسبة لأصحاب الرواتب والأجور فإن الوقت الملائم لتحصيل الضريبة هو وقت الحصول على الدخل وهو شهرياً.

ويعد تبسيط الإجراءات الإدارية أمام دافعي الضرائب من قبيل الملاعنة فنجد أن الدولة لكي تواجه أقل معارضة ممكنة تحاول تسهيل إجراءات عملية فرض الضريبة (جبايتها وإدارتها) فالإعفاءات والتنزيلات الموضوعة بقوانين الضرائب جعل فرض ضريبة الدخل أكثر ملاعنة. (Sommerfeld, et al., 1972)

٤-٤-١ قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:

فالضريبة تكون اقتصادية إذا كانت كلفة تحصيلها صغيرة جداً، أما إذا احتاج تحصيل الضريبة إلى عدد كبير من الموظفين فإن أجورهم تستهلك جزءاً كبيراً من حصيلة الضريبة، وبالتالي فإن الضريبة بالتأكيد تكون غير اقتصادية. إذاً على الدولة مراعاة الاقتصاد في نفقات الجباية حتى لا تستنفذ هذه النفقات جانباً كبيراً من حصيلة الضريبة، مما يقلل من إمكانيات الدولة من الاستفادة منها وأيضاً فيما يتعلق بالمكافأة يجب تخفيض التكاليف عليه عند تحصيل الضريبة.

٢- أنواع الضرائب:

يمكن تقسيم الضرائب إلى المجموعات الآتية:

- ١- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال.
- ٢- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة.
- ٣- الضرائب الشخصية والضرائب العينية.
- ٤- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

١- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:

عرفت الضرائب على الأشخاص قديماً عند العرب والرومان، حيث كانت الضرائب في المجتمعات البدائية تفرض على الأشخاص بمقدار ثابت وبدون تمييز وكانت تسمى بالجزية أو الفردة أو الضريبة على الرؤوس.

- وبالرغم من بساطة الضريبة وسهولة تحصيلها فإنها لم تعد تتماشى مع المجتمعات الحديثة فقدت وبالتالي أهميتها ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية: (الزبيدي، 2008)
١. عدم عدالتها، فهي تقوم على أساس سعر موحد بين الأفراد أو بين أفراد طبقة معينة متغيرة ما قد يوجد بينهم من فروق ذهنية أو جسمية أو متعلقة بالنشاط الذي يمارسه كل منهم.
 ٢. ضآللة حصيلتها وعدم مرؤونتها لاعتمادها على الرؤوس وتجاهلها للأنشطة التي يقوم بها الأفراد خاصة إذا ما قورنت بنفقات جبايتها المرتفعة.
 ٣. عدم احترامها لكرامة الإنسان، حيث تعامله على أنه سلعة.

وأمام هذه العيوب تم التخلّي عن هذه الضريبة في أغلب الدول، وأصبحت الضرائب في العصر الحديث تتخذ من المال وعاء لها.

الضرائب على الأموال هي ضرائب تفرض على رأس المال أو الدخل. وتعتبر أكثر تحقيقاً للعدالة من الضرائب على الأشخاص لأنها تقطع من الدخول العالية ومن ثم فهي تقضي على الثروات الكبيرة وتخفف من حدة التفاوت الطبيقي.

2- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة: (الحادي عشر، 1999)

يقصد بالضريبة الوحيدة فرض ضريبة واحدة فقط على الأفراد من قبل الدولة، وقد طبق ذلك الفرنسيون في نهاية القرن الثامن عشر عندما نادى أصحاب المدرسة الفيزيوفراطية بضرورة فرض الضريبة على الأراضي الزراعية باعتبار الأرض هي الأساس في الاقتصاد وهي المصدر الرئيسي للإنتاج والثروة.

إلا أن الضريبة الوحيدة تعرضت لانتقادات شديدة من أهمها:

1- هناك مصادر متعددة للدخل والثروة في الاقتصاد الحديث (الزراعة، التجارة، الصناعة، السياحة) وبالتالي الضريبة الوحيدة لا تتناسب الاقتصاد الحديث.

2- لا يمكن للضريبة الوحيدة التي تركز على الهدف المالي، أن تكون أداة فعالة من أدوات السياسة المالية في الوقت الحاضر أي لا تحقق آثاراً على الادخار والاستهلاك والاستثمار وغير ذلك من المتحولات الاقتصادية الكلية، وبالتالي لا تتناسب مع أهداف السياسة المالية في الوقت الحاضر.

3- إن العدالة الضريبية التي اعتبرت إحدى ميزات الضريبة الوحيدة أمر غير دقيق وذلك لأن هذا النوع من الضرائب يستلزم إعفاء بعض أنواع الثروة أو بعض أنواع النشاط الاقتصادي دون البعض الآخر، وإذا ابتعدت هذه الضريبة عن العدالة الواجبة بالنسبة لطبقة أو فئة من المسؤولين فإنه يصعب تصحيح هذا الظلم، وهو الأمر الذي يمكن تصحيحه في ظل نظام الضرائب المتعددة عن طريق الضرائب الأخرى.

4- على اعتبار أن الضريبة الوحيدة لا تصيب إلا مظهراً من مظاهر النشاط الاقتصادي أو جزء من الثروة، فإنها لا يمكن أن تكون ذات حصيلة كبيرة، وبالتالي لا تتناسب مع ظاهرة تزايد النفقات العامة وما تستلزم من تزايد الإيرادات العامة.

5- إن اعتماد المشرع الضريبي على ضريبة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع سعرها مما سيساعد على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي انخفاض حصيلة الضريبة وعدم توافر الموارد المالية اللازمة للدولة لقيام بتمويل نفقاتها العامة.

نتيجة هذه الانتقادات فقد فضلت الدول المختلفة اتباع نظام الضرائب المتعددة. ويفصل بها أن تفرض أكثر من ضريبة أساسية واحدة، على أنواع متعددة من الدخول والأموال، وكلما زادت حاجة

الدولة إلى المال ازداد أنواع الضرائب المفروضة، أي أن المكلف يدفع عدد من الضرائب على جميع الأنشطة التي يمارسها.

يمتاز هذا النوع من الضرائب بأنه يتسم بالمرونة ويناسب المفهوم العصري للضريبة كما يحد من ظاهرة التهرب الضريبي. ولا سيما إذا طبقت على الرواتب والأجور وغيرها من الإيرادات التي تخضع للضريبة. وكل دولة مجموعة من الضرائب تختلف باختلاف تكوينها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن الأخذ بنظام الضرائب المتعددة لا يعني زيادة عددها إلى حد المغالاة فيها، وإلا صعب تطبيقها وتعددت إجراءات تحصيلها وازدادت نفقات جياتها وقلت حصيلتها وهذا ما ينعكس سلباً على الحالة الاقتصادية للدولة.

2-3 الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

يقصد بالضريبة العينية تلك الضريبة التي تصيب العنصر الخاضع للضريبة بأكمله (دخل أو ثروة) دون اهتمام بشخص المكلف وظروفه، ومثالها الضريبة الجمركية التي تفرض على السلع بغض النظر عن المستفيد منها، أو الضريبة المفروضة على الاستهلاك دون مراعاة المقدرة المالية للمستهلك. وتمتاز هذه الضريبة ببساطتها وسهولة تطبيقها مما يقلل من تكاليف جياتها وعدم احتياجها إلى جهاز ضريبي ذو كفاءة عالية، كما أن اهتمامها بالمال موضع الضريبة دون اهتمامها بالعناصر الشخصية يقلل من الإعفاءات ويزيد من حصيلتها.

إلا أنه يعاب عليها أنها غير عادلة لعدم مراعاتها الظروف الشخصية للمكلف وبالتالي مقدراته التكاليفية، كما أنها غير مرن حيث يصعب زيادة حصيلتها عندما تحتاج الدولة لموارد إضافية.
(عبد الحميد، 2003)

أما الضريبة الشخصية فهي التي تراعي عندما تفرض على المال الحالة الشخصية للمكلف ومركزه المالي، حيث تأخذ مصدر الدخل في الاعتبار وتتعدد بتنوع مصادر الدخل.
وتمتاز هذه الضريبة بمرونتها وإمكانية زيادة حصيلتها، وبمراعاة التوافق بين العباء الضريبي والمقدرة التكاليفية للمكلف.

إلا أن ما يؤخذ عليها هو صعوبة تطبيقها حيث تحتاج إلى جهاز ضريبي ذو كفاءة عالية للتعرف على ظروف المكلف الشخصية والإحاطة بها مما يرفع من تكاليف جياتها، كذلك فإن مراعاة ظروف المكلف الشخصية قد تؤدي لكثرة الإعفاءات والتخفيضات مما يقلل من حصيلتها. (بركات، 1975).

2-4 الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

بالرغم من تسليمنا بأن الضريبة المباشرة هي التي تفرض عند تواجد الثروة بيد المالك وتحقق الدخل، وتكون ضريبة غير مباشرة عند انتقال الثروة وإنفاق الدخل، فهناك جدل قائم بين علماء الفكر المالي في تحديد معايير التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وهذه المعايير هي :

2-4-1 معايير التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

2-1-4-1 معيار طريقة التحصيل:

حسب هذا المعيار تعتبر الضرائب مباشرة عندما يتم جبaitها عن طريق جداول اسمية، بمعنى يسجل ضمن هذه الجداول الاسمية أسماء المكلفين ونوع الضريبة ومقدارها. ومثالها الضريبة على المرتبات والأجور والضريبة على الدخل الإجمالي.....الخ.

أما الضريبة التي يتم تحصيلها بدون جداول اسمية مدون بها أسماء المكلفين فتُعتبر ضرائب غير مباشرة كالضريبة على المواد الغذائية وكذلك الضرائب على الإنفاق أو الاستهلاك والضريبة على المبيعات وضريبة القيمة المضافة والضرائب الجمركية.....الخ لأن المصالح الضريبية لا تعرف مسبقاً من يدفع هذه الضريبة، وبالتالي فهي تفرض على السلعة وليس على مستخدم هذه السلعة. ويؤخذ على هذا المعيار افتقاره إلى أساس علمي واستناده إلى إرادة المشرع في التفرقة بين نوعي الضرائب المباشرة وغير المباشرة. (كنعان، 1996)

2-1-4-2 معيار ثبات مطرح الضريبة:

تعتبر الضرائب مباشرة طبقاً لهذا المعيار إذا فرضت على مطرح يمتاز بالثبات والاستمرارية، كالضرائب على الدخل أو رأس المال. بينما تعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كانت مفروضة على بعض الوقائع المتقطعة والتصرفات العرضية، كالضرائب على الإنتاج أو المبيعات.

ولكن تطبيق هذا المعيار يثير صعوبة بالنسبة لبعض الضرائب فالضريبة على التركات مثلاً في هذه الحالة وفق هذا المعيار تعتبر غير مباشرة لأنها تفرض على حادثة عرضة ولكنها في الواقع هي ضرائب مباشرة ولا سيما عندما تفرض بمعدلات عالية. (الرهوان، 1989)

2-1-4-3 معيار نقل عبء الضريبة:

وفقاً لهذا المعيار تعتبر الضريبة مباشرة إذا استقرت على المكلف القانوني ولم يتمكن من نقلها إلى شخص آخر. أما إذا تمكّن المكلف القانوني من نقل العبء الضريبي إلى شخص آخر، واستقرت في النهاية على هذا الأخير فنكون أمام ضريبة غير مباشرة.

فالرغم من موضوعية وصلاحية هذا المعيار في كثير من الأحيان في تحديد نوع الضريبة إلا أنه أحياناً يفقد هذا المعيار دوره في تحديد نوع الضريبة، ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية، حيث يتحمل المكلف العبء الضريبي بشكل كامل.

وقد يتمكن من نقل العبء الضريبي بصفة جزئية فمثلاً يكن وفي كلتا الحالتين يمكننا هذا المعيار من الوصول لتحديد نوع الضريبة كما حددها علماء الفكر المالي منهم جون ستيفوارت ميل. (بركات، 1998)

2-4-2 مزايا وعيوب الضرائب المباشرة:(غندور، 2009)

أولاً: المزايا

تصف الضرائب المباشرة بالمزايا التالية:

- 1 - ثبات الحصيلة والمرونة: إذ تفرض على عناصر تتمتع بالثبات وليس سريعة التغير، حيث لا تتأثر كثيراً بإرادة الأفراد ومدى إنفاقهم زيادة أو نقصاناً، كما أنه يسهل زيادة حصيلة هذا النوع من الضرائب كلما اقتضت الحاجة برفع أسعارها، وفي حدود المقدرة التكليفية والأعباء الضريبية.
- 2 - عدالة الضريبة: وذلك من خلال توزيع الأعباء الضريبية وفقاً لمقدرة المكلفين على الدفع؛ آخذة بعين الاعتبار ظروفهم الشخصية المعروفة بشكل مسبق من قبل الدوائر المالية، كما في ضريبة الرواتب والأجور مثلاً.
- 3 - الاقتصاد في الجباية: يرى أنصار الضرائب المباشرة أنها تميز بقلة تكاليف جبايتها، حيث إنها تفرض على عناصر ظاهرة يسهل حصرها، وبالتالي ليست بحاجة إلى وقت وجهد كبيرين للوصول إليها.

ولكن هذه الميزة قلت أهميتها في الوقت الراهن لأن رغبة الدوائر المالية في الوصول إلى الدخول الحقيقة ومراعاة ظروف المكلف، وأحكام منع التهرب استلزم زيادة كبيرة في أعداد الموظفين.

(علبة والطويل، 1999)

- 4 - ملائمتها للمكلفين: حيث يتم تحديد شروط دفعها ومواعيدها في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف.
- 5 - إشعار المواطنين بواجبهم: إن دفعها يشعر المواطنين بمساهمتهم في الأعباء العامة ويحثهم على ممارسة حقوقهم.

ثانياً: العيوب

- 1 - تأخر تحصيلها: هناك فترة بين استحقاق الضريبة ودخولها خزانة الدولة مما يصعب الاعتماد عليها وحدها في تمويل النفقات العامة، وإشباع الحاجات العامة بالإضافة إلى عدم انتظام تحصيلها.
- 2 - ضخامة الأعباء الضريبية: الذي يشعر المكلف بقلة عند دفع الضريبة الأمر الذي يدفع المكلف إلى التهرب الضريبي، ولا سيما في البلدان التي تعاني من نقص الوعي الضريبي فيها.

2-4-3 مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة:

أولاً: المزايا

تصف الضرائب غير المباشرة بالمميزات التالية:

- 1 - مرونتها وارتفاع حصيلتها: تتميز هذه الضرائب بارتفاع حصيلتها لاتساع نطاقها. إذ تشمل الإنتاج، الاستهلاك، التداول.....الخ ويساهم كافة المواطنين في أدائها. (أحمد، 2001)

2- عدم شعور المكلف بها: فهي تدخل في ثمن السلعة، أو الخدمة فلا يشعر دافعها ببعئها لهذا السبب
فبل إن الضرائب غير المباشرة هي البراعة في فن انتزاع ريش الإوزة من غير إثارة أصحابها.
(شامية والخطيب، 1997)

3- سرعة تحصيلها: وتدفقها المستمر خلال السنة المتعلقة بها لأن عمليات الإنفاق والتداول
والتصرفات تتواتي بطريقة مستمرة على مدار السنة.

ثانياً: العيوب

من الانتقادات التي وجهت لهذه الضريبة:

1 - عدم عدالتها: لأن عبء الضرائب غير المباشرة يكون أكبر على ذوي الدخل المحدود منه على
ذوي الدخول المرتفعة، حيث يخصص الفقراء الجزء الأكبر من دخلهم للاستهلاك. كما أن زيادة
حصيلتها يستتبع التركيز على السلع الضرورية لضآللة حصيلة الضريبة المفروضة على السلع
الكمالية.

2- ارتفاع تكاليف جبايتها: كي تجبي الضرائب غير المباشرة بحاجة إلى إجراءات تقدير ومراقبة
ونفقات تحصيل.....الخ. (الحادي، 1999)

3- تتصف بعدم الثبات: من الصعوبة بمكان المعرفة المسبقة بحصيلة الضريبة غير المباشرة، لأن هذا
الأمر متعلق بالحالة الاقتصادية السائدة، حيث تزداد الحصيلة في حالة الازدهار وتتحفظ في
حالة الكساد إلا إذا استطاعت الدولة فرض الضريبة على السلع ذات الطلب غير المرن أو السلع
الضرورية فيمكن أن تخف من عبء أثر الأزمة على ثبات حصيلة الضريبة. (كنعان، 1996)

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية وأدواتها

يعد مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر غير أن
الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز بين حين وآخر إبان الأزمات
وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي. بدأت فكرة السياسة النقدية مع إنشاء مصرف إنكلترا عام 1694،
و الذي تحمل مسؤولية طبع النقود وتغطيتها بالذهب، وكان هدفها الحفاظ على قيمة العملة وطبع
الأوراق النقدية. وعلى الرغم من أن فكرة معدل الفائدة (باعتباره أداة للسياسة النقدية) نوقشت سابقاً
بين المدارس الاقتصادية في القرن الثامن عشر، وأدرك الاقتصاديون مبكراً أثر معدلات الفائدة على
الاقتصاد الحقيقي (كنعان، 1996)، إلا أن دور السياسة النقدية لم يتبلور إلا في الثلاثينات من القرن
العشرين في ظروف الكساد الكبير، وظهور النظرية الكينزية. فقد أصبح ينظر إليها بصفتها جزء لا
يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة فهي تعمل على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع
بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية (زيادة مداخيل الأفراد)

والقضاء على البطالة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار صرف العملات المحلية بالمقارنة مع العملات الأجنبية.

1- مفهوم السياسة النقدية:

تصرف السياسة النقدية التقليدية إلى إدارة ومراقبة عرض واستخدام النقود في الاقتصاد ومراقبة الصرف الأجنبي بقصد تحقيق أهداف معينة. ويميل الاتجاه الحديث إلى توسيع مفهوم السياسة النقدية ليغطي تنظيم سيولة الاقتصاد القومي في مجموعه دون الوفوف عند حدود الرقابة على عرض واستخدام النقود والائتمان. (القاضي، 1974)

وذلك يمكن القول بأن السياسة النقدية هي: "الإجراءات التي تقوم بها المصارف المركزية للتأثير على الكمية المتاحة من النقود والائتمان، وتكتفتها عن طريق التحكم ببعض إجراءات العرض النقدي و/ أو مستوى معدلات الفائدة وهيكلاها". (Casu, et al., 2006, p.111).

كما عرفت السياسة النقدية على أنها: (إدارة التوسيع والانكماس في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة). وبهذا المعنى تصبح جميع الإجراءات والتنظيمات النقدية والمصرفية من أي نوع كان من مظاهر السياسة النقدية ما دامت ذات تأثير في تحديد حجم النقد المتوفر بالنسبة للاقتصاد كله. وبمعنى أدق توجيه السياسة النقدية إلى أهداف محددة تضعها الإدارة النقدية الحكيمة لنفسها، وتسعى لتحقيقها وإلى الوسائل والتدابير المختلفة التي يتم عن طريقها القيام بذلك الإدارة. (السيد علي، 2004) وبتعبير آخر السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية. (مندور، 2003) ففي فترات الكساد تقوم الدولة باتباع سياسة نقدية توسيعية بغرض زيادة العرض النقدي، وفي فترات التضخم والروراج الشديدين تقوم الدولة باتباع سياسة نقدية انكمashية بغرض تخفيض العرض النقدي.

وفي تعريف آخر للسياسة النقدية هي تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود، وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها والتأثير في حجم الائتمان المنوح وشروطه والنتائج الناجمة عنه مما يسمى بخلق النقود. (سلمان وداود، 2000). إذاً سياسة البنك المركزي تعمل في هذا الإطار الذي يتضمن كمية النقود زيادة ونقصاناً، وتشجيع الائتمان لزيادة خلق النقود، أو العكس من خلال الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي، وذلك بما ينسجم مع الظرف الاقتصادي الذي تواجهه الدولة.

2- مراحل تطور السياسة النقدية:

فيما يلي سنتعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية، وذلك على النحو الآتي:

2-1 المدرسة الكلاسيكية:(الشافعي، 1990)

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. واعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها، دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

وتعبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن. تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بالقدر نفسه وفي الاتجاه نفسه في المستوى العام للأسعار فـأي تغيير يحدث في الأول (العرض النقدي) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أي تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وهذا مع افتراض أيضاً أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محاباة، ولا تؤثر بأية صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج، أو حتى الأجور الحقيقة وأسعار الفائد، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات. ويوضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية. أي اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار.

بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار، من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

2-2 المدرسة الكنزية:

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائداً ومحبوباً من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي إلى أن جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929-1932. حيث عجزت نظرية كمية النقود عن معالجة الآثار السلبية للأزمة بشكل فعال.

وهنا ظهرت النظرية الكنزية التي اقترحت حلولاً لمعالجة الأزمة. حيث وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها، ودرس علاقتها بمستوى الإنفاق الوطني، ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولاً. ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة. لقد ربطت النظرية الكنزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود، وبين

الطلب على النقود، بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام.

ولهذا اقترح كينز بعض أدوات السياسة النقدية كسياسة النقد الرخيبة ويعتقد بهذه السياسة أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى تشطيط الطلب، والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار وإلى التمويل عن طريق التضخم. (الزيadianin، 1990)

من هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة، بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل. وذلك انطلاقاً من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني. وهكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية. وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود، وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد، وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة، وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقصان. وهذا وفقاً للظروف السائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة، باعتبارها ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض والطلب، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي يؤثر بدوره على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

2-3 المدرسة النقدية:

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية، ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية، والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود، أو النظرية الكمية الجديدة. وفقاً لهذه النظرية تم تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.

وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقدين (أصحاب المذهب النقدي) ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في عالم الفكر والتحليل النقدي، وإنما أيضاً في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموماً. يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثراً فعالاً على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر بما إذا كانت هذه السياسة انكمashية، أو تضخمية. يرى أصحاب هذه المدرسة أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لن يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج، ومن ثم التوازن الاقتصادي بل قد يؤدي هذا التدخل إلى تعميق عدم التوازن. ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة

الاقتصادية تبعاً للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيراً، وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام).

لقد أوضح النقاد أن التغيير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار. هذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمارس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في حالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي، ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي: (معتوق، 1989)

الحالة الأولى: إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينبع عن زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة.

أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقة تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.

الحالة الثانية: عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور، ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصاً في سيولته، فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن يهبط الدخل الوطني إلى المستوى. حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

ما سبق نستنتج أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي. وأخيراً يمكن القول إن المفاهيم الأساسية قد اختلفت للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسخير الاقتصاد الوطني، والتحكم في اختلالاته.

3- أهداف السياسة النقدية:

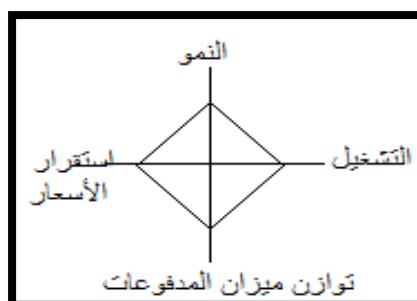
تسعى السياسة النقدية دوماً إلى بلوغ الأهداف العامة، أو النهائية التي تسعى لها دوماً السياسة الاقتصادية العامة. حيث أن الأولى تمثل أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان. وبلوغ تلك الأهداف النهائية لا يتأتى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطة، تُعد حلقه الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لاختلاف وتبالين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها هذه الدول، نتيجة لاختلاف البيئة الاقتصادية والتركيبيـة

الاقتصادية والنقدية والبنية الأساسية للاقتصاد، ومدى إنتاجية القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الإنتاج القومي. بمعنى أن أهداف السياسة النقدية تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي، وتباين هيكل الجهاز المالي ومكوناته، وتركيبة السوق النقدية والمالية للمجتمعات من جهة. وباختلاف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. في اقتصادات الدول المتقدمة تسعى السلطات النقدية دائمًا إلى تصميم وتنفيذ السياسات النقدية والتمويلية التي من شأنها أن تحقق وتحافظ على الاستقرار الاقتصادي (استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وثبات نسبي في أسعار صرف العملة الوطنية، وتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي) وضمان التوظيف الأمثل للموارد المتاحة لدى المجتمع، وذلك بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

أما في الدول النامية التي تتصف اقتصاداتها بخلاف البنية الأساسية للاقتصاد، وضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فإن السياسة النقدية والتمويلية تهدف دائمًا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة المستدامة، وإيجاد الأموال لها عن طريق تعبيئة وحشد المدخرات المحلية الضرورية لجذب الاستثمارات الكافية، وتوجيهها إلى القطاعات التي يجب تطويرها، وزيادة معدل نموها، وذلك لرفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

وبالرغم من تباين أهداف السياسة النقدية من دولة إلى أخرى، فإن السياسة النقدية تستهدف بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسخير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة بقصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام. وتشمل السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام بشطريه: التوازن الاقتصادي الداخلي، والتوازن الخارجي.

فالتوازن الاقتصادي الداخلي يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة لأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق العمالة، أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي. أما التوازن الخارجي فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية، ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي. هذه الأهداف النهائية الأربع عرفها الاقتصادي الانجليزي "نيكولا كالدور" بالمربع السحري زواياه الأربع هي استقرار الأسعار، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، والنمو الاقتصادي.



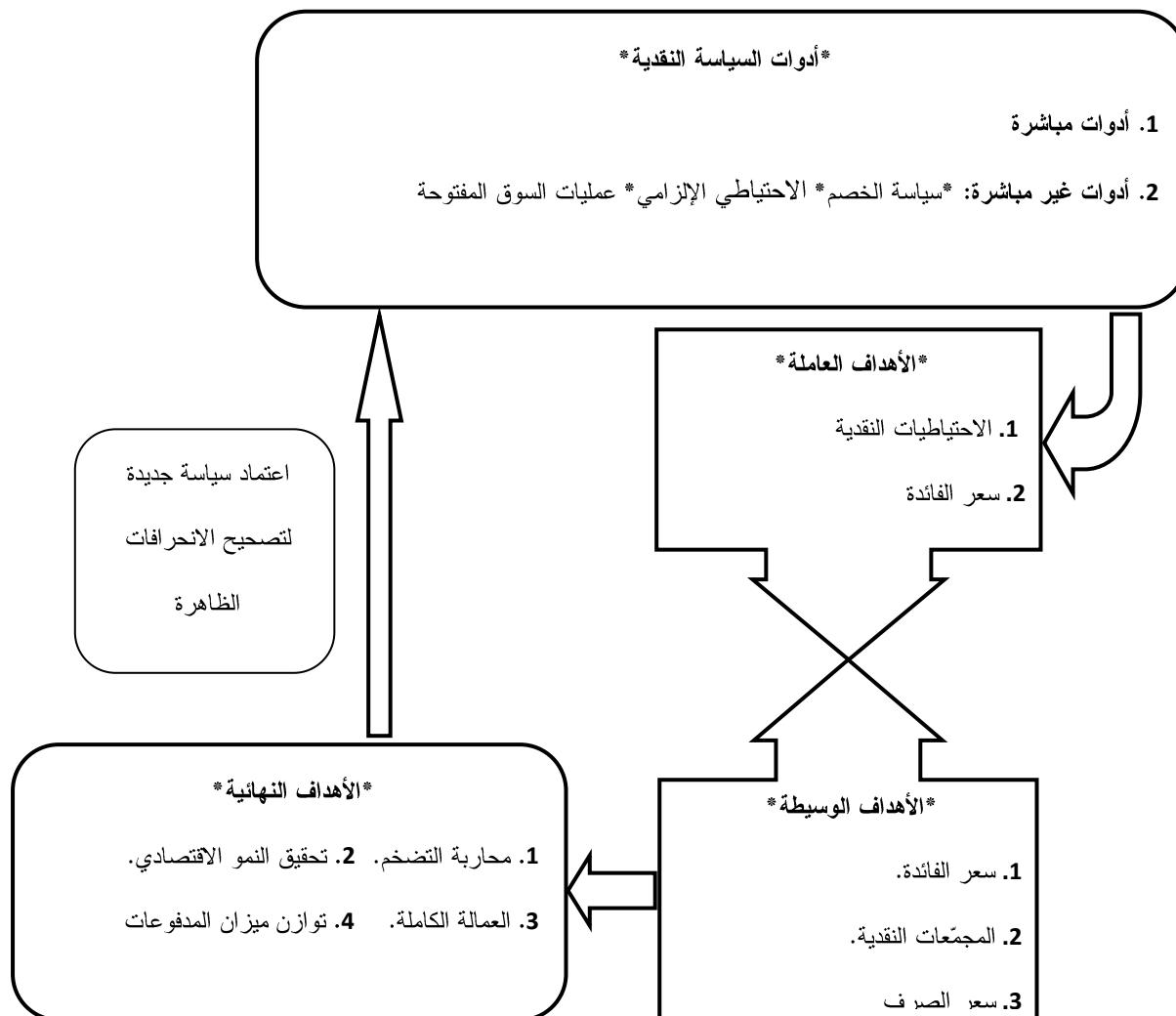
الشكل 2-1 المربع السحري (قدي، 2003)

بعد تسلیط الضوء على أهداف المربع السحري، والتي تمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فإنه يمكن حصر أهداف السياسة النقدية في الآتي: (كنعان، 2003)

- 1- تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار القيمة المحلية للعملة الوطنية (المستوى العام للأسعار)، وذلك باتباع سياسات نقدية وتمويلية من شأنها أن تحافظ على مستويات معقولة من حجم الأرصدة النقدية لدى الجهاز المركزي العامل في الدولة، وتتضمن استقرار المستوى العام للأسعار السلع والخدمات، وتحقق معدلات نمو اقتصادي تتناسب مع معدلات نمو السكان، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.
- 2- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية (سعر صرف العملة الوطنية) وذلك من خلال تنفيذ سياسات أسعار صرف ونقد أجنبى تتسمج مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة من ناحية، وضمان حرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى بسهولة ويسر بالشكل الذي يحقق استقرار معدلات أسعار صرف العملة الوطنية لضمان تحقيق استقرار توازن ميزان المدفوعات من الناحية الأخرى.
- 3- تنظيم وإدارة الجهاز المركزي ورفع كفاءته لضمان سلامة النظام المالي والنقدى، والمساهمة في إيجاد أسواق مالية ونقدية متطرفة، وتنميتها ورفع كفاءتها في الوساطة المالية لخلق الأجواء المناسبة لجذب المدخرات والاستثمارات المختلفة، وتوظيفها بالشكل الذي يحافظ على الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي التي تتفق مع أهداف ومتطلبات المجتمع.
- 4- تشجيع النمو الاقتصادي من أجل الارتفاع بمستوى معيشة السكان، وهذا الهدف مرتبط بشكل وثيق مع هدف الاستخدام المرتفع، لأنه عندما تكون البطالة منخفضة يكون احتمال استثمار قطاع الأعمال في التجهيزات الرأسمالية أكبر. وهذا يؤدي لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. على العكس من ذلك في حالة البطالة المرتفعة والمصانع العاطلة لا يتحقق للشركات شيء من الاستثمار في آلات وتجهيزات إضافية.
- 5- دعم السياسة الاقتصادية للدولة وتوجيهه وضبط التمويل المركزي وتأكيد كفايته بالكمية والنوعية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وكفاءة توزيعها بين الاستخدامات المختلفة بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في الدولة.
- 6- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

وعلى العموم نجد أن السلطات النقدية في أي دولة تعتمد على وضع ورسم استراتيجية نقدية خاصة، قد تبدي عليها بعض التعديلات من فترة لأخرى نظراً لبعض الاختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية. إذ يتبع على البنك المركزي تسليم جملة من الأهداف الواجب بلوغها يتقدمها التركيز على هدف معين كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولاً، وإنما نجد أن الهدف الأهم يتمثل في استقرار المستويات العامة للأسعار والذي يمثل الهدف المشترك في أغلب الدول.

وفيما يلي نعرض مخططاً توضيحاً للاستراتيجية النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية.



الشكل 2-2 استراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية (عبد القادر، 2007)

من تحليلنا لكل ما سبق نجد أن رسم السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية (النهائية) ليس أمراً سهلاً، وإنما يحتاج منذ البداية إلى دراية واسعة بالأدوات وكفاءة عالية في استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، مع التأكيد على أن تحقيق أي هدف من الأهداف لا يضر ضرراً بالغاً بغيره من الأهداف.

4 - أدوات السياسة النقدية:

تستخدم البنوك المركزية عدداً من الأدوات النقدية كأسلحة لها لتمكنها من التدخل لمراقبة العمليات الآئتمانية للبنوك التجارية، وكذلك لإدارة المعروض النقدي للدولة، وفقاً للأهداف المطلوب تحقيقها. تصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية (عامة) وأدوات نوعية (اختيارية). وتتمثل الأدوات الكمية في نسبة الاحتياطيات القانونية، سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة. بالنسبة لسعر الخصم ولعمليات السوق المفتوحة، يؤثران في الحجم الكلي للائتمان المتاح للجهاز المصرفى، إذ يستخدمهما

المصرف المركزي للتأثير في القاعدة النقدية. أما التغيير في الاحتياطي القانوني فيؤثر في الهيكل والمستوى المتوقع للودائع المصرفية والنقود والائتمان المصرفي، ولكنه لا يؤثر في القاعدة النقدية، ونظل جملة الاحتياطيات كما هي. (Amato, 2002)

أما الأدوات النوعية فتستهدف الرقابة على نطاق سوق رأس المال، وعلى أنواع الائتمان الاستهلاكي وغيره من أنواع الائتمان. وقد صيغت هذه الأدوات لتأثير في تخصيص الائتمان. (شوتز والعمار، 1996)

وقد يتم هذا التقسيم أيضاً إلى أدوات إلزامية من قبل السلطات، وأخرى خاضعة لقوى السوق. وأخيراً هناك التقسيم الحديث لهذه الأدوات الذي يفرق بينها من حيث طبيعة كل منها فيقسمها إلى أدوات غير مباشرة، وأدوات مباشرة. حيث تضم الأدوات المباشرة الإجراءات التي تضع حدوداً على معدلات الفائدة (قييد الأسعار)، وأسقف الائتمان والإقرارات (قيود كمية)، بينما تتضمن الأدوات غير المباشرة تحديد المستويات المطلوبة من الاحتياطي، أو تغيير شروط (ظروف) السيولة من خلال عمليات سوق النقد. (Buzeneca & Maino, 2007)

وسنكتفي هنا بعرض أهم الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية، مبوبة حسب النوع الأخير من هذه التقسيمات.

1-4 الأدوات المباشرة:

هي أدوات السياسة النقدية التي يمكن المصرف المركزي من خلالها التحكم بحجم الائتمان الذي يمكن أن تمنحه المصارف، والتأثير على حجم الائتمان الموجه إلى قطاع معين. غالباً لا تلعب قوى السوق دورها في تحديد هذه الأدوات، ويصعب على المصارف تجاوزها. وتتخذ هذه الأدوات العديد من الأشكال والصور أهمها: (الفولي وشهاب، 1997)

1-1-4 سقوف الائتمان:

حيث يتحدد سقف الائتمان بالنسبة للجهاز المصرفي بصفة عامة، ثم يعاد تحديده بالنسبة لكل مصرف، وفقاً لمعايير متعددة، قد يكون نسبة من حجم ودائعه، أو معياراً آخر يحدده المصرف المركزي.

1-2 التحكم بأسعار الفائدة:

وذلك بفرض أسعار فائدة تميزية لتشجيع منح الائتمان لقطاع معين، حيث تكون منخفضة للنشاطات التي تشجعها الدولة، ومرتفعة بالنسبة للنشاطات ذات الأهمية الأقل بالنسبة للمجتمع.

4-3 الائتمان الموجه:

في هذه الحالة يتم توفير قدر معين من التسهيلات الائتمانية لقطاعات معينة مثل الاعتمادات المقررة للمصارف المتخصصة، أو زيادة حصة الائتمان المقدم للصناعة المرغوب بتشجيعها.

4-4 شروط إقراض محددة:

حيث يتم تحديد الهامش للاعتمادات التي تفتحها المصارف التجارية لتمويل نشاطات معينة، وخصوصاً شراء الأوراق المالية. والهامش يعني النسبة التي يجب أن يوفرها العميل من الاعتماد المفتوح. وكذلك شروط البيع بالتقسيط، والرهن في القروض العقارية.

4-5 الإنقاذ الأدبي: (مجيد، 1998؛ سيجل، 1987)

تستخدم هذه الوسيلة من قبل البنك المركزي للتأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه. وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية.

إذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية يعكس سلباً على المصلحة العامة، عندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر الخصم، أو السوق المفتوحة، أو نسبة الاحتياطي القانوني. ونظراً للعلاقة المتينة بين البنك المركزي والبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، فعندئذ تكون البنوك التجارية ملزمة بالإقناع الأدبي.

كما قد يضغط البنك المركزي على البنوك التجارية بهدف تشجيع القطاع الزراعي لكي تزيد من إقراضها إليه على حساب القطاعات الأخرى مثلاً. وذلك بتنفيذ سياسة نقدية توسيعية للقطاع الأول لتحفيزه للعمل، كما يمكن للبنك المركزي أن يضغط بسياسة انكمashية عامة لفرض الإنقاذ الأدبي على البنوك التجارية لكي تسير وفق سياسته. غالباً ما تأخذ البنوك التجارية برأي البنك المركزي لكونه الملجأ الأخير للحصول على موارد نقدية. وتُعدّ أداة التأثير أو الإنقاذ الأدبي وسيلة فعالة جداً، خاصة في الأجل القصير وأوقات الأزمات التي تكون عندها الروح المعنوية للجمهور عالية جداً للتعاون مع السلطات النقدية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، أو مواجهة تلك الأزمات.

4-2 الأدوات غير المباشرة:

تمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضع النقدي والاقتصادي بشكل عام. وذلك بصفة غير مباشرة، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد توجيهه إليها. وتستهدف هذه الأدوات التأثير على جملة الاحتياطيات النقدية المتوفّرة لدى النظام المصرفي مع ما يتربّط على ذلك من التأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها.

وفيما يلي شرح لأهم الأدوات التي يمكن للمصرف المركزي استخدامها، للتأثير على العرض النقدي، ومعدلات الفائدة.

4-2-1 عمليات السوق المفتوحة: (Mishkin, 2006)

إن عمليات السوق المفتوحة هي الأداة الأكثر أهمية للسياسة النقدية، لأنها هي المحدد الأساسي لمعدلات الفائدة والقاعدة النقدية. والقاعدة النقدية هي المصدر الأساسي للتغيرات في العرض النقدي. وعلى الرغم من أن الخصائص العملية لعمليات السوق المفتوحة قد تختلف من بلد لآخر، لكن المبادئ هي نفسها.

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل السلطات النقدية في السوق المالية والنقدية لشراء، أو بيع الأوراق المالية، أو النقود، أو السندات الحكومية للتحكم في حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفية المتاح، وذلك عن طريق تأثيرها على حجم الأرصدة النقدية الموجودة بحيازة القطاع المصرفي، أو تلك التي خارج الجهاز المالي (بحيازة الأفراد).

إن عمليات السوق المفتوحة تسمح للسلطات النقدية والاقتصادية بحقن أو امتصاص الاحتياطيات والأرصدة النقدية للمصارف، وبالتالي التأثير على قدرة هذه المصارف على منح التمويل المصرفي بالقدر الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، والتقليل من حدة التقلبات والاختلالات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى بيئة اقتصادية جاذبة لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يمكن للسلطات النقدية في حالة انتهاجها لسياسات نقدية اقتصادية توسعية زيادة قدرة المصارف على منح القروض وتمويل الاستثمارات، وذلك عن طريق شراء البنك المركزي للأوراق المالية أو الحكومية أو أية أوراق تجارية أخرى في السوق المفتوحة مما يؤدي إلى نمو حجم الاحتياطيات المصرفية، ونمو القاعدة النقدية، وبالتالي توسيع حجم الكتلة النقدية، مما يزيد من قدرة القطاع المالي على التوسيع في منح القروض. وعلى النقيض من ذلك، في حالة انتهاج السلطات النقدية لسياسات نقدية انكمashية، فإن عملية بيع البنك المركزي للأوراق المالية أو أي أوراق تجارية أخرى تؤدي إلى خفض الاحتياطيات المصرفية، وبالتالي انخفاض حجم الكتلة النقدية، وارتفاع معدلات العائد على رأس المال. مما يجبر المصارف على خفض حجم القروض المنوحة للاستثمارات، كنتيجة طبيعية لانخفاض حجم الاحتياطيات المصرفية لدى تلك المصارف.

والجدير بالذكر هنا، أن وجود عمليات السوق المفتوحة كأداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية لمراقبة التمويل المالي. يتطلب وجود سوق نقدية متطرفة تتواافق فيها سندات أو أوراق مالية عامة، أو حكومية، أو أي أوراق تجارية أخرى يمكن للسلطات النقدية شراؤها أو بيعها، وبالتالي التحكم في حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد، وبالتالي في حجم التمويل المالي سواء بالتوسيع فيه أو بالحد منه. كما يتطلب أيضاً وجود تشريعات اقتصادية، نقدية ومصرفية متكاملة خاصة تلك التي ينبع منها تنظيم القطاع المالي في الدولة، إضافة إلى بنية اقتصادية ومصرفية ونقدية مستقرة. فغياب

هذه العوامل يضعف من فعالية عمليات السوق المفتوحة كأداة من الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية للتحكم في حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد سواءً أكانت داخل الجهاز المصرفي، أم بحيازة الأفراد وبالتالي عدم وجود جدوٍ وفعالية السياسات النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي والمالي في الدولة. لذلك نجد أنه نادراً ما تلجأ معظم دول العالم الثالث إلى تطبيق سياسات عمليات السوق المفتوحة، لا سيما وأن أسواقها النقدية عادةً ما توصف بالتخلف، أو عدم التطور مقارنة بذلك التي تجدها في الدول المتقدمة، أو الصناعية.

2-2-2 سياسة سعر الخصم:

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن الثمن الذي يتلقاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق مماثلة في عمليات تجارية (مثلاً السفترة) أو عمليات إقراض قصيرة الأجل لم يحن بعد موعد استحقاقها لصالح البنوك التجارية. ويحصل البنك التجاري على قيمة أقل من القيمة الاسمية للورقة التجارية بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل إعادة الخصم بحيث يقوم البنك المركزي بهذه الآلية لتنفيذ السياسة النقدية سواءً أكان الهدف تضخماً أو انكماشاً. (الشافعي، 1952)

فمن خلال إجراء تغيرات في سعر الخصم يمكن للبنك المركزي التحكم بحجم الائتمان الكلي عن طريق تأثيره غير المباشر على معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة من قبلها، وهي بدورها تحدد الحجم الكلي للقروض والاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني. وفي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم. هذا سيدفع البنوك التجارية إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة من قبلها إلى الجمهور، مما يؤدي إلى انكماش حجم الائتمان. أما في حالة الكساد فيخفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم فترتفع رغبة الأفراد في الحصول على الأموال بتكلفة منخفضة نظراً لانخفاض سعر الفائدة في السوق، وبالتالي يزيد حجم الائتمان.

إذً سياسة سعر الخصم تستطيع التأثير على جملة الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي بطريقتين: (الحلاق والعجلوني، 2009)

الأولى: تحديد الإمكانيات المتاحة للبنوك لتعزيز احتياطياتها النقدية، وذلك بتعديل الشروط التي يتعين أن توافر في الأوراق التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها.

الثانية: تعديل التكالفة التي تتحملها البنوك في زيادة احتياطياتها عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، وذلك بتغيير سعر الخصم، وبالتالي إحداث تغيير مماثل في أسعار الفائدة بوجه عام مما يؤثر في حجم الائتمان.

تتوقف فعالية هذه السياسة على الظروف التالية: (علواني، 1982)

1- مدى اتساع السوق النقدية وبخاصة سوق الخصم.

2- مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في العمليات الصناعية والتجارية، أو غيرها من أنواع النشاط الاقتصادي.

3- حالة النشاط الاقتصادي بشكل عام، وأنواع النشاط التي تمولها المصارف بشكل خاص.

4- مدى اعتماد المصارف التجارية على المصرف المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية، وعلى درجة العلاقة بينهما.

4-2-3 سياسة الاحتياطي القانوني:

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي من أهم أدوات السياسة النقدية المباشرة التي تستخدم في التنظيم والتحكم في مقدرة المصارف التجارية على منح التمويل المصرفي بالكمية والتوعية والكلفة بما يتاسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. لا سيما وأنه يجب ضبط وتوجيه التمويل المصرفي ومراقبته بما يخدم متطلبات الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية، وبما يتلاءم مع معدل نمو النشاط الاقتصادي في الدولة. ذلك أن وجود أي فائض في حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد، قد تنتج عنه آثاراً تضخمية تؤثر في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً وتؤثر وبالتالي على حجم واتجاهات الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي في الاقتصاد.

وتتمثل نسبة الاحتياطي القانوني في إلزام السلطات النقدية للمصارف العاملة في الجهاز المالي الاحتفاظ بنسبة احتياطي من إجمالي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، بحيث توضع هذه الاحتياطيات القانونية على شكل ودائع لدى البنك المركزي، أو على شكل أرصدة نقدية سائلة في خزانة المصرف نفسه. وقد كان الهدف من هذه الأداة في البداية حماية المودعين من مخاطر بعض تصرفات البنوك التجارية، ثم أصبحت وسيلة عينية من شأنها التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ومراقبة حجم التمويل المصرفي والودائع المصرفية، لا سيما وأن لهذه الأداة آثاراً آنية على حجم الأرصدة النقدية المتداولة، وتکاليف التمويل المصرفي على نطاق الاقتصاد ككل. فرفع نسبة الاحتياطي القانوني في أوقات التضخم يعتبر إجراء انكماشياً يقصد به الإقلال من سيولة البنك التجاري، وتجميد جزء من احتياطياته النقدية، مما يقلل من قدرته على التوسيع في الإقراض. أما في حالة الركود الاقتصادي فيقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة، وهذا يعني الإفراج عن جزء كبير من سيولة البنك التجاري، وبالتالي تزداد قدرته على خلق الائتمان، أي زيادة الطلب على النقود من أجل الاستهلاك، أو الاستثمار. (العصار والغابي، 2000)

وتزداد أهمية استخدام هذه السياسة في البلدان النامية، حيث تظهر صعوبة استخدام وسائل أخرى مثل عمليات السوق المفتوحة، وسياسة تغيير سعر الخصم. وذلك لضيق أسواق النقد والمال في هذه البلاد، وعدم تطورها.

4-2-4 سعر الصرف: (بنك السودان المركزي، 2006)

يعلم سعر الصرف على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال العلاقات المتباينة بين العملات المختلفة، إذ إنه يمثل سعر تبادل عملة بأخرى في وقت معين، ويمثل سعر الصرف المراة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، لذلك يعد أدلة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقى اقتصادات العالم. وبالتالي يؤثر سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره في حجم التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي، والاقتصاد الخارجي.

ويعلم سعر الصرف من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة في الاقتصاد المحلي. مما يستقطب رأس المال الأجنبي، ويرفع من الطلب على العملة المحلية التي ستزداد قيمتها المحلية وهذا سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار الوطنية وانخفاض أسعار السلع الأجنبية المستوردة، وبالتالي زيادة الواردات، وانخفاض الصادرات. وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود اقتصادي محلي، ويحدث العكس عند تخفيض قيمة العملة الوطنية.

وتهدف سياسات الرقابة على النقد الأجنبي، وسعر الصرف إلى التأثير على حجم الأرصدة النقدية المتاحة من العملات الأجنبية، ومستوى الطلب عليها. حيث تقوم هذه السياسات بتحقيق توازن العلاقات ما بين سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، ووضع آليات ووسائل التوازن والاستقرار التي تحافظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية في جانب، مع الأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات المختلفة والتأثيرات المتباينة لتطورات أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، في الداخل من حيث التوظيف والإنتاج والاستهلاك، ومن حيث القدرات التافسية لصادرات الاقتصاد في الأسواق العالمية في الجانب الآخر. وذلك لما لتقلبات أسعار صرف العملة المحلية من تأثيرات فويرة، ومتباينة في عمليات التبادل التجاري في الأسواق العالمية. التي باتت أكثر تذبذباً في ظل تطورات العولمة الاقتصادية والنقدية، وحرية حركة رؤوس الأموال بين الدول، والأسواق المالية والنقدية المفتوحة وما لها من تأثيرات على أهداف السياسات الاقتصادية والنقدية المحلية. وتستمد سياسات الرقابة على النقد الأجنبي والصرف أهميتها من الدور الذي تلعبه التجارة الدولية في تحقيق مستويات عالية من الرفاه الاجتماعي للدولة لأن أي زيادة في مستوى صافي الصادرات وفائضها في ميزان المدفوعات تؤدي إلى رفع أداء النشاط الاقتصادي المحلي، وتكون دافعاً قوياً إلى تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى داخل الاقتصاد، وبالتالي زيادة قيمة الأرصدة النقدية والمالية المتاحة من العملات الأجنبية لدى الدولة. أيضاً تأتي أهمية سياسات الرقابة على النقد الأجنبي من أهمية كفاءة عمل سوق النقد الأجنبي، واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية في المحافظة على استقرار سريان التجارة الخارجية بين الدول. وذلك لأن أسعار الصرف غير المستقرة،

أو غير المؤكدة تقود المشاركين في قطاع التجارة الخارجية إلى مخاطر جسيمة خاصة في مجال معاملات التبادل الدولي القائمة على تعاقديات قانونية ملزمة لأطراف التبادل. والجدير بالذكر، أن سياسات الرقابة على النقد الأجنبي، وسعر الصرف تهدف إلى تحقيق أهداف عديدة يمكن إجمالها في الآتي:

- 1- المحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للعملة المحلية، وذلك عن طريق تحقيق الاستقرار والثبات النسبي في معدلات صرفها مقابل العملات الأجنبية، وذلك بالتأثير على الطلب على حجم الأرصدة النقدية من العملات الأجنبية المتاحة لدى الدولة، بما يتاسب مع القدر المتاح منها.
- 2- بناء احتياطيات نقدية ومالية من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، وذلك للمساعدة في المحافظة على استقرار القيمة الخارجية للعملة المحلية، والحد من تقلباتها.
- 3- ضبط حركة رؤوس الأموال الأجنبية من الداخل إلى الخارج، وتنظيم الاستثمارات الأجنبية، ومتابعة حركتها بما ينسجم مع مقتضيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية لدى المجتمع ومتطلبات السياسات الاقتصادية للدولة.
- 4- تنظيم وزيادة كفاءة عمل سوق النقد الأجنبي فيما يتعلق بحركة وحيازة التعامل بالنقد الأجنبي طبقاً لأولويات السياسات الاقتصادية والنقدية. بما يتاسب مع تطورات أداء النشاط الاقتصادي والنقد والمال في الدولة.

المبحث الثالث: الضرائب والسياسة النقدية وعلاقتها بالاستثمار

إن العلاقة بين الضرائب والسياسة النقدية تنشأ انتظاماً من العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وضرورة التنسيق والتكميل بينهما، لذلك لا بد من التطرق في هذا المبحث إلى ماهية السياسيتين المالية والنقدية وأهمية وجود التفاعل والتأثير المتبادل بينهما. وشروط هذا التنسيق وصولاً إلى علاقة الضرائب بالسياسة النقدية. وانعكاس ذلك على الاستثمار.

1- ماهية السياسيتين المالية والنقدية:

1-1 ماهية السياسة المالية:

اختفت نظرية كل من الكلاسيكيين والكينزيين إلى السياسة المالية. حيث اعتبر الكلاسيكيون السياسة المالية عملية تقوم فيها الدولة بتغيير أحد طرفي الميزانية بغرض خلق التوازن بينهما. أي تقوم بتغيير حجم الإنفاق العام، أو الإيراد العام في حالة وجود تباين بين جانبي الميزانية العامة للدولة. واعتبروا أن الإنفاق العام يجب أن ينحصر استخدامه في الحالات الاستثنائية كتمويل الإنفاق العسكري مثلاً. وبذلك اهتموا بتحقيق التوازن المالي فقط فنادوا بشكل مستمر بتخفيض الإنفاق العام تفادياً لوقوع العجز المالي. بينما اعتبر الكينزيون السياسة المالية سياسة أوسع من أن تقتصر فقط عند هذا الهدف لأنها سياسة تتكامل مع السياسات الاقتصادية الأخرى باتجاه تحقيق ورفع معدلات النمو

الاقتصادي. فالسياسة المالية من وجهة نظر الكنزيين هي الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتجيئه الاقتصاد الوطني، وإحداث تغيرات واضحة بحيث تؤدي لزيادة حجم الإنتاج والتشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي. حيث رأى الكنزيون أنه يمكن استخدام الإنفاق العام والقروض العامة والضرائب وغيرها من الأدوات المالية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة. كما أنه يمكن الاعتماد على الإصدار النقدي في حالات نقص القروض العامة. وبالاعتماد على ما سبق يمكن تعريف السياسة المالية على أنها الإجراءات التي تقوم بها الدولة بغية تحقيق التوازن المالي مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من ضرائب ورسوم ونفقات وقروض وإصدار نقدى للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى الأهداف العامة للدولة. (كعنان، 2003)

على سبيل المثال: في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي يزداد معدل التضخم لذلك تتركز الإجراءات المالية في حقل زيادة الضرائب وتخفيف حجم القروض العامة وتخفيف الإنفاق العام بهدف تخفيف معدلات التضخم. وفي أوقات الكساد والركود الاقتصادي يمكن استخدام الإعفاءات الضريبية لزيادة حجم الاستثمارات، واعتماد الميزانية على الإصدار النقدي والقروض العامة بهدف زيادة حجم الإنفاق العام. وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي الذي يشجع على زيادة العرض. (عوض الله، 1998)

2-1 ماهية السياسة النقدية:

أما بالنسبة لماهية السياسة النقدية فقد أشرنا إليها سابقاً في الفصل الأول أنها عبارة عن "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة". (عبد الحميد، 1997) أيضاً يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة التي يقررها المصرف المركزي. ويتم بموجبها إحداث تغيرات في عرض النقود وأسعار الفائدة. وهو ما يعكس بتغيرات أخرى في أسعار الأسهم والسنادات والعقارات والصرف الأجنبي. (المعروف، 2004)

وتتضح أهمية التمييز بين المفاهيم الأساسية للسياسيين المالية والنقدية نتيجة للتطورات الحديثة في وظائف البنوك المركزية، وفي طبيعة العلاقة بين السلطات السياسية من جانب والبنوك المركزية من جانب آخر. حيث أصبح هناك اتجاهًا نحو الفصل بين دور البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية وبين دوره كوكيل ومستشار مالي للحكومة، وأيضاً نحو الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من خلال توفير بدائل أخرى لتمويل ذلك العجز، وتطوير سوق لتداول الأوراق المالية الحكومية، وهو ما يرتبط بدوره مع ضرورة تطوير أسواق المال المحلية، واستخدام أدوات في إدارة السياسة النقدية تستند إلى آليات السوق. ومن هنا تبرز أهمية التسويق بين السياسيين المالية والنقدية.

2- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

تضم السياسة الاقتصادية في معناها الواسع كل الإجراءات التي تحكم عمل السلطات العامة وهي بصدده التدخل في الحياة الاقتصادية. فالسياسة الاقتصادية بمفهومها الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية والنقدية وبالطبع السياسة التجارية التي تختص بأمور الصادرات والواردات والإعارات والصرف الأجنبي ... الخ، تتحصر السياسة الاقتصادية بمفهومها الضيق في جانب واحد من الجوانب الثلاث للتدخل (السياسة المالية، السياسة النقدية، التدخل المباشر من خلال القيود والترخيص). ولهذا سنحاول إلقاء الضوء على مفهوم التنسيق وأهميته وشروطه مع الأخذ بعين الاعتبار الجدل الفكري حول هذا التنسيق.

1-2 مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

يشير مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية إلى "التفهم المشترك من قبل القائمين على إدارة الدين العام، والسلطتين المالية والنقدية لأهداف هاتين السياستين، وذلك في ضوء التأثير المتبادل لأدواتهما المختلفة، وأن يقوم القائمون على إدارة الدين العام بتقديم رؤيتهم حول التكاليف والمخاطر التي تتلازم مع المتطلبات التمويلية للحكومة وحجم الدين العام، والعمل على الفصل بين إدارة الدين وأهداف السياسة النقدية وإرساء مبدأ المساءلة عند تحقق التطور المالي، وتبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية، والقائمين على إدارة الدين حول احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة" (World Bank & IMF, 2003)

لقد عرف Begg التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على أنه "التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرغوة على السياسة الأخرى وإن أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تنتطوي على اشتراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معاً." (Begg, 2002)

ويقدم Marszalek تعريفاً آخر، حيث يعرف التنسيق بين السياستين على أنه "الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى (البنك المركزي والحكومة). وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لتعزيز أداء كلتان السلطاتين". (Marszalek, 2003)

ويتفق معه في ذلك Bennet and Loayza إذ يشيران إلى ضرورة أن ينظر إلى قضية التنسيق باعتبارها علاقة بين سلطتين مستقلتين، وليس كعلاقة بين سلطتين تعتمد كل منهما على الأخرى، حيث يسهم تتمتع البنك المركزي باستقلاليته في تحقيق الاستقرار في الأسعار، وتحقيقه الانضباط المالي (Bennett & Loayza, 2000). (Fiscal Discipline)

ويشير كل من (Laurens & Piedra, 1998) إلى أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية "يعد بمثابة الوسيلة الفاعلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، والذي يتم على مستوىين، الأول: عند تحديد الأهداف العامة على أن يكون من بين تلك الأهداف العمل على تطوير القطاع المالي، والثاني: أن يتم التنسيق من خلال اتخاذ بعض التدابير المؤسسية، وتحديد آليات التنفيذ والتي من شأنها تأكيد كفاءة ذلك التنسيق".

2- الجدل الفكري حول السياسة المالية والنقدية:

شهد الجدل الفكري بين أنصار كل من كينز وميلتون فريدمان غياب قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية. حيث اتجه كل فريق إلى تأكيد فعالية سياسة بعينها دون الأخرى. فقد أدى الفكر الكينزي بتعاليمه التي تتصح بتتحقق مستوى عالٍ من التشغيل، من خلال إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة، وتمويله بإصدار نقد جديد، وما يثيره من موجات نقدية إلى تأكيد تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية. (الغندور، 2000)

وتکاد تجمع المراجع الاقتصادية (عبد العظيم، 1986) على أن بداية الجدل النقدي والمالي ترجع إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي. حيث أثاره الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، وقد انضم إليه مجموعة من الاقتصاديين الذين أعلنوا إيمانهم العميق بقدرة السياسة النقدية وحدتها دون غيرها من السياسات على تحقيق التشغيل الكامل، وعلاج الأزمات والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي. كما عکفوا على دراسة وبحث مختلف السبل التي حاولوا من خلالها تجريد السياسة المالية الكلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني، والخروج من الأزمات وتحقيق التوازن العام. وأن وجهة نظر ميلتون فريدمان وأنصاره تعبّر عن التأثير الهام لكمية النقود على النشاط الاقتصادي، والمستوى العام للأسعار، وأنه من الممكن تحقيق أهداف السياسة النقدية بشكل أفضل إذا ما تم استهداف معدل نمو المعروض النقدي. حيث أكد فريدمان أهمية التحكم في المعروض النقدي، بحيث تفوق في أهميتها الإجراءات المالية التي أوضحها كينز لتحقيق الاستقرار بالطلب الكلي، وأبرز في كتابه الشهير "تحقيق منهج الاستقرار النقدي" الصادر عام 1960 أهمية أن يكون معدل النمو في الرصيد النقدي ثابتاً، كما أشار إلى عدم ارتباطه بوضع الموازنة العامة للدولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. (Eatwell, etla., 1987)

بالمقابل تصدى الملايين لما يدعى أنصار السياسة النقدية، فاتجهوا إلى دراسة وبحث الجوانب الفكرية المالية التي أثارها أنصار السياسة النقدية في هجومهم على السياسة المالية، ودافعوا عن الفكر المالي، وقدرة السياسة المالية على التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والتشغيل وعلاج الأزمات. حيث يرى الكينزيون أن السياسة النقدية تمارس تأثيرها بطريقة غير مباشرة من خلال أسعار الفائدة. وأن هذا التأثير يعد ضعيفاً. في حين أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً وسريعاً على الإنفاق الكلي ومن ثم على مستوى الدخل والتشغيل (معتوق، 1989). وعلى الرغم من ذلك لم يحاول الملايين

في ظل هذا السياق هدم السياسة النقدية وتجريدها من أية فعالية. كما فعل النقاد، بل نادوا بضرورة مساندتها للسياسة المالية ولكنها تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية في حالة مقارنتها بالسياسة المالية. (Vane & Meltzer, 1976)

قام كل من (Brunner & Meltzer, 1976) في تحليلهما لأثر انتقال التغيرات في السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي ببحث الآثار المترتبة على الاقتصاد الكلي من الإصدار النقدي أو إصدار السنادات لتمويل العجز الحكومي. وقد أكدوا على أنه أيًّا كانت وسيلة تمويل العجز المالي، فلا بد من أن يتزايد الدخل الاسمي كنتيجة لتزايد الثروة التي يحوزه الأفراد، وهو ما يشير إلى اتفاق Brunner and Meltzer مع وجهة النظر الكينزية حول الأثر التوسيعى لتمويل العجز المالي، سواء تم من خلال الإصدار النقدي أو السنادات. ومع ذلك، فقد أوضحوا أن ارتفاع الدخل القومي يكون أكبر في حالة الإصدار النقدي عنه في حالة إصدار السنادات.

لقد كان هذا الجدل موضوع مناظرة بين دعاة السياسة المالية بزعامة Walter Heller ودعاة السياسة النقدية بزعامة Milton Friedman حول أي سياسة يجب اعتمادها لتجيئه الاقتصاد الأمريكي وهذا ما جاء في كتاب Monetary and Fiscal Policy ولقد ساق كل منهما جملة من الحجج أهمها. (قدي، 1995)

2-2-1 حجج دعاة السياسة المالية:

أكَّد الماليون بزعامة Walter أن أنصار السياسة النقدية لم يتمكنوا من تحديد فيما إذا كانت الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (M_1) هي التي تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي أم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M_2) أم القاعدة النقدية.

ولاحظ Walter انخفاض التوسيع النقدي إذا قدر بالمخزون النقدي، وارتفاعه إذا قدر بالنقد مضافاً إليها الودائع لأجل، وبقاءه ثابتاً إذا تم تقديره بالقاعدة النقدية.

وقد لاحظ غموض بعض أفكار النقادين خاصة فيما يتعلق بعلاقة الكتلة النقدية بالدخل، فأحياناً يعتبرون أن هناك علاقة ضيقة بين الكتلة النقدية والدخل، غير أنهم يصرحون في حالات أخرى بأن الطلب على النقود يتأثر بتغيرات الدخل، والهدف من ذلك هو إبراز أهمية المضاعف النقدي في المدى القصير.

- حسب النقاد أن أسعار الفائدة تتحدد على مستوى السوق وبالتالي لا سلطان للدولة على ضبط هذه الأسعار.

- إن أنصار السياسة النقدية لا يعترفون بتأثيرات السياسة الضريبية في الإنعاش الاقتصادي وخير دليل النتيجة المتحصل عليها في رفع نسبة التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1964 نتيجة التخفيضات الضريبية.

2-2 حجج دعاة السياسة النقدية:

رد فريدمان على Walter وأصحابه بجملة من الحجج هي:

- لم يتجاهل النقاد دور القدرات الإنتاجية وإرادة الشعوب في رفاهية المجتمعات، إلا أن النقود تبقى العامل المسيطر والأهم باعتبارها هي التي تقييم هذه العوامل.

- يبالغ دعاة السياسة المالية باستعمالهم للسياسة الضريبية أكثر من السياسة النقدية، وحسب فريدمان فإن معدل التغيير في الكثافة النقدية يؤدي إلى تأثير هام على كل من الدخل والأسعار في المدى الطويل، كما أن الدولة في حالة تعطية عجز الموازنة تلجم إلى الاقتراض من السوق النقدية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على القيم المقترضة ومنه ارتفاع أسعار الفائدة.

ما سبق يتضح أن جوهر الخلاف ينصب حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث نجد أن الماليين ينادون بتدخل الدولة أما النقادون يركزون على آليات السوق ويعتبرونها كفيلة لوحدها بإحداث التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة. غير أن الماليين (الكيينزيين) قد عدلوا من موقفهم تجاه السياسة النقدية، وذلك بإعطاء دور أكبر لتغيرات عرض النقود في الوقت الذي اعترف فيه النقادون بأن سرعة التداول وإن كانت مستقرة بشكل عام في المدى الطويل فإنها تخضع لتغيرات حادة في المدى القصير، كما اعترفوا أيضاً بصعوبة الاتفاق على المقصود بعرض النقود.

وليس ثمة ريب أن كل من وجهتي النظر لأنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، قد أثرت في الأخرى بشكل ما، فأغلب الاقتصاديين يعتقدون أن كل من السياسيين (النقدية- المالية) تؤثران على الطلب الكلي والإنتاج لكن مدى فاعلية هذا التأثير وآلية الانتقال ومدى إيجابية وسلبية تأثير السياسات، وكذلك مدى تدخل الدولة بالسياسات النشطة من عدمه وما يستتبعه من نوعية السياسة المتبعة، وأسس ذلك التدخل، ومدى اعتماده على أحداث الماضي وموقف التوقعات وأثر المصداقية كلها أمور دار حولها الصراع الفكري بين أنصار هاتين السياسيتين.

2-3 فاعلية السياسة المالية والنقدية:

يدور الجدل حول فاعلية السياسة المالية والنقدية أساساً حول آليات انتقال أثر تلك السياسات على الاقتصاد الكلي.

حيث يفرض دعاة السياسة النقدية صيغة نموذج (IS-LM) (جمان، 1998) يفترضون فيها دعاة السياسة المالية تأثير عرض النقود على الدخل من خلال سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري. وبالتالي إعطاء النقود دوراً ثانوياً في النشاط الاقتصادي. في حين يرى دعاة السياسة النقدية أن التعديلات التي حدثت جراء تغيير عرض النقود تكون على نطاق واسع من الإنفاق على الأصول المالية والعينية، وكذلك الخدمات وهو ما لا يستوعبه جوهر إظهار نموذج (IS-LM) هذا فضلاً عن افتقاره للديناميكيات وعدم ملائمته للاقتصاديات المفتوحة. (Chrystal & Prie, 1994)

وفي هذا الإطار يطرح دعاة السياسة النقدية وجهة نظر أخرى تنص على أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأصول المالية والعينية والخدمات وتتضمن الزيادة في النفقات كل من الاستثمار والاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي مباشرة، كما ينفون الأثر السلبي لزيادة المعروض النقدي على سعر الفائدة وخاصة في حالة توقع أفراد المجتمع حدوث مزيد من التضخم.

كما جادل أنصار السياسة النقدية أيضاً حول آلية انتقال أثر السياسة المالية، ويررون أنها ليست بصورة مباشرة، كما هو معتقد عند أنصار السياسة المالية، بل ينصرف أثرها بصورة غير مباشرة من خلال سعر الفائدة وسرعة تداول النقود. (جوارتيز واستروب، 1998)

وقد انتهى الجدل الخاص بشأن فعالية السياسة النقدية باعتراف أنصار السياسة المالية بفعالية السياسة النقدية وأهميتها، التي تكاد تعادل أهمية السياسة المالية، بعد أن أثبتت الدراسات التطبيقية تأثير النقود بطرق شتى على الاقتصاد. (جمان، 1998)

كما اتفقوا مع أنصار السياسة النقدية على عدم الاستناد على سعر الفائدة كمؤشر رئيسي للسياسة النقدية واستبدلوا بمعدل النمو في عرض النقود كمؤشر أفضل للسياسة النقدية.

كما اعترف دعاة السياسة النقدية بفاعلية السياسة المالية وخاصة إذا كانت مصحوبة بتغيرات في عرض النقود، وبهذا الشكل تقارب وجهات النظر بين الجانبين حول فاعلية السياسيتين بصورة كبيرة وانحصرت الخلافات في أضيق الحدود. (معنوق، 1989)

لقد عاصر ذلك ظهور فريق ثالث راףض التحييز لأي من السياسيتين هذا الفريق مؤيد المزج بينهما بالصورة التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة. حسب اعتقادهم فإن السياسة الأكثر أهمية من الأخرى أمر غير مقبول. إذ أن الأهم هو اختيار التوليفة المناسبة (Mitra, 1970). لهذا فإن كل سياسة اقتصادية يجب أن تتسلح بأدوات متساوية للأهداف أي أنه بقدر ما لدينا من أهداف بقدر ما ينبغي أن يكون لدينا من أدوات لتحقيق هذه الأهداف.

وقد قام الاقتصادي الكندي Roberta Mundell بتقديم نموذج مفيد في هذا المجال تم على أساسه وضع أسس وقواعد السياسات المختلفة موضحاً أن كل أداة من أدوات تحقيق الاستقرار ينبغي استخدامها لتحقيق الهدف الذي تؤثر عليه تأثيراً مباشراً مع ملاحظة أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً على التوازن الداخلي وتأثيراً غير مباشر على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الطلب الكلي على الواردات، في حين أن السياسة النقدية لها الأولوية في تحقيق التوازن الخارجي.

على الرغم من تلك النظرة المتكافئة لأهمية دور كل من السياسيتين (النقدية- المالية) في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أن أنصار هذا الاتجاه لم يقوموا بالمساواة المطلقة بين عدد الأدوات المستخدمة في كل نوع.

كما لم يروا ضرورة استخدام كافة أدوات كل سياسة، بل آمنوا بوجوب ترك تحديد ذلك لظروف كل حالة، إذ يجب أن تتفاوت نسب المزج تبعاً للفلسفة الاقتصادية السائدة، وكذلك درجة التقدم الاقتصادي ونوعية الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدول المعنية بتطبيق السياسة، وكذلك درجة الانفتاح على العالم الخارجي ونظام سعر الصرف السائد. (عبد العظيم، 1986)

4-2 أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

يرى (Mishkin, 2000) أن أحد الدروس الهامة التي يمكن استخلاصها من كلٍ من فرضية الهيمنة المالية التي قدمها (Sargent & Wallace, 1981) وأيضاً الأدبيات التي تناولت النظرية المالية للمستوى العام للأسعار والتي تتمثل في ضرورة تأكيد ما قد يترتب على تبني سياسات مالية غير مسؤولة من تعقيد لوظيفة السلطات النقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، فقد يفرض العجز المالي الضخم بالموازنة العامة ضغوطاً على السلطات النقدية لتمويل الدين الحكومي، مما يؤدي إلى تسارع النمو النقدي ومن ثم ارتفاع معدل التضخم. ولذلك فإن وضع قيود على ارتباط السلطات النقدية بتمويل العجز المالي الضخم يسهم في أن تسير السياسة المالية في محاذة السياسة النقدية، مما يسهل من قدرة السلطات النقدية على الاستمرار في السيطرة على معدل التضخم. وقد أسمم ظهور فرضية الهيمنة المالية والنظرية المالية للمستوى العام للأسعار في تأكيد أهمية قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

ويتم فيما يلي استعراض كلا الإسهامين: (كمال، 2010)

أ- حاول كل من (Sargent & Wallace, 1981) في دراستهما إبراز تأثير تزايد أثر المديونية الحكومية على فاعلية السياسة النقدية. فقد أوضحوا أنه على الرغم من تأكيد فريدمان مساهمة السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة من خلال مساهمتها في السيطرة على التضخم، وعلى الرغم من توافر خصائص الاقتصاد النقدي من حيث الارتباط بين القاعدة النقدية والمستوى العام للأسعار، فقد تبقى قدرة السياسة النقدية على السيطرة على التضخم محدودة. فعلى سبيل المثال قد تؤدي إجراءات السياسة النقدية الهدافة إلى تخفيض التضخم، من خلال الحد من النمو النقدي، إلى رفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. حيث يتم التحول من التمويل النقدي إلى التمويل من خلال السندات الحكومية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مدفوعات الفائدة وبالتالي إلى تزايد عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل، وبالتالي يحدث ارتفاع أكبر في النمو النقدي ومعدل التضخم في الأجل الطويل. وقد يساهم انخفاض المديونية الحكومية في استعادة فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على التضخم، إذا ما أدى إلى انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بحيث يقل عن معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي يؤدي الانخفاض في النمو النقدي إلى انخفاض معدل التضخم.

ب- أما الإسهام الثاني (والذي لا يقل أهمية عن الأول) فيتمثل في النظرية المالية للمستوى العام للأسعار ("The Fiscal Theory of the Price Level" (F T P L)، حيث قدم الاقتصادي الشهير

(Woodford, 1995) في إحدى دراساته الهامة تلك النظرية حول كيفية تحديد مستوى الأسعار والتي أوضح فيها أن اختيار الحكومة لأسلوب تمويل العجز يلعب دوراً حاسماً في تحديد المسار المستقبلي لمعدل التضخم. ووفقاً لتلك النظرية تستحوذ السياسة المالية على معظم الاهتمام في تحديد مستوى الأسعار لذاك أطلق عليها Woodford النظرية المالية لمستوى الأسعار.

واستناداً إلى تلك النظرية يتحدد مستوى الأسعار بحيث تتساوى القيمة الحقيقة للدين الحكومي مع القيمة الحالية للفائض بالميزان الحكومي الأساسي، وهو ما يعني إمكانية أن تمثل السياسة المالية ركيزة أساسية، حيث تعد تلك السياسة محدداً للمستوى العام للأسعار في ظل هذه النظرية. وقد أشار كل من (Christiano & Fitzgerald, 2000) إلى التأثير الهام للنظرية المالية لمستوى الأسعار على أداء البنك المركزي لوظيفته الهامة في تحقيق الاستقرار السعري، بينما توصي وجهة النظر التقليدية بضرورة استقلال البنوك المركزية عن السلطات المالية لحد من الضغوط المحتملة التي قد يتعرض لها الأول مما يؤثر سلباً على قرارات السياسة النقدية، تلعب النظرية دوراً هاماً في إبراز أهمية اتباع سياسة مالية ملائمة لغرض تحقيق الاستقرار في الأسعار، فتحقيق الاستقرار السعري لا يتطلب فقط سياسة نقدية ملائمة وإنما يتطلب أيضاً سياسة مالية ملائمة وهو الأمر الذي أكد (Woodford, 2001) في دراسة أخرى، حيث يرى أن تحقيق ذلك الاستقرار لا يتطلب التعهد بقاعدة ملائمة للسياسة النقدية فحسب، ولكنه يتطلب أيضاً اتباع قاعدة ملائمة للسياسة المالية، حيث يقترح أن تتضمن قاعدة تايلور - والتي يستند إليها تصميم السياسة النقدية- هدفاً لابد من تحقيقه لحجم العجز المالي في الموازنة الحكومية.

ومن الجدير بالذكر أن (King, 1995) قد اختلف مع فرضية الهيمنة المالية والتي استند إليها Sargent and Wallace، حيث يرى أن هذه الفرضية غير مقنعة إذ نقل أهميتها في الدول الصناعية الكبرى وذلك لسببين: الأول محدودية الاعتماد على ريع الإصدار - أي تمويل العجز المالي من خلال الإصدار النقدي - مقارنة بمصادر الإيرادات الحكومية الأخرى في تلك الدول. الثاني اتجاه عديد من حكومات الدول نحو التعهد بتحقيق الاستقرار في الأسعار من قبل بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية عن السلطات المالية.

وقد طرح King فرضية مغایرة عن تلك التي قدمها (Sargent & Wallace, 1981) والتي أطلق عليها (Some Unpleasant Fiscal Arithmetic)، حيث أشار إلى الأثر المالي للسياسة النقدية والذي يؤثر على القيمة الحقيقة للدين المستحق على الحكومة، من خلال تأثيره على المستوى العام للأسعار، فيرى أن التحول في أنظمة السياسة النقدية بحيث تتجه نحو تخفيض معدل التضخم قد يؤدي إلى آثار مالية غير مرجوة، فمثل هذا التحول إلى نظام لا يتمتع بالمصداقية الكاملة يؤدي إلى ارتفاع معدلاتفائدة الحقيقة على الدين الحكومي. وهو ما يستدعي توفير مصادر أخرى لتمويل أعباء خدمة الدين المرتفعة، وقد اقترح إصدار سندات مرتبطة بمؤشر الرقم القياسي للأسعار للتغلب على تلك

المشكلة والتي تمكن الحكومة من الاقتراض بأسعار الفائدة الحقيقة الأصلية، كما يمكن التغلب على الآثار المالية غير المرغوبة للسياسة النقدية من خلال إلقاء تلك الأعباء على بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية في تحقيق هدف الاستقرار السعري لإضفاء المصداقية على النظام النقدي الجديد.

إن أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظراً لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج. وإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية، تتخذ

كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير يمكن حصرها فيما يلي: (مسعود، 2005)

أ - يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليل حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليل حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية إلى الأفراد والمشروعات مما يؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليل حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد (طرح السندات الحكومية) بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

ب - كما تقوم السلطة المالية وفي نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخول، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتخفيف من حجم الإنفاق.

من خلال ما تم سرده للإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطاتين النقدية والمالية يتضح أن كل منها يسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار، وخلق توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي لهذا يستوجب التنسيق والملائمة بين السياستين. أما إذا افترضنا أن الاقتصاد يعاني من البطالة والركود الاقتصادي فإن السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة النقدية والسياسة المالية في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير وتكون عكس ما اتخد من إجراءات في حالة التضخم وذلك على النحو التالي:

أ - تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بتوسيع الائتمان وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية والكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي (وذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلاً).

ب - في حين تعمل السياسة المالية على زيادة الإنفاق الحكومي والجاري والاستثماري لزيادة الإنفاق الكلي، كما تلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع الرفع من المدفوعات الحكومية (الإنفاق) لزيادة حجم الطلب الكلي.

ما سبق يلاحظ أن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية والنقدية هو هدف مشترك والمتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي أي معالجة أزمة الركود الاقتصادي.

من خلال ما سبق وفي الحالتين (تضخم أو ركود) يتضح جلياً ضرورة التنسيق الملائمة بين السياسة النقدية والسياسة المالية حتى تتحقق الدولة ما تطمح إليه والمسطر في سياساتها الاقتصادية العامة.

2-5 شروط التنسيق بين السياسة المالية والنقدية:

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، كذلك عن طريق تحقيق:

أ- أهداف السياسة النقدية والتي تتضمن:

1- الاستقرار في المستوى العام للأسعار

2- تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاليته

ب- أهداف السياسة المالية وهي تخفيض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ولتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بهدف تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه يتشرط توفر: (مسعود، 2005)

• وضوح السياستين المالية والنقدية:

من الأهمية أن تكون كل من السياسة المالية والنقدية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقاً بين سياستيهما ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يقل كايل الأخرى. كما أن التنسيق الكفوء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياسيين وهو شرط ضروري ليكونا معاً ببرنامجاً يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلا السياسيين.

• المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات:

يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

إن تضارب السياسة النقدية والسياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصداقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنك المركزي يجب ألا تتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي.

ويؤيد التعاون هنا بين السلطات النقدية والمالية في تحقيق الأهداف المشتركة للسلطتين دون التأثير على مصداقية السياسة الاقتصادية ككل.

2- الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق بين السياسات:

لا يمكن للإصلاح أن يستمر إلا في ظل استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، ذلك أن عدم وجود استقرار مالي واستقرار العجز المالي الكبير يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة، وإذا تم تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات دنيا في ظل وجود عجز مالي كبير فإن التضخم سيصبح جامحاً وسوف ينمو الطلب على القروض بصورة كبيرة وتتشوه عملية توزيع الموارد.

لتوضيح العلاقة بين السياسة المالية والنقدية بطريقة مبسطة فإننا يمكن أن نوضح العلاقة بين عجز الموازنة ومصادر تمويله حيث تستطيع السلطة المالية تدبير التمويل اللازم لعجز الموازنة من خلال ثلاثة مصادر: (مسعود، 2005)

المصدر الأول: هو الدين العام المحلي عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة وطويلة الأجل، ويتوقف حجم التمويل من هذا المصدر على عدة عناصر منها حجم الدين العام، وسعر الفائدة في السوق المحلي، وقدرة السوق المحلي على توفير هذا التمويل، كما أن الجهاز المصرفي والبنك المركزي لهما دور في تسويق هذه السندات.

المصدر الثاني: الاقتراض الخارجي عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة أو طويلة الأجل بالعملة الأجنبية، ويتوقف هذا النوع من التمويل وإمكانية الحصول عليه على عدة متغيرات منها، مقدار استيعاب أسواق المال الأجنبية لهذه السندات، ودرجة قبول الوحدات الاقتصادية الخارجية لمثل هذا النوع من السندات، كذلك تعتمد على درجة الثقة في الاقتصاد المحلي، والجذارة الائتمانية للدولة المصدرة للسندات وهناك عوامل أخرى منها سعر الفائدة، وآجال استحقاق الضمانات المتوفرة.

المصدر الثالث: زيادة المعروض النقدي عن طريق البنك المركزي نتيجة إصدار نقود جديدة من طرفه. مما سبق يتضح أن السلطة المالية تعتمد في تمويل العجز على مصادر (الدين، الاقتراض المحلي، الإصدار النقدي الخارجي) تتأثر معظمها بقرارات السلطة النقدية، وهذا ما يوضح التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وضرورة التنسيق بينهما لأنه بدون وجود تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية فإن ثلاثة بدائل تكون متاحة: (Sundarajan, 1994)

البديل الأول: هيمنة السلطة النقدية، حيث يهيمن البنك المركزي على السلطة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية، مستقلاً عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية والأجنبية.

وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تفترضه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة

تسويق أية ديون جديدة والاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكالفة الدين عند حد غير مرغوب فيه.

البديل الثاني: هيمنة السياسة المالية، حيث تهيمن وزارة المالية في تحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية، والتي لها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعتبر السلطة النقدية عن تمويل أي من العجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية عن اقتراض الحكومة المباشر، فإذا تعددت تمويل العجز حدود التوسيع في الطلب على النقدية الحقيقة عند مستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط التضخمية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية.

كما يولد عدم الاستقرار تضخماً عالياً، قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقة والمالية.

البديل الثالث: استقلال كل سلطة بنفسها في وضع قراراتها التي قد تكون متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الميزانية، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من الميزانية في أسواق السندات المحلية والأجنبية.

فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.

مما سبق نجد أن أفضل النتائج يمكن أن تتحقق من خلال التنسيق بين السياسيين المالية والنقدية، لأن هذا التنسيق يمكن السلطة المالية ليس فقط من تمويل عجز الميزانية بتكاليف أقل وإنما يساعد على توسيع سوق رأس المال المحلي أيضاً.

حيث أن وجود التنسيق سوف يعزز من ثقة الوحدات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية، كما يعزز أيضاً من مصداقية هذه السياسات.

7- التفاعل بين السياستين المالية والنقدية:

ترتبط السياسات النقدية والمالية ارتباطاً متبايناً، وتتعزز بعضها البعض في معظم الحالات، فصحة النظام المالي تؤثر في إدارة السياسة النقدية والعكس صحيح. لكن الترتيبات المؤسسية لكل من هذين النوعين من السياسات تختلف اختلافاً بيناً، خاصة فيما يتعلق بالأدوار، والمسؤوليات والأهداف وعمليات صياغة وتنفيذ تلك السياسات.

يرتبط التفاعل بين السياسات النقدية والمالية بتبادل تأثير كل منهما على أهداف الأخرى فنرى للسياسة النقدية تأثير على السياسة المالية في مسألة تمويل عجز الميزانية حيث يؤثر موقف السياسة النقدية في قدرة الحكومة على تمويل عجز الميزانية لأن تكالفة خدمة الدين تتغير تبعاً لضيق أو اتساع المصادر المتاحة للتمويل كما نجد أن اعتماد الحكومة على البنك المركزي واستراتيجيتها في هذا

المجال تمثل قيداً على استقلالية السلطة النقدية. ولذلك نحاول أن نتعرض إلى التأثيرات المختلفة والمترادفة لكل من السياسة النقدية والمالية فيما يلي:

2-7-1 تأثيرات السياسة النقدية على السياسة المالية:

يؤثر تطبيق السياسة النقدية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بها على السياسة المالية. إن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على معدل تضخم مستقر ورفع أداء الاقتصاد الكلي في الأجل القصير. (Dahan, 1998)

فيما يلي سنوضح أثر السياسة النقدية على عجز الميزانية وأثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية.

2-7-1-1 أثر السياسة النقدية على عجز الميزانية:

لتوضيح تأثير السياسة النقدية على عجز الميزانية نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، وهي تؤثر بدورها على عجز الميزانية، بالرغم أن أثر كل متغير من هذه المتغيرات يكون صغيراً إذا أخذ على حد، إلا أن الأثر الكلي لهذه المتغيرات مجتمعة يكون كبيراً، حيث أن معظم هذه المتغيرات (الارتفاع في المستوى العام للأسعار، زيادة الإنفاق العام، نقص الإيرادات الضريبية، زيادة الدين العام) تؤدي إلى زيادة عجز الميزانية إذا تم اتباع سياسة نقدية انكمashية بسبب ارتفاع سعر الفائدة. (Dahan, 1998)

لذلك فإن التغيير في الوضع المالي ككل (الدين العام، عجز الميزانية) يتعدى نتيجة السياسة النقدية الانكمashية وبالتالي فإنه يجب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، وأن يأخذ في الاعتبار التأثيرات المتضمنة على الميزانية بسبب السياسة النقدية الانكمashية.

2-7-1-2 أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية:

في ظل وجود بنك مركزي مستقل يتبنى سياسة ضد التضخم، تقل توقعات السلطة المالية بقيام البنك المركزي بتدمير التمويل اللازم لعجز الميزانية، ويحد ذلك من قدرة السلطة المالية على إحداث هذا العجز. إذا استطاعت السلطة النقدية تنفيذ سياستها بنجاح ورفضت تمويل الدين الحكومي فإن السلطة المالية سوف تحاول العودة مرة أخرى إلى التوازن، ذلك أن تمويل الدين الحكومي يعني إذعان السلطة النقدية للسلطة المالية، أما في حالة الرفض فإن السياسة المالية لن تجد مفر من تقييد هذا العجز، من هنا فإن استقلالية البنك المركزي والتي رفضت طلب الحكومة لمزيد من الائتمان، يؤدي إلى خفض التوسيع في العجز المالي مما يعني الحد من التضخم والاستقرار في قيمة العملة.

2-7-2 تأثيرات السياسة المالية على السياسة النقدية: (مسعود، 2005)

تعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية، حيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية. وترتبط تلك الآثار المترتبة على السياسة المالية بقيود الموازنة الحكومية. فقد أوضح (Thadden, 2003) أهمية ذلك القيد من خلال إسهامه في إبراز الدور الذي تلعبه كل من السياسيين الماليين والنقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، حيث يؤكد هذا القيد على أنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تمارس دورها في السيطرة على التضخم بشكل منفرد ومن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مساندتها. تتأثر السياسة النقدية بالسياسة المالية المتبعة. فالنظام الضريبي المتبعد له أثر على السياسة النقدية، وكذلك مستوى الانضباط المالي للحكومة. فالتوسيع المالي قد يضيئ أثر السياسة النقدية الانكمashية في مجال تحقيق هدف تخفيض التضخم، كما أن الهيمنة المالية للسياسة المالية يجعل السلطة المالية تحقق عجزاً مالياً كما يحلو لها، مما يعطى على السياسة النقدية تحقيق أي من أهدافها، وفيما يلي نحاول عرض التأثيرات المختلفة للسياسة المالية على السياسة النقدية.

2-7-2-1 الانضباط المالي للإنفاق الحكومي:

في ظل الاقتصاد المغلق يجبر البنك المركزي المستقل الحكومة أن تفرض انضباطاً مالياً على إنفاقها وذلك من خلال آلية التدخل في السوق، فعندما تزيد متطلبات إقراض القطاع العام فإن البنك المركزي يبيع سندات حكومية، والذي يؤدي بدوره إلى نقص المعروض النقدي، فترتفع أسعار الفائدة وترتفع معها تكلفة الإقراض، حيث تتراجع السلطة المالية عن خطة الإنفاق التي قررتها، أو حتى فإنها لن تستطيع استكمال الخطة، لأنها قد لا تتمكن من الإقراض، أو تفترض بتكاليف عالية جداً.

أما في ظل الاقتصاد المفتوح ربما يجذب ارتفاع سعر الفائدة الناتج عن تدخل البنك المركزي في السوق لبيع الأوراق الحكومية المزيد من التدفقات الرأسمالية، والتي تمول الزيادة في العجز الحكومي.

بينما إذا قام البنك بشراء أوراق حكومية من السوق فيزيد من عرض النقود، وتتحفظ أسعار الفائدة وينتج عن ذلك خروج تدفقات رأسمالية، وهذا في حالة عدم وجود تنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يصبح الانضباط المالي مكلفاً، خاصة في ظل انخفاض مصداقية السياسات المالية والنقدية لدى العناصر الاقتصادية والتي ينتج عنها وجود توقعات لدى العناصر الاقتصادية بزيادة متطلبات الحكومة والقطاع العام من القروض، لذلك فإن هذه التوقعات ربما تعجل من حدوث التضخم، وتخفيض قيمة الصرف الأجنبي، وفي هذه الظروف فإن معدلات الفائدة المحلية المرتفعة جداً قد تكون مطلوبة لتجنب هروب رأس المال وعندما يكون الانضباط المالي مكلفاً جداً.

2-7-2 الهيمنة المالية مقابل النقدية:

تعني الهيمنة المالية أن الحكومة تخطط لإنفاقها بعيداً عن أي تنسيق مع السلطة النقدية، وهي في سبيل ذلك تضع ميزانيتها ولا تهتم بمقدار العجز في الميزانية، حيث يتم تدبير هذا العجز بواسطة البنك المركزي، أو بواسطة سوق المال، غالباً ما يحدث ذلك إذا كان البنك المركزي غير مستقل عن الحكومة من حيث تصميم وتنفيذ السياسة النقدية، حيث تغلب على سياساته الأهداف التي تحدها الحكومة وتهتم بها عند وضع الخطوط الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة.

ولذلك فإن الحكومة لن تهتم بنمو عجز الميزانية طالما أنها لا تتوقع زيادة في تكاليف الدين حيث يوفر البنك المركزي أغلب التمويل لهذا العجز، سواء من مصادر حقيقة أو بإصدار المزيد من النقود الجديدة. مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة السلطة النقدية، مما يؤدي إلى المزيد من النمو في حجم عجز الميزانية، كما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية. أما في حالة الهيمنة النقدية، حيث أن البنك المركزي يحدد أهدافه ويقوم بتصميم وتنفيذ السياسات النقدية بعيداً عن متطلبات الحكومة لتمويل عجز ميزانيتها، وبالتالي انخفاض قدرة السلطة المالية في تحقيق أهدافها. وهدف البنك من هذا الإجراء هو تحقيق هدف التضخم واستقرار معدل الصرف الأجنبي، ولهذا نجد أن السلطة المالية في ظل هيمنة كاملة للسلطة النقدية ليست حررة تماماً في تحديد حجم عجز الميزانية، وعليها الالتزام بضبط الإنفاق العام.

عندما تريد الحكومات أن تفترض في ظل وجود هيمنة نقدية فسوف تجد نفسها غير حررة تماماً في ذلك لأنها تخضع لبعض القيود الداخلية، كما أنه من المفضل عدم الافتراض إلا إذا تساوت القيمة الجارية لصافي الالتزامات الحكومية نحو الغير مع القيمة الحالية للفوائض التي من المتوقع تحقيقها في المستقبل. وتعد السياسة المالية قوية إذا كان هذا القيد كافياً بدون حدوث أي تغيير في السياسة النقدية، أو بدون حدوث تغيير في مستوى الأسعار. وإذا كانت الحكومة تعدل العجز لتحديد الدين والبنك المركزي غير مرغوب في تمويل الدين بالتضخم فإن أحد الأنظمة ويدعى الهيمنة النقدية يكون هو السائد وبالعكس تحت نظام الهيمنة المالية فإن الحكومة عند تحديدها الرصيد الأولي للعجز يكون ذلك مستقلاً عن قيمة التزاماتها الحقيقة للغير. (Sargent & Wallace, 1981)

2-7-3 علاقة النظام الضريبي بالسياسة النقدية:

يؤثر النظام الضريبي على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال أثر الضرائب على الدخل، لأن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الجزء من الدخل المخصص للإنفاق على الاستهلاك وتخفيض الأدخار الذي يتم توجيهه فيما بعد إلى الإنفاق على الاستثمار. أي أن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض بعض عناصر الإنفاق الكلي، لأنها تؤثر على الاستهلاك (تأثير مباشر) والاستثمار (تأثير غير مباشر).

كما أن أدوات السياسة النقدية لا يتم الاستجابة لها في المدى القصير نتيجة وجود نظام ضريبي معين. فمثلاً نجد أن تخفيض معدل الفائدة لا ينبع عنه زيادة في الاستثمار نتيجة للتخفيض الذي حدث في الأدخار بسبب زيادة الضرائب على الدخل.

- فيما يتعلق بالضرائب - كأهم مصادر الإيرادات العامة من ناحية، وأكثر أدوات السياسة المالية تأثيراً في النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى، يلاحظ ما يلي: (الصعيدي، 2005)

- يتوقف تكوين رأس المال الإنتاجي "الاستثمار الإنتاجي" على حجم المدخرات المتاحة في المجتمع، وهذا الحجم يتاسب طردياً مع مستويات الدخول المتاحة. وتمارس الضرائب أثراً على كل من الاستهلاك والادخار من خلال تأثيرها على دخول الأفراد من ناحية، وعلى أثمان السلع والخدمات من ناحية أخرى. وكقاعدة عامة تؤدي الضرائب المباشرة إلى انخفاض الدخول النقدية، كما تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أثمان المنتجات (المحجب، 1983). ولا يقتصر دور الضرائب عند هذا الحد بل أنه يمتد مؤثراً في الإنتاج من خلال تأثيره في الاستثمار. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن الضرائب تؤثر في عرض الأدخار، كما تؤثر كذلك في الطلب عليه من قبل المنتجين من أجل الاستثمار. وهنا يبرز دور الضرائب كأداة ديناميكية للنمو الاقتصادي. (الصعيدي، 1990)

• تتأثر توقعات المشروعات لما ستكون عليه الكفاية الحدية لرأس المال تأثراً شديداً بهيكل مجموعة الضرائب التي تمس معدل عائداتها المستقبلية من الاستثمار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك بما تتوقعه من تغير في هذا الهيكل. فالضرائب المفروضة على أرباح المشروعات تمس بصفة مباشرة معدل العائد المتوقع من الاستثمارات، ويفؤدي توقع المشروعات زيادة سعر هذه الضرائب إلى تضييق الإنفاق الاستثماري. كما تؤثر الضرائب المفروضة على دخول الأفراد في ذلك الإنفاق بطريقة غير مباشرة، حيث تؤدي زيادة سعر هذه الضرائب - أو ارتفاع عبئها - إلى نقص القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي انخفاض في طلبهم على منتجات المشروعات، مما ينقص من مقدار الإيرادات المتوقعة من الاستثمار، ومن ثم تعمل المشروعات إلى تضييق إنفاقها الاستثماري إذا ما توقعت زيادة في السعر، ويحدث العكس في حالة توقع تخفيض سعر الضرائب المذكورة أو تقرير لمزيد من الإعفاءات منها.

• في مجال التجارة الخارجية، يمكن للضرائب الجمركية أن تسهم في زيادة معدلات الاستثمار القومي. وذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية مرنة للواردات والتمييز بينها بحسب أهمية السلع المستوردة للإنتاج أو الاستهلاك الضروري أو الترفيري. إن تقرير إعفاءات ضريبية مشجعة على استيراد الأصول الرأسمالية وقطع الغيار للآلات الإنتاجية، سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الإنتاجي في المجتمع، وكذلك فإن إعفاء الإيرادات المتحققة من النشاط الإنتاجي في المناطق الحرة (الإعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة) سيدفع إلى زيادة

حجم النشاط الإنتاجي في هذه المناطق ، وهذا يعني مزيداً من الاستثمار الوطني والأجنبي فيها واستيعاب عدد متزايد من العمالة الوطنية والاستفادة من الخبرات الأجنبية .

• في حالة الانكماش (أو الركود) يمكن استخدام الضرائب كأداة للتأثير على حجم الطلب الكلي (أي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) بهدف الوصول إلى مستوى التشغيل الشامل أو إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب الكلي: ففي مجال الاستهلاك، يمكن التوصل إلى هذه الأهداف عن طريق إجراء تخفيضات في الضرائب بهدف زيادة القدرة الشرائية المتاحة في يد الأفراد والمشروعات، ومن ثم زيادة الطلب الكلي على أموال الاستهلاك. وفي مجال الاستثمار يمكن أن يتقرر تخفيض (أو إعفاءات) في الضرائب المقررة على الأرباح، وسيؤدي ذلك إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهو ما يساهم في زيادة الطلب الكلي.

وفي حالة التضخم يمكن لزيادة الضرائب (أو تخفيض الإعفاءات المقررة) أن تسحب من يد المستهلكين القوة الشرائية الزائدة والتي تسبب ارتفاع الأسعار، إلا أن الأثر الانكماسي لزيادة العبء الضريبي سيتوقف على نوع الضرائب المستخدمة ومصدر هذه الضرائب بالإضافة إلى طبيعتها، كما أن استخدام الضرائب غير المباشرة – في هذا المجال – يجب أن يكون انتقائيا.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام الضريبي في سوريا وتطور عائدات الضرائب خلال الفترة المدرستة

المبحث الأول: النظام الضريبي في سوريا تطوره وخصائصه

المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية في سوريا خلال الفترة (2000-2010)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام الضريبي في سوريا وتطور عائدات الضرائب خلال الفترة المدروسة

المبحث الأول: النظام الضريبي في سوريا تطوره وخصائصه

يتتألف النظام الضريبي في الدولة من مجموع الضرائب التي تتتنوع أو تتوحد ثم تصب في حلقة الدخل والإإنفاق، ويعكس النظام الضريبي الحالة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فإذا كانت الدولة تعيش حالة انتعاش ورواج اقتصادي، سينعكس ذلك إيجاباً على حصيلتها الضريبية التي تزداد وتنسخ مطارحها، والعكس في حالة الكساد والانكماش، حيث تتخفض الضرائب ويجب على الدولة الاعتماد على الإصدار النقدي أو السنادات لتمويل الإنفاق العام.

ويمكن تعريف النظام الضريبي بأنه "عبارة عن مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين بما فيها الضرائب المباشرة وغير المباشرة، العامة والنوعية، وبعد أداة فعالة بيد الدولة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها". (المحجوب، 1983، ص 255)

ويعرف أيضاً بأنه "إجمالي الضرائب والفرائض التي يلتزم رعايا الدولة في زمن معين بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها سواء كانت مركزية أو محلية". (بشور وأخرون، 1999، ص 158)

وتتعدد الأنظمة الضريبية وتتنوع باختلاف العناصر والمعطيات المكونة لها، حيث تسم الأنظمة الضريبية في الدول المتقدمة بغلبة كبيرة للضرائب المباشرة التي تطبق بشكل ضريبي عام على الدخل إلى جانب ضرائب نوعية ثانوية على الإنفاق، أما بالنسبة للدول النامية فإنه يتتألف من مجموعة من الضرائب النوعية على الاستهلاك أساسها الضرائب والرسوم الجمركية.

كما أن الدولة تستخدم السياسة الضريبية من أجل تحقيق تأثيرات طويلة الأمد سواء اقتصادية أو اجتماعية. (Alfonso & Clays, 2007)

ويتأثر النظام الضريبي بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية وبالأهداف التي تحدها السلطة الحاكمة وتسعي لتحقيقها من خلاله، وبذلك نجد أن النظام الضريبي لا يقتصر على كونه مجموعة قواعد قانونية وأصول فنية تحدد مطرح الضريبة ومراحل تحقيقها وجيابتها، بل هو أيضاً عبارة عن إجمالي العناصر الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أخذها بالحسبان في سبيل تبني قواعد قانونية تتلاءم مع النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة. فلا يتم وضع هذا النظام الضريبي بصورة عشوائية وفق مبادئ ثابتة تقرها السلطة التشريعية وإنما هو حصيلة دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي وال العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. (المهاني، 2003)

إن أهمية الموارد الضريبية وفاعليتها على مستوى الاقتصاد القومي تعتمد إلى حد بعيد على المقدرة التكليفية للاقتصاد والأفراد معاً وعلى العلاقات القائمة بين الطاقة الضريبية وبين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أن "الطاقة الضريبية هي قدرة الدخل القومي على تحمل العبء الضريبي. وتسمى أحياناً بالطاقة الاقتصادية للضرائب، وهي نسبة الموارد الضريبية المقطعة إلى إجمالي الدخل القومي." (السيوفي، 2008) ومن الغايات الاجتماعية للضرائب تخفيض الفروقات الاجتماعية بين الطبقات، كما يمكن للدولة أن تمنع تراكم الثروات ومصادر الدخول العالية، أما من الناحية الاقتصادية فيمكن أن تستخدم الضرائب لحماية الصناعة المحلية عن طريق فرض ضرائب على الواردات ويمكن أن تشجع فرعاً إنتاجياً عن طريق الإعفاءات الضريبية. (بشور، 1993)

سيتعرض هذا المبحث لمختلف جوانب النظام الضريبي السوري بداية بتطور التشريعات الضريبية ثم دراسة خصائص النظام الضريبي السوري.

1- تطور النظام الضريبي السوري:

يتضمن النظام الضريبي السوري مجموعة من الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة التي تعود في أكثرها لفترات قديمة صدرت بموجب قوانين ومراسيم يفصل بينها أبعاد زمنية طويلة، لدرجة أنها نلاحظ تداخل القديم مع الحديث والماضي مع الحاضر، ويساعد هذا التداخل في عالم المال على زيادة حجم الحصيلة، لكن تعدد الإجراءات وظهور تفسيرات متعددة أدت وتؤدي لتراجع حجم الحصيلة الضريبية مقارنة مع الدخل القومي.

لقد مر النظام الضريبي السوري بمراحل متعددة أهمها:

المرحلة الأولى 1940 - 1949م: وتميزت هذه المرحلة بوجود قوانين وتشريعات فرنسية وعثمانية تعمل إلى جانب بعضها البعض، وانتهت هذه المرحلة بالانفصال النقدي بين سورية ولبنان وبداية الانفصال الاقتصادي، ورغبة سورية بتعديل وتطوير قوانينها لتلائم التطور الجديد في قطاعاتها الاقتصادية ولا سيما بعد حصولها على الاستقلال من الاستعمار الفرنسي.

المرحلة الثانية 1949 - 1963م: تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 85 لعام 1949 الذي حدد مصادر الدخل والضرائب المفروضة عليه بشكل علمي وواقعي، وصدور المرسوم رقم 101 لعام 1952 القاضي بتنظيم ضريبة التركات والرسوم المفروضة على الهبات والإعانات. (بشور وأخرون، 1999، ص 158)

المرحلة الثالثة 1963 - 1985م: أهم ما يميز هذه المرحلة صدور القانون المالي الأساسي للدولة رقم 92 لعام 1967، الذي تمت بموجبه عدة إجراءات مالية كان من أهمها توحيد الموازنة العامة للدولة وتوحيد أصول الصرف والجباية بموجب تعليمات محددة، كما وتم إصدار بعض التعديلات

العامة على نظام ضريبة الدخل وذلك فيما يتعلق بالمؤسسات العامة حيث تمت معاملة المؤسسة العامة مثل القطاع الخاص عند التكليف الضريبي. (كنعان، 2003)

المرحلة الرابعة 1985 - 2000: أهم سمات هذه المرحلة صدور الإعفاءات الضريبية للمستثمرين وقد صدرت في هذه المرحلة عدة مراسيم وقرارات تخص النظام الضريبي وأهمها:

- المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986 القاضي بإحداث الشركات الزراعية المشتركة ومنها إعفاءات ضريبية لمدة سبع سنوات.

- القرار رقم 186 لعام 1985 الصادر عن المجلس السياحي الأعلى والقاضي بإعفاء المنشآت السياحية من ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات ومن 50% من ضرائب الدخل طيلة حياة المشروع.

- القانون رقم 19 لعام 1990 (قانون المغتربين) القاضي بمنح إعفاءات جمركية متعددة للسوريين المغتربين الذين يودون العودة وإقامة مشاريع استثمارية داخل سوريا.

- قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 القاضي بمنح إعفاءات ضريبية للمستثمرين لمدة خمس سنوات وإعفاء كامل من الرسوم الجمركية عند تأسيس المشروع.

- القانون رقم 20 لعام 1991 القاضي بتخفيض الشرائح التصاعدية من 92% على الدخل بما فيها رسوم الإدارة المحلية إلى 62% بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي.

- عدة قرارات لتخفيف الرسوم الجمركية على المواد الأولية والصناعية المستوردة.

- المرسوم رقم 7 لعام 2000 القاضي بتعديل القانون رقم 10 لعام 1991 بزيادة الإعفاءات الضريبية لمشاريع الاستثمار، وتخفيف ضريبة الدخل للشركات المساهمة من 32% إلى 25%.

لقد تميزت هذه المرحلة بالافتتاح الاقتصادي ورغبة الحكومة في إجراء إصلاحات اقتصادية وتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي. حيث صدرت هذه القوانين والمراسيم والقرارات بهدف تشجيع الاستثمار من جهة زيادة الإنتاج والدخل من جهة أخرى، وقد شكلت عبئاً على موازنة الدولة لأنها ساهمت في زيادة الإعفاءات، بحيث أن 60% من الدخل أصبح معفى من الضرائب مما دفع الحكومة للاعتماد على القروض الخارجية والإصدار النقدي في تمويل مشاريعها العامة. وأدى ذلك لزيادة معدلات التضخم حيث وصلت ما بين 30-40% في سنوات التسعينات وازدادت مديونية الدولة للعالم الخارجي حيث قفزت مديونية سورية من 3.5 مليارات دولار في عام 1980 لتصل تقريباً إلى 22.4 مليار دولار في عام 1998. (كنعان، 1999)

المرحلة الخامسة 2000 م وحتى الآن: أكدت النظرية الاقتصادية الكلية على ضرورة تلاؤم النظام الضريبي مع النظام الاقتصادي، ومن هذا المنطلق طورت الحكومة السورية بعض جوانب التشريع الضريبي من خلال تعديل بعض القوانين السابقة أو إصدار قوانين جديدة ومن التشريعات المالية والضريبية التي تم تعديلها أو إصدارها ما يلي: (الهيئة العامة للضرائب والرسوم، د.ت.)

- المرسوم التشريعي رقم (7) لعام 2000 المتضمن تعديل قانون الاستثمار رقم (10) لعام 2000.
- المرسوم التشريعي رقم (15) لعام 2001 المتضمن إعفاء الصادرات السورية من المنتجات الزراعية والصناعية والزراعية الاستخراجية من ضريبة الإنتاج الزراعي.
- القانون رقم (24) لعام 2003 المتضمن تعديل الحد الأدنى المعفى من ضرائب الدخل من 1000 ل.س بحيث أصبح 5000 ل.س، وتخفيض الضرائب من الحد الأعلى %62 إلى %38.
- القانون رقم (25) لعام 2003 المتعلق بالاستعلام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.
- القانون رقم (22) بتاريخ 9-11-2003 والذي تضمنت رسالته قروض صندوق الدين العام وتسديد حسابه.
- القانون رقم (47) لعام 2003 والذي تضمن الحلول لكثير من التشابكات المالية المتراكمة.
- القانون رقم (26) بتاريخ 19-11-2003 والذي وحد نسبة الحسميات التفاعدية بـ%7.
- القانون رقم (45) بتاريخ 30-12-2003 والذي قضى بإحلال عبارة التنمية المستدامة محل المجهود الحربي.
- المرسوم التشريعي رقم (18) لعام 2004 المتضمن إلغاء رسم المواشي.
- المرسوم التشريعي رقم (52) لعام 2004 المتعلق بالآلات والأدوات الصناعية.
- المرسوم التشريعي رقم (56) لعام 2004 المتعلق برسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات.
- المرسوم التشريعي رقم (60) المتعلق بإلغاء رسم الاغتراب.
- القانون رقم (18) لعام 2004 المتعلق بإلغاء الرسم على المواشي.
- القانون رقم (39) لعام 2004 المتعلق بضريبة الإيجار على العقارات لغير السوريين.
- القانون رقم (60) لعام 2004 الخاص بتعديل ضريبة الأرباح الحقيقة وضريبة الرواتب والأجور.
- القانون رقم (58) لعام 2004 المتضمن تحديد المساهمة النقدية في دعم التنمية المستدامة.
- القانون رقم (14) بتاريخ 27-5-2004 والذي مدد العمل بالتقدير المالي للعقارات لمدة سنة واحدة.
- المرسوم التشريعي رقم (41) لعام 2005 المعدل لقانون رسم الإنفاق الاستهلاكي.
- المرسوم التشريعي رقم (42) لعام 2005 الخاص برسم حماية البيئة.
- المرسوم التشريعي رقم (44) لعام 2005 المتعلق برسم الطابع المالي.
- المرسوم التشريعي رقم (45) لعام 2005 المتعلق بالإعفاء من الغرامات والجزاءات والفوائد لمكلفي ضريبة الأرباح الحقيقة.

- 22- المرسوم التشريعي رقم (67) لعام 2005 المتعلق برسم مغادرة الأراضي السورية للأشخاص غير السوريين.
- 23- المرسوم التشريعي رقم (80) لعام 2005 القاضي بإلغاء الرسم القنصلي.
- 24- القانون رقم (41) لعام 2005 المتضمن ضرائب الدخل على البيوع العقارية.
- 25- المرسوم التشريعي رقم (9) لعام 2006 المتضمن آلية تكليف تجارة العقارات لأعوام 2005 وما قبل.
- 26- المرسوم التشريعي رقم (10) لعام 2006 الخاص باستيفاء الرسوم والبدلات والتعويضات.
- 27- المرسوم التشريعي رقم (58) لعام 2006 المتضمن مقدار الرسم على السيارات السياحية الخاصة المسجلة خارج سوريا.
- 28- المرسوم التشريعي رقم (51) لعام 2006 المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (24) لعام 2003.
- 29- المرسوم التشريعي رقم (52) لعام 2006 المتضمن تعديل القانون رقم (41) لعام 2005 المتعلق بالبيوع العقارية.
- 30- المرسوم التشريعي رقم (53) لعام 2006 المتضمن تعديل القانون رقم (178) لعام 1945 المتعلق بضربيبة ريع العقارات والعرصات.
- 31- المرسوم التشريعي رقم (59) لعام 2006 المتضمن إعفاء شهادات المنشأ والفوائير التجارية العائدة للبضائع التركية المصدرة إلى الجمهورية العربية السورية.
- 32- القانون رقم (67) لعام 2006 المتعلق بقيمة حق الدولة عن المواد المستخرجة من المكامن الطبيعية.
- 33- القانون رقم (10) لعام 2006 المتعلق بتأجير السيارات.
- 34- المرسوم التشريعي رقم (1) لعام 2007 المتعلق بالرسوم السنوية على السيارات السياحية المسجلة بفئة خاصة.
- 35- المرسوم التشريعي رقم (23) لعام 2007 المتضمن تعديل رسم الإنفاق الاستهلاكي.
- 36- المرسوم التشريعي رقم (31) لعام 2008 المتضمن تعديل رسم مغادرة القطر.
- 37- المرسوم التشريعي رقم (22) لعام 2009 الخاص بإعفاء المكلفين بضربيبة الأرباح والرسوم المالية للسنوات الماضية.
- 38- المرسوم التشريعي رقم (34) لعام 2009 الخاص بتعديل رسوم مغادرة القطر.
- 39- المرسوم التشريعي رقم (18) لعام 2010 الخاص برسم مقطوعية الكهرباء.
- 40- المرسوم التشريعي رقم (401) لعام 2011 الخاص بتعديل الرسوم الجمركية على السيارات السياحية.

- 41- القانون رقم (19) لعام 2011 المتعلق بإعفاء المكلفين بضربيه الأرباح الحقيقية لأعوام 2010 و 2011 وما قبل والمكلفين بالضرائب والرسوم المالية المباشرة لأعوام 2011 وما قبل من جميع الفوائد في حال تم تسديدها قبل أو اخر العام الحالي.
- 42- المرسوم التشريعي رقم (33) لعام 2012 القاضي بإعفاء مستوررات شركات الإنتاج الدرامي من الضرائب والرسوم بنسبة 50%.
- 43- المرسوم التشريعي رقم (41) لعام 2012 القاضي بإعفاء الفلاحين المكلفين برسم الري واستصلاح الأراضي الزراعية من الغرامات المترتبة عليهم من عام 2011 وما قبله.
- 44- المرسوم التشريعي رقم (51) لعام 2012 القاضي بإعادة جدولة القروض والتسهيلات المنوحة للمتعاملين المتأخرین عن سداد التزاماتهم تجاه المصادر العامة وتعليماته التنفيذية.
- 45- المرسومان التشريعيان رقم (16) و (17) لعام 2013 اللذان يقضيان بإعفاء المكلفين بضربيه دخل الأرباح الحقيقة من الفوائد لأعوام 2011 وما قبلها وبتمديد فترة التصنيف العام لمكافي ضريبة الدخل المقطوع سنة واحدة.
- 46- المرسوم التشريعي رقم (30) لعام 2013 القاضي بفرض رسم مالي يسمى رسم طابع المجهود الحربي.

ولكن بالرغم من صدور هذه القوانين والتشريعات مازال النظام الضريبي السوري يعتمد على الضرائب النوعية دون توحيد لها، وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على حصيلة الضرائب بشكل عام وقواعدها وخصائصها الأساسية.

من خلال كل ما تقدم يمكن القول إن كل مرحلة من المراحل التي مر بها النظام الضريبي السوري كان يحمل طابعاً مختلفاً. فمع كل مرحلة كان المشرع يصدر مراسم تشريعية وقوانين تتعلق بالنظام الضريبي خدمة للأغراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- خصائص النظام الضريبي السوري:

يعرف النظام الضريبي السوري بأنه "مجموعة من التشريعات المتباينة التي صدرت خلال فترات طويلة، لتنظيم عمل الدوائر المالية، وجباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة بهدف إشباع الحاجة المالية للدولة، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية". (الحسين، 2004)

يعتمد النظام الضريبي السوري النافذ حالياً في سوريا على نظام الضرائب النوعية وعلى المطارات المتعددة وهو في هيكله العام وليد تشريعات عديدة وضفت موضع التنفيذ خلال ظروف مختلفة خافت في بنائه تبانياً واضحاً من الوجهة الفقهية، أو من وجهة أساليب التطبيق في الطرح وإجراءاته وجباية الضريبة. وفيما يلي الخصائص العامة الرئيسية للنظام الضريبي السوري: (جديد، 2008)

1- النظام الضريبي الحالي هو مجموعة من الضرائب النوعية تتناول مطارات متعددة وصدرت بصكوك تشريعية قديمة متالية وممتدة. يعده هذا النظام مختلف لغياب الضريبة العامة على الإيراد بالرغم من أن القانون نص على تطبيقها ولكن إلى الآن لم تطبق.

2- انخفاض معدل الاستقطاع الضريبي بشكل عام حيث أن سورية دولة نامية نقل فيها نسبة الاستقطاع الضريبي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة. والسبب في ذلك يعود إلى ضعف متوسط الدخل الفردي، والاعتماد على القطاع الزراعي وعدم مسايرة التشريع الضريبي واستكمال تطويره مع المستجدات الاقتصادية ومتطلبات التنمية. رغم التعديلات الجزئية المتعاقبة عليها، ولكن ذلك لا يعني أن الاستقطاع الضريبي في سورية كان جامداً خلال السنوات الماضية، فقد ارتفعت نسبة الاستقطاعات الضريبية بصورة مستمرة وتدرجية رغم ضعفها النسبي. بحيث وصلت نسبتها إلى 13.7% إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبتها في الدول ذات الاقتصاديات المماثلة حيث تصل نسبتها إلى 25%.

(المهاني، 2003)

3- المبالغة في تقديم الإعفاءات الضريبية غير المبررة (الدائمة والمؤقتة) وكأنها الوصفة السحرية القادرّة على جذب الاستثمارات إلى سورية، لا سيما وأنها تشكل (50 - 60%) من الناتج المحلي الإجمالي وتنعكس سلباً على الحصيلة الضريبية في سورية. تتوزع هذه الإعفاءات بين ما هو مقدم للقطاع الزراعي والصناعي بالإضافة إلى المشاريع السياحية. وكذلك إعفاء المشافي الخاصة من الضرائب وإعفاؤها من الرسوم الجمركية بشرط تقديم (10%) من أسرتها مجاناً، إلا أن الواقع العملي يبين عدم تحقق ذلك فلم تمنح هذه النسبة مجاناً واستفادت تلك المشافي من تلك الإعفاءات الضريبية بالرغم من الأرباح الطائلة التي تتحققها.

(زيدان، 2006)

4- على الرغم من أن التشريعات المتلاحقة هدفت إلى إشباع الحاجة المالية للدولة، إلا أن النظام الضريبي النافذ عجز عن تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية متطلبات الإنفاق العام المتزايد، بالإضافة إلى عدم التزام القطاع الخاص بالسداد رغم تخفيض المعدلات. (الumar، 2001)

5- عدم مرونة إجراءات التطبيق لأسباب مختلفة، البعض منه يعود لأسباب اجتماعية والبعض الآخر تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في أوقات معينة.

6- عدم قدرة التشريع الضريبي على إيجاد مطارات ضريبية متعددة في ظل توسيع النشاط الاقتصادي بشكل عام، فلا توجد ضرائب محددة تطال بعض الفعاليات كالوكالات والسماسرة والوسطاء وبعض الأعمال الحرّة، وبالتالي نستطيع القول إنّ النظام الضريبي لا يعكس بصورة واضحة حقيقة الاقتصاد السوري من حيث حجم أعماله وتتنوع أنشطته.

7- عدم كفاية الخبرات والكفاءات في الإدارة الضريبية وعدم توافر الإمكانيات والوسائل اللازمة لها. (المهابي والجسي، 2000)

وقد يعود ذلك إلى عدم التنسيق الكامل بين الجهات المختلفة التي تتوافق لديها المعلومات الضرورية لمعرفة المطرح الضريبي الحقيقي لكل مكلف، بالإضافة إلى وجود حالة من ضعف الكفاءة لدى بعض الموظفين التي تحد من سرعة ودقة العمل. مما يستدعي انتقاء عناصر ذات خبرة مقبولة وسلوك حسن يحفظ عمل الإدارة الضريبية بعيداً عن الفساد واستفحال التهرب الضريبي الذي له آثاره الاقتصادية والاجتماعية على علاقة أفراد المجتمع فيما بينهم من جهة، وعلاقتهم بالدولة من جهة أخرى.

فالعلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية على درجة عالية من الحساسية، لذلك لابد من دراسة طبيعة هذه العلاقة من خلال نظرية واقعية لمعرفة ما إذا كانت علاقة تعاون وثقة بين الطرفين، أم أنها علاقة تناقض وسيطرة، وذلك على اعتبار أن الإدارة الضريبية في تعاملها مع المكلفين بحاجة إلى تطوير هذه العلاقة وتحسينها لتتمكن من تحصيل الضرائب دون عناء، ول يتم دفع الضرائب الواجبة على المكلفين دون تأخير بما يضمن للخزينة العامة للدولة وارداتها المستحقة لها. (القاضي، 2002)

8- إن تطبيق نظام الضرائب النوعية في سوريا يُعدّ عاملاً مساعداً في الحد من الازدواج الضريبي المحلي (داخل الاقتصاد الوطني) حيث يخضع كل مصدر من مصادر الدخل لضريبة نوعية خاصة به. فمثلاً تخضع الرواتب والأجور لضريبة الرواتب والأجور، بينما يخضع ريع العقارات لضريبة ريع العقارات وتعالج الفوائد المالية بضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة بينما يخضع دخل المكلفين بمختلف أصنافهم طبيعيين أو اعتباريين لضريبة الدخل بشقيها: ضريبة الدخل المقطوع وضريبة الدخل على الأرباح الحقيقة، ولكن بالمقابل يحتاج تجنب الازدواج الضريبي الدولي (خارج حدود الاقتصاد المحلي) إلى إبرام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي الدولي. (زيود، 2005)

9- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي من خلال استخدام المكلفين للعديد من الطرق والأساليب التي تمكّنهم من ذلك، ومنها إخفاء مصدر الدخل وعدم الإقرار عنه، أو تخفيض الإيراد الحقيقي لمصدر الدخل، أو تضخيم المصارييف. ومن الطرق المستخدمة أيضاً في عملية التهرب الضريبي التزوير والتلاعب بالسجلات والدفاتر المحاسبية. (الشجري، 2008)

وتشير بعض الدراسات إلى أن حجم التهرب الضريبي في سوريا قد وصل في عام 2009 إلى 200 مليار ليرة سورية (الضابط، شباط 2011). هذا وتختلف الأسباب والمبررات التي تدفع بالمكلفين إلى التهرب الضريبي حتى لو اضطروا في بعض الأحيان إلى إنفاق بعض المبالغ المالية التي تساعدهم على التهرب من دفع مبالغ مالية أكبر متوجبة عليهم على شكل ضرائب.

10- فيما يتعلق بالعدالة الضريبية في سوريا فتختلف وجهات النظر بخصوصها. فقد يجد البعض أنه من العدالة أن يدفع المكلف على قدر الاستفادة من المنافع العامة. وبالمقابل يرى أنصار المذهب التدلي بأن الضريبة تفرض على أصحاب الملاعة المالية، فكلما ازدادت ثروة الشخص ازدادت الضريبة المفروضة عليه بهدف تمويل الخدمات العامة في حين يعفى أصحاب الدخول المحدودة من الضرائب المفروضة نظراً لأنخفض مستوى دخولهم. (الجمل، 1992)

أما في سوريا فقد تحققت العدالة وفق الحالة المالية للمكلف بحيث كانت الضرائب مرتفعة على أصحاب الفعاليات الاقتصادية، ومنخفضة على العمال والموظفين وذوي الدخل المحدود، لكن تشجيع الاستثمار منذ عام 1985 دفع الدولة لزيادة الإعفاءات الضريبية لذوي الملاعة المالية وبالتالي ازداد عبء الضريبة على الطبقات الفقيرة وفقدت الضرائب السورية عدالتها وساهمت بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، والسبب بذلك عدم وضع القيود على الإعفاءات وعدم تطبيق أحكام صارمة على المكلفين الذين يتهربون من دفع الضرائب. ولهذا يمكن القول بأن النظام الضريبي السوري غير عادل.

وفيما يتعلق بوفرة الحصيلة الضريبية فإنها ترتبط بالمعدلات والشراائح التي تطبق على الدخل فكلما ازداد معدل الضريبة ازداد عبءها على المكلف وازدادت الحصيلة أما الضرائب الأكثر حصيلة فهي التي يقرر المشرع سلفاً مقدارها ويترك للسلطات المالية أمر الجباية وبذلك لا تتحقق العدالة الضريبية. (عوض الله، 1995)

إن الضرائب السورية القديمة والحديثة تساهم بزيادة الحصيلة ولا سيما الضرائب التي فرضت بين عامي 1989 - 1995 على المحروقات (فروقات الأسعار). فقد ساهمت بزيادة الحصيلة الضريبية لكن بالمقابل لم تتحقق العدالة المطلوبة، بل أدت إلى زيادة حدة الفروقات بين أفراد المجتمع، لأنها تشكل جزءاً من التكالفة وتساهم بزيادة الأسعار للسلع الاستهلاكية والصناعية وهذا ما انعكس على عدم عدالة النظام الضريبي ولا سيما عند الأخذ بعين الاعتبار التهرب من قبل الكثير من المكلفين. (كنعان، 2003)

يلاحظ من خلال السمات والخصائص التي يتمتع بها النظام الضريبي بأنه غير قادر على مواكبة التطورات الاقتصادية لعدم مرونته، بل أنه يسير وفق خطة غير منسجمة تبعاً للخطة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة وبيانات الوزارة وخططة التنمية وهي جميعها تؤكد على ضرورة أن يكون المطرح الضريبي متماثلاً مع العدالة والسهولة في التحصيل وخدمة الأهداف العامة للدولة.

(الحلاق والحردان، 2004)

ولكن الدولة ومنذ عام 2003 قد بدأت بتحديث الأنظمة والقوانين الضريبية وذلك بهدف زيادة الحصيلة فقد خفضت الشراائح الضريبية العالية حتى وصلت إلى 28% بالنسبة للشركات وإلى 14% بالنسبة للأفراد، ومع ذلك مازال القصور قائماً في النظام الضريبي لأنه يعتمد على الضريبة النوعية

وليس الضريبة على مجمل الإيراد، أي ما زال بعيداً عن العدالة ويساعد على التهرب الضريبي وهو لا ينصف الفقراء لأنه يعتمد على الضرائب غير المباشرة لزيادة الحصيلة.

والنظام الضريبي السوري الحالي يتالف كما هو معتمد في الميزانية العامة للدولة من الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة: (الجليلاتي، 2000)

الضرائب والرسوم المباشرة: وتنتألف من الضرائب والرسوم التالية:

- ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية
- ضريبة دخل الرواتب والأجور
- ضريبة رؤوس الأموال المتداولة
- ضريبة ريع العقارات
- ضريبة العرصات
- ضريبة المواشي
- رسوم الانتقال على التركات والوصايا والهبات
- رسوم أجهزة التلفزيون
- رسوم رخص حيازة الأسلحة
- رسم الخروج
- رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري
- رسوم السيارات
- رسوم الري
- رسوم الأمن العام
- رسوم الإنفاق الاستهلاكي الكمالى
- رسم المغتربين
- رسم حماية البيئة
- رسم انتقال حق الاستثمار

الضرائب والرسوم غير المباشرة: وتنتألف من الضرائب والرسوم التالية:

- رسم الإسمنت
- ضريبة المواد المشتلة
- رسم مقطوعية الكهرباء
- ضريبة السكر
- رسم المواد الكحولية
- رسم حصر التبغ

- ضريبة الملح
- رسم الملاهي
- ضريبة الإنتاج الزراعي
- رسم التصدير على القطن
- رسوم كاتب العدل
- الرسوم الجمركية
- رسوم الإحصاء
- رسوم التجارة الخارجية
- رسوم استيراد أجهزة الراديو
- رسم الطابع
- رسم الصيد البري والبحري والمراكب
- رسوم المعادن والمقالع
- الرسوم الفنصلية
- رسوم المتاجرة بالآثار
- حصيلة حماية الملكية التجارية والصناعية
- رسوم قضائية

المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة 2000-2010

سيتناول هذا المبحث تطور الإيرادات الضريبية ومدى مساحتها في حصيلة الإيرادات العامة بالإضافة إلى دراسة تحليلية للضرائب في سورية.

1- تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة 2000-2010:

قبل أن نتطرق إلى دراسة واقع الإيرادات الضريبية في سورية ينبغي أن نذكر أن النظام الضريبي السوري لا يزال في المرحلة الأولى من مراحل نموه، حيث يعتمد على نظام الضرائب النوعية وعلى المطارات المتعددة، وهو في هيكله وليد تشريعات عديدة وضعت موضع التنفيذ خلال الظروف المختلفة التي مررت بها سورية (عابد، 2007)، إلا أنه في أواخر عام 2003 بدأت مرحلة جديدة من تطوير وتحديث النظام الضريبي، فقد صدر القانون رقم (24) لعام 2003 (قانون ضرائب الدخل) وحل محل المرسوم التشريعي رقم (85) لعام 1949 كما صدر القانون رقم (25) لعام 2003 (قانون مكافحة التهرب الضريبي)، ثم تالى ظهور القوانين والتشريعات الحديثة في قطاع الضرائب والرسوم ليصل عدد هذه التشريعات الجديدة إلى حوالي 30 نصاً شرعياً حديثاً وجميع هذه التشريعات نافذة حالياً (الحسين، 2007).

وتأتي الإيرادات الضريبية لتشكل أهم بنود الإيراد العام، وخاصة في البلد غير النفطي، ولا يخفى أن الضرائب في عصرنا الراهن تُعدّ من أهم موارد الدولة على الإطلاق، حيث تمول حوالي 90% من الإنفاق العام في الدول المتقدمة. هذا وتتراوح نسبة الإيرادات الضريبية في تكوين الدخل القومي الإجمالي في دول السوق الأوروبية المشتركة ما بين (35-45%) بينما بلغت في سورية 38% في عام 2005. (زيдан، 2006)

إن استعراض تطور الحصيلة الضريبية بالأرقام المطلقة لا تؤدي إلى قياس موضوعي لفعالية السياسة الضريبية في سورية في ظل الضغوط التضخمية ومعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها زيادة مطارات الضريبة، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية. لأن الحصيلة الضريبية تقاس عادةً بالأسعار الجارية أو بأسعار السوق وأن ثمة نمواً بالمطارات الضريبية التي تفرض الضريبة على أساسها لذا لا بد من ربطها بالنتاج المحلي بالأسعار الجارية، هذا مع التغاضي عن الفروق الناجمة بين تحقق الضريبة وتحصيلها أو الفصل بين تقويم أداء وظيفة تحقق الضريبة المبنية على وقائع موضوعية تجعلها قابلة للتحصيل وبين تحصيل الضريبة أو جبائها بسبب عدم قدرة النظام المحاسبي الحكومي الحالي على تقديم المعلومات الكافية في هذا المجال مما جعلنا نفترض أن الضرائب المتحققة تساوي الضرائب المحصلة.

وعلى العموم يمكن القول إن الضرائب تؤدي إلى حدوث مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ومن تلك الظواهر التي يحدثها فرض الضريبة ما يسمى بالعبء

الضريبي. تم أول تقدير للعبء الضريبي في سوريا في عام 1943 حينها كان الدخل القومي لسوريا ولبنان يقارب 1.5 مليون ليرة، وكان معدل العباء الضريبي 4% لأن حجم الاقتطاعات الضريبية بلغ 60488 ليرة في القطرين معاً. ويمكن إرجاع ضعف العباء الضريبي إلى جملة من الأسباب نذكر منها: (اسماعيل، 2005)

- ضعف الوعي الضريبي سواء بالنسبة للمكلف أو الإدارة الضريبية
- الإعفاءات الضريبية وظروفها
- ضعف الدخل الفردي
- ضعف النشاط الاقتصادي

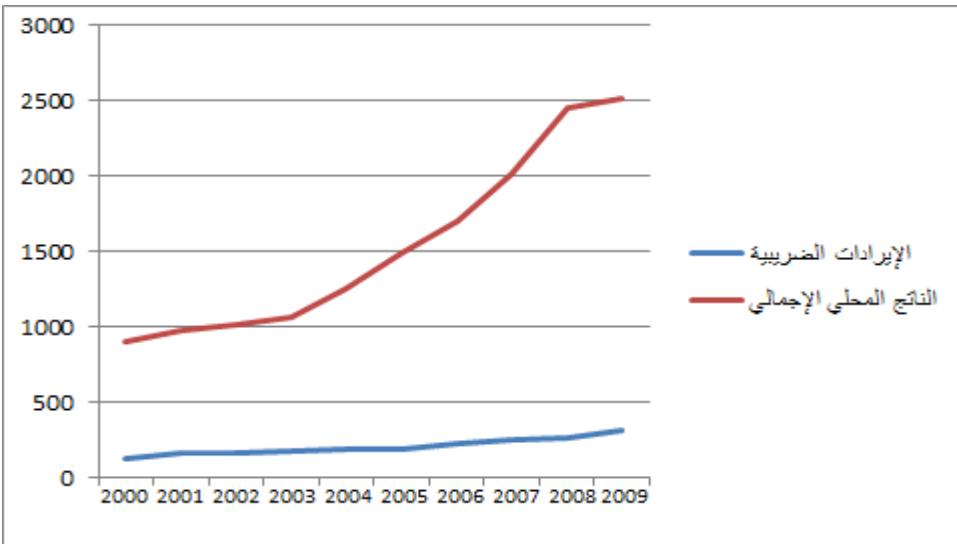
أما بعد هذه الفترة ونتيجة التطور الاقتصادي والنمو وزيادة حجم الاستثمارات، فقد انعكس بشكل كبير على النمو في الضرائب. ولا سيما أن الدولة أصبحت بحاجة أكثر إلى الأموال لتمويل نفقاتها العامة وإشباع الحاجات العامة والجدول 3-1 أدناه يبين لنا تطور العباء الضريبي خلال الفترة

2000 - 2010

جدول 3-1: تطور العباء الضريبي في سوريا خلال الأعوام (2000 - 2010) (المبالغ ب مiliar L.S.)

البيان	الناتج المحلي الإجمالي (1)	إجمالي الضرائب والرسوم (2)	العبء الضريبي نسبة (2) إلى (1)
2000	903.944	124.028	%13.7
2001	974.008	168.204	%17.3
2002	1016.52	168.239	%16.6
2003	1067.265	180.411	%16.9
2004	1253.944	185.505	%14.8
2005	1490.796	192.535	%12.9
2006	1708.748	222.697	%13
2007	2020.838	248.561	%12.3
2008	2448.060	268.825	%10.9
2009	2520.705	310.626	%12.3
2010	2791.775	278.428	%9.9

المصدر: أرقام من قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة للسنوات المذكورة، وزارة المالية، النسب من إعداد الباحثة



الشكل 3-1: تطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي

من خلال الجدول 3-1 السابق نلاحظ أن العبء الضريبي العام في سوريا تراوح بين 9.9% - 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك من المعدلات المنخفضة بالمقارنة مع الدول النامية في مصر (21%) وفي الأردن (24%) وفي تركيا (23%). (غندور، 2009) والسبب في ذلك يعود إلى السياسة الضريبية المتبعة في سوريا حيث تنتهي هذه السياسة على الإفراط في منح الإعفاءات الضريبية، وذلك على الرغم من وجود عجز متزايد في الموازنة العامة حيث تهدف السلطات الضريبية من خلال منح الإعفاءات الضريبية إلى تحفيز المستثمرين، ولكن يجب الإشارة إلى أنه هناك عدة عوامل أخرى بالإضافة إلى الإعفاء من الضريبة والتي تساعده على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، والتي من بينها توفير مناخ استثماري و البنية التحتية ووجود سوق مالي كفء لتداول الأوراق المالية.

ويمكن تلخيص أسباب انخفاض حجم العبء الضريبي في سوريا فيما يلي: (غندور، 2009)

- كثرة التعقيدات والروتين يدفع المكلف للتهرب الضريبي
- الوساطة والنفوذ السياسي لبعض التجار يجعل السلطات الضريبية غير قادرة على تكليفهم
- انخفاض مستوى الأجور والرواتب للموظفين يدفعهم إلى التعامل مع المكلفين ومساعدتهم للتهرب من دفع الضرائب.
- الإعفاءات الضريبية بهدف تشجيع الاستثمار تؤدي لانخفاض عدد المكلفين

إن هذه الأسباب مع غيرها من الأسباب الاجتماعية والثقافية تساعدهم على التهرب الضريبي.

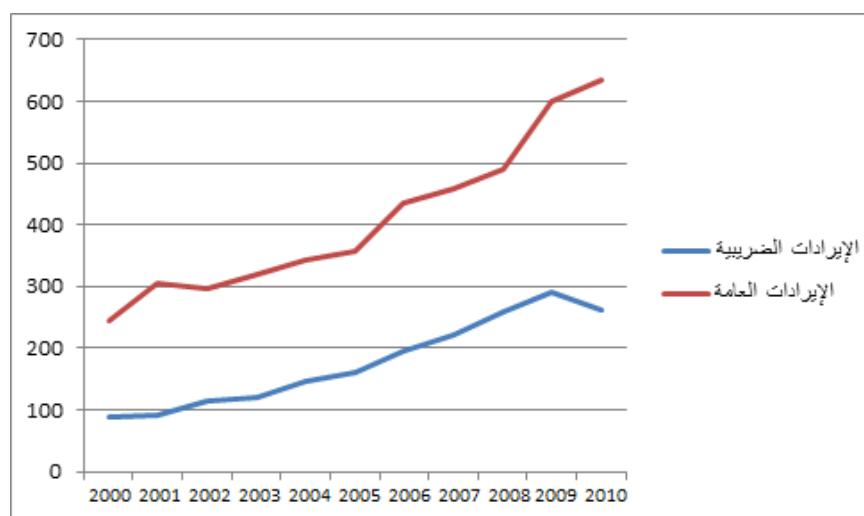
إن العبء الضريبي في سوريا هو عبء ظاهري ولا يمثل العبء الضريبي الحقيقي في سوريا لأنه لم ينزل من الناتج المحلي الإجمالي حجم القطاعات المهمة المعفاة أصلًا من التكليف الضريبي كدخل الاستثمارات الزراعية والدخول السياحية، وسائر المدخلات الأخرى المعفاة من التكليف

بنصوص خاصة، مما يؤدي إلى خروج ما لا يقل عن نسبة تتراوح بين 50% - 60% من الناتج المحلي الإجمالي عن دائرة التكليف الضريبي، وكذلك لم يتم إدراج ضمن الضرائب والرسوم (فروقات الأسعار) التي تورد مباشرة للخزينة والتي في حال احتسابها سوف يصل العبء الضريبي إلى ما يزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي، (الجليلاتي، 2000) مما يدل على أنه لا يزال أمام الاقتصاد السوري احتياطي كبير لزيادة العبء الضريبي دون إحداث تشوهات كبيرة مقارنة بدول أخرى. أما بالنسبة لتطور الإيرادات الضريبية ومدى مساهمتها في إيرادات الميزانية العامة فالجدول التالي يبين تطور الإيرادات الضريبية، ونسبة مساهمتها من الإيرادات العامة في سورية خلال الفترة المدروسة.

جدول 3-2: تطور الإيرادات الضريبية ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة في سورية خلال الأعوام (2000-2010) (المبالغ بمليار ل.س)

البيان	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات الضريبية (2)	نسبة (2) إلى (1) %
2000	245.6	88.8	36.2
2001	305.3	91.9	30.1
2002	297	115	38.7
2003	318.5	120	37.7
2004	342.5	145	42.3
2005	356.3	160	44.9
2006	434.9	196	45.1
2007	458.6	221.4	48.3
2008	490.9	258	52.5
2009	600.8	290	48.3
2010	634.4	261.6	41.2

المصدر: النشرات الربعية، العمليات المنفذة في الميزانية العامة للدولة للسنوات المذكورة، مصرف سورية المركزي، النسب من إعداد الباحثة.



الشكل 3-2: تطور الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة

نلاحظ من الجدول 3-2 ما يلي:

- أن مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة السورية يشكل رقماً متواضعاً على اعتبار أن هذا المورد هو المورد الدائم الذي تعتمد عليه الدول في تمويل إنفاقها، حيث تمول الضرائب في بعض الدول المتقدمة (80%-90%) من النفقات العامة. (صندوق، 2000)
- الإيرادات الضريبية منخفضة نسبياً مقارنة لما تحققه الدول المجاورة بالرغم من ارتفاع معدلات الضريبة في سوريا مقارنة بهذه الدول.

فالحصيلة الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات في سوريا تبلغ حوالي (46%) وهي قليلة مقارنة بمصر حيث تبلغ الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات حوالي (59%) وفي تونس (70%) وفي المغرب (80%). (هيئة تحطيط الدولة، 2005) وهذا يعود إلى كثرة التهرب والتجنب الضريبي وضعف الإدارة الضريبية وكبر حجم الإعفاءات التي منحت بهدف دعم الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الاستثمار في القطاع الخاص.

وفي هذا السياق قامت سوريا في السنوات الأخيرة بتعديلات عديدة جوهرية على القوانين الضريبية من جهة وعلى قانون مكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى. فقد تم إلغاء الإعفاءات كافة وفترات السماح الضريبية التي كان يعطى قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 بعد القانون رقم (8) لعام 2006 والذي حل محله وعدل القانون رقم (10) وتم دمجها في قانون الضريبة على الدخل وببقى هناك تحدي جوهري وهو تحسين كفاءة الإدارة الضريبية.

(Sturm & Gurtner, 2007)

2- تحليل الضرائب في سوريا خلال الفترة 2000-2010:

ينقسم النظام الضريبي السوري الحالي كما هو معتمد في الميزانية إلى قسمين:

القسم الأول هو الضرائب المباشرة أما القسم الثاني فهو الضرائب غير المباشرة. ونستطيع أن نميز في النظام الضريبي السوري الضرائب الآتية:

- الضرائب على الدخل وهي كالتالي:

- الدخل الناجم عن العمل: وتقع عليه ضريبة الرواتب والأجور
- الدخل الناجم عن رأس المال: ضريبة ريع العقارات وضريبة رؤوس الأموال المتداولة
- الدخل الناجم عن العمل ورأس المال معاً: ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية

- الضرائب على رأس المال (الثروة): رسوم السيارات، ضريبة الموارث، رسوم الانتقال على الترکات والوصايا، رسوم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري، ضريبة العروض

- الضرائب التي تقع الإنفاق (الاستهلاك): وتسمى في النظام الضريبي السوري بالضرائب غير المباشرة وتشمل كافة الرسوم والضرائب المتبقية.

و سندرس واقع تطور الإيرادات الضريبية في سوريا خلال الفترة المدروسة وفق نوعين من التصنيف

2-1 التصنيف الأول:

تصنف الضرائب في سوريا إلى ضرائب مباشرة (ويقصد بها المبالغ المفروضة على الدخل والثروة ورأس المال، وتقوم السلطات المالية بتحصيلها بشكل مباشر من المكلف الخاضع للضريبة وفق جداول اسمية) وضرائب غير مباشرة (ويقصد بها المبالغ المفروضة على الاستهلاك وانتقال السلع والخدمات من شخص لآخر، أو الرسوم المفروضة على بعض الأعمال التي يقوم بها المكلف. فيدفعها مباشرة عند القيام بذلك الإجراءات أو استهلاك السلع الخاضعة لهذه الضريبة).

والجدول 3-3 يبين تطور الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ونسبتها لإجمالي الضرائب والإيرادات الموازنة العامة.

جدول 3-3: تطور كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وإجمالي الضرائب في سوريا خلال الأعوام

(2000-2010) (المبالغ ب مليون ل.س)

العام	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	إجمالي الضرائب والرسوم	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة (1) إلى (4)	نسبة (2) إلى (3)	نسبة (1) إلى (3)	نسبة (2) إلى (1)	نسبة (2) إلى (4)
2000	100762	23266	124029	174664	81.24	18.76	57.69	13.32	57.69
2001	137403	30801	168204	226324	81.69	18.31	60.71	13.61	60.71
2002	127148	41091	168239	221581	75.58	24.42	57.38	18.54	57.38
2003	137117	43294	180411	237225	76	23.10	57.80	18.25	57.80
2004	139031	46474	185505	238242	74.95	25.05	58.36	19.51	58.36
2005	144947	47588	192535	251509	75.28	24.72	57.63	18.92	57.63
2006	172129	50568	222697	296625	77.29	22.71	58.03	17.05	58.03
2007	196984	51577	248561	301609	79.25	20.75	65.31	17.10	65.31
2008	212024	56801	268825	364985	78.87	21.13	58.09	15.56	58.09
2009	247664	62963	310626	378868	79.73	20.27	65.37	16.62	65.37
2010	223621	54807	278428	400494	80.32	19.68	55.83	13.68	55.83

المصدر : أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة، وزارة المالية، النسب من إعداد الباحثة

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

- تطور حصيلة الضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2002 فقد انخفضت بنسبة (6.11%) عن عام 2001. وذلك بسبب صدور المرسوم التشريعي رقم (15) لعام 2001 القاضي بإعفاء الصادرات السورية والإنتاج الزراعي من الضريبة، وصدور المرسوم التشريعي رقم (25) لعام 2001 القاضي بإعفاء الفوائد والغرامات من السداد، وصدور المرسوم التشريعي رقم (2002)

المتعلق بإلغاء رسم الاغتراب. إلا أنه بعد عام 2003 بدأت مرحلة جديدة في زيادة حصيلة الضرائب المباشرة بسبب تخفيض الشرائح الضريبية بموجب القانون رقم (24) لعام 2003 والنافذ اعتباراً من 2004/1/1، بالإضافة إلى صدور القانون رقم (60) لعام 2004 القاضي باقتطاع الضريبة من المنبع. علماً أن 2001 هو العام الذي حققت فيه الضرائب المباشرة أعلى نسبة قياساً إلى إجمالي الضرائب والرسوم (81.69%) و 2009 هو العام الذي حققت فيه أعلى نسبة قياساً إلى إجمالي الإيرادات (65.37%) مقارنة مع الأعوام السابقة عدا عام 2001.

- بلغت أعلى نسبة للضرائب غير المباشرة في عام 2004 قياساً إلى إجمالي كل من الضرائب والرسوم (25.05%) وإجمالي الإيرادات (19.51%) ويعود ذلك إلى الوصول إلى مطارات ضريبية جديدة بموجب المرسوم رقم (61) لعام 2004 والمتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي ، رغم صدور مرسوم التعرفة الجمركية على السيارات رقم (197) عام 2005.

- على الرغم من تطور حصيلة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وبالتالي حصيلة إجمالي الضرائب والرسوم في سوريا خلال الفترة 2000-2010، إلا أن نسبة مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 18% كما ذكرنا سابقاً. تعتبر هذه النسبة منخفضة أي أن الضرائب ما زالت تعيد توزيع الدخل القومي لصالح الأغنياء. بالإضافة إلى أن الإيرادات الضريبية تأثرت بالمراسيم التشريعية والقوانين التي صدرت منذ عام 2005 ومنها المرسوم رقم (22) لعام 2009 المتعلق بمكافحة ضريبة دخل الأرباح الحقيقة وجميع إضافاتها العائدة للعام 2007 وكذلك المكلفون بالضرائب المباشرة الأخرى العائدة للعام 2008 وما قبل، حيث تم إعفائهم من الفوائد والغرامات المترتبة عليهم إذا تم السداد خلال مدة محددة. كما أن المرسوم رقم (33) للعام 2009 المتضمن رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة وتعديل شرائح ضريبة الرواتب والأجور، والمرسوم التشريعي رقم (54) للعام 2009 والمتضمن إعفاء مشاريع المنطقة الشرقية من ضريبة أرباح حقيقة لمدة (10) سنوات وإنجاز جزء كبير من المتراتك من تكاليف الأرباح الحقيقة لأصحاب المهن والحرف التي تعود لسنوات سابقة، علاوة على زيادة الوعي الضريبي وتبسيط الإجراءات وبعد عن التقدير الشخصي، مما أدى إلى زيادة المطارات الضريبية وزيادة عدد المكلفين، تزامناً مع زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي. كما أن مساهمة الضرائب ارتفعت ولكن بنسوب قليلة وهذا يعود إلى حالات التهرب الضريبي لا سيما وأن أغلب العبء الضريبي يقع على القطاع العام بينما نجد أن القطاع الخاص ينهرب من سداد الضرائب المترتبة عليه، مما يعني عدم الفائدة والجدوى من الإعفاءات الضريبية المنوحة له ولا سيما أن أعباء الإعفاءات الضريبية التي تحملتها الدولة أكبر بكثير من المزايا التي حصلت عليها ولا سيما في مجال نمو معدلات الاستثمار.

2- التصنيف الثاني:

تصنف الضرائب في سوريا أيضاً إلى:

2-2-1- الضرائب المفروضة على الدخل: وتشمل على ثلاثة أنواع من الضرائب: الضرائب على الدخل الناجم عن العمل (ضريبة الرواتب والأجور)، والضرائب على الدخل الناجم عن رأس المال (ضريبة ريع العقارات وضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة)، والضرائب على الدخل المختلط الناجم عن العمل ورأس المال معاً (ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية).

والجدول 3-4 يبين تطور الضرائب المفروضة على الدخل خلال الفترة (2000-2009)

جدول 3-4: تتبع تطور حصيلة الضرائب على الدخل في سوريا خلال الأعوام (2000-2009) (المبالغ بالملايين)

نسبة (5) إلى(7) %	نسبة (5) إلى(6) %	نسبة (4) إلى(5) %	نسبة (3) إلى(5) %	نسبة (2) إلى(5) %	نسبة (1) إلى(5) %	نسبة إجمالي الإيرادات العامة	نسبة إجمالي الضرائب والرسوم	الضرائب على الدخل	ضريبة ريع العقارات	ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة	ضريبة الرواتب والأجور	ضريبة دخل المهن	العام
54.06	76.12	1.35	0.28	6.53	91.84	174664	124029	94415	1277	262	6161	86715	00
57.08	76.80	1.12	0.27	5.59	93.01	226324	168204	129182	1452	355	7224	120151	01
52.11	68.64	1.19	0.32	7.13	91.36	221581	168239	115474	1372	371	8236	105495	02
51.97	68.34	1.26	0.39	7.59	90.76	237225	180411	123295	1555	476	9360	111904	03
50.99	65.48	1.37	0.32	3.92	94.38	238242	185505	121469	1664	394	4765	114646	04
42.66	55.72	1.41	0.42	4.43	93.74	251509	192535	107290	1516	448	4757	100569	05
38.78	51.65	1.28	0.49	5.80	92.43	296625	222697	115022	1471	565	6668	106318	06
45.04	54.65	1.23	0.76	5.35	92.66	301609	248561	135845	1665	1036	7267	125877	07
39.63	53.80	1.23	0.84	7.40	90.52	364985	268825	144639	1783	1222	10709	130925	08
47.88	58.40	1.34	1.17	6.49	90.10	378868	310626	181408	2426	2129	11779	165074	09

المصدر: أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة، وزارة المالية، النسب من إعداد الباحثة.

من الجدول يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- تعتبر ضريبة المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية من أهم الضرائب المفروضة على الدخل من حيث نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث تجاوزت نسبتها خلال فترة الدراسة (90%) قياساً إلى حصيلة الضرائب المفروضة على الدخل، علماً أن الجزء الأكبر من حصيلة هذه الضريبة تأتي من القطاع العام الذي لا يستطيع التهرب غالباً وبالتحديد من الضرائب المفروضة على الشركات النفطية، وهذا يعني وجود حالة من التشوه في هيكلية الضرائب في الموازنة بحيث لا تمثل فعلياً الضرائب الواجب فرضها.

- في عام 2003 بلغت أعلى نسبة لضريبة الرواتب والأجور قياساً إلى حصيلة الضرائب المفروضة على الدخل (7.59%) ولعل السبب في ذلك قانون ضريبة الدخل رقم (24) عام 2003 ومجموعة التشريعات التي أدت إلى زيادة المطارات الضريبية، ولكن نلاحظ انخفاض هذه النسبة في عام 2004 وذلك بسبب زيادة الحد الأدنى المعفى من ضريبة الرواتب والأجور إلى 5000 ل.س.

- تعتبر ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة من أقل الضرائب أهمية بالنسبة إلى الضرائب المفروضة على الدخل من حيث مقدار التمويل في الموازنة العامة للدولة. لا تزال نسبتها قياساً إلى حصيلة الضرائب على الدخل دون (1%) باستثناء عام 2009 فقد تجاوزت هذه النسبة لتكون (1.17%) ويعود سبب تدني حصيلة هذه الضريبة إلى عدم وجود سوق مالية فاعلة. وبالتالي لا يوجد تداول للأسهم والسنادات، والحكومة لا تطرح سنادات دين على الجمهور، وعدم وجود إدارة ضريبية كفؤة حيث هذه الضريبة تتطلب نظام ضريبي متتطور بالإضافة لغياب نظم المعلوماتية المتطورة.

- لا تزال نسبة مساهمة ضريبة ريع العقارات قياساً إلى حصيلة الضرائب المفروضة على الدخل في حدود (1%) رغم أن مصدرها من أكثر المصادر دواماً وانتظاماً ويرجع ذلك إلى :

أ- كثرة الإعفاءات الدائمة والمؤقتة، فقد ألغى المشروع بصورة دائمة بعض الريع العقارية نظراً لصفة مالكيها أو لغايات اجتماعية أو زراعية.

ب- الاعتماد على التخمين المالي التقديري لسنوات قديمة دون وضع اعتبار لمعدلات التضخم. وقد كان هناك اقتراح (السيوفي، 1989) من أجل حل مشكلة إعادة التقدير هذه، وهي وضع نظام تقدير سنوي لريوع العقارات المقدرة، بحيث يعدل الريع المقدر برقم قياسي مساو لمعدل التضخم لذلك العام حتى تبقى الضريبة متناسبة مع ارتفاعات الأسعار الحاصلة بشكل أوتوماتيكي سنوي. ولمعالجة هذا الاقتراح نرى بأنه من الصعب تحديد معدل للتضخم وبالتالي تحديد الرقم القياسي المتصل لقيم العقارات وريوعها إذ أن الزيادات في الأسعار لا تأتي بنساب واحدة ولا جميع العقارات دفعة واحدة لذلك نجد أن نظام إعادة التقدير كل عشر سنوات يعتبر أكثر فعالية ومناسبة لأوضاع بلادنا ولكن على أن يطبق ويلتزم به بشكل صحيح.

- انخفاض نسبة مساهمة الضرائب على الدخل في إجمالي الضرائب والرسوم طيلة فترة الدراسة حيث بلغت في عام 2000 نسبة (76%) لتختفي عاماً بعد عام وتصل إلى (53%) في عام 2008 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: اقتصاد سوريا اقتصاد منشآت صغيرة ذات إنتاجية ضئيلة، توجه القطاع الخاص للمشاريع الصغيرة بدافع عدم الخضوع للضريبة وسهولة التهرب من دفعها، تدني التجهيز الرأسمالي خاصية الآلات مما يصعب وضعية المنافسة في حال الاستمرار في تحرير الأسواق وإلغاء الحماية الجمركية ضمن اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (لوكريز، 2006)، إلا أنه في عام 2009 زادت نسبة مساهمة هذه الضرائب في إجمالي الضرائب والرسوم لتكون بحدود (58%). أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة الضرائب على الدخل في إجمالي الإيرادات العامة فلم تكن مستقرة خلال فترة الدراسة حيث بلغت في عام 2000 نسبة وقدرها (54.06%) لتزداد في عام 2001 وتصبح (57.08%) ثم لتخفيض عاماً بعد عام وتصل إلى (38.78%) عام 2006 لتزداد بعد ذلك في عام 2007 ثم تختفي عام 2008 ثم تزداد في عام 2009

وهذا يدل على وجود تذبذب كبير في مساهمة ضريبة الدخل في إجمالي الضرائب وهذا ما ينعكس سلباً على استقرار الإيرادات العامة للدولة.

2-2-2- الضرائب المفروضة على رأس المال (الثروة):

وهي الضرائب التي يكون مطرحها بشكل أساسى رأس المال (الثروة). فرضت هذه الضرائب بأشكال مختلفة منها الدورى (ضريبة العرصات، ضريبة الماشي، رسم السيارات) ومنها غير الدورى (رسم الانتقال على الترکات، رسم الفراغ والانتقال والتسلیل العقاري). يمكن دراسة تطور حصيلة الضرائب على رأس المال من خلال الجدول 3-5.

جدول 3-5: تتبع تطور حصيلة الضرائب على رأس المال في سورية خلال الأعوام (2000-2009) (المبالغ بالملايين)

العام	ضريبة العرصات	رسوم تسجيل السيارات	ضريبة الماشي	رسم الفراغ على الترکات	رسم الانتقال على رأس المال	الضرائب على رأس المال والرسوم	إجمالي الضرائب العامة	إجمالي الإيرادات	نسبة (%) إلى إجمالي الإيرادات	نسبة (%) إلى إجمالي الضرائب على رأس المال	نسبة (%) إلى إجمالي الضرائب على رأس المال والرسوم	نسبة (%) إلى إجمالي الضرائب على رأس المال	نسبة (%) إلى إجمالي الضرائب على رأس المال والرسوم	نسبة (%) إلى إجمالي الضرائب على رأس المال	نسبة (%) إلى إجمالي الضرائب على رأس المال والرسوم	نسبة (%) إلى إجمالي الضرائب على رأس المال	نسبة (%) إلى إجمالي الضرائب على رأس المال والرسوم	
00	28	2097	0	583	541	3249	124029	174664	0.86	64.54	0	6.65	17.94	0	2.62	1.86	6.2%	8%
01	37	2802	13	584	689	4125	168204	226324	0.90	67.93	0.32	14.16	16.70	0.32	2.45	1.82	5.7%	7%
02	30	4037	9	567	896	5539	168239	221581	0.54	72.88	0.16	10.24	16.18	0.16	3.29	2.49	5.6%	6%
03	31	4707	7	561	1066	6372	180411	237225	0.49	73.87	0.11	8.80	16.73	0.11	3.53	2.68	5.5%	6%
04	43	5550	219	627	1364	7803	185505	238242	0.55	71.13	2.81	71.13	17.48	2.81	4.21	3.27	5.4%	6%
05	53	7024	297	948	1927	10249	192535	251509	0.52	68.53	2.90	9.26	18.80	2.90	5.32	4.07	5.3%	6%
06	46	8697	206	2137	363	11449	222697	296625	0.40	75.96	1.80	3.17	1868	1.80	5.14	3.86	5.14	5.6%
07	59	10211	191	2903	2660	282	13403	248561	301609	0.44	76.18	1.43	2.10	19.85	5.39	4.44	5.39	5.6%
08	67	11902	126	291	268825	15289	2903	1564985	264985	0.44	77.85	0.82	1.90	18.99	5.69	4.19	5.69	5.9%
09	105	13040	32	3362	16803	264	310626	378868	0.63	77.61	0.19	1.57	20	0.19	5.41	4.43	5.4%	6%

المصدر: أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة لسنوات المذكورة، وزارة المالية، النسب من إعداد الباحثة.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- لا تزال نسبة ضريبة العرصات ضعيفة جداً دون (1%) قياساً إلى حصيلة الضرائب على رأس المال ويعود السبب في ذلك إلى عدم تقدير قيمة العرصات بما يتاسب مع معدلات التضخم وارتفاع أسعار العقار واللجوء للتخمين الثلاثي (كل ثلاثة سنوات) بطريقة عفوية لا تمت بصلة لتقدير العملي والواقعي.

- تعتبر رسوم السيارات من أكثر الضرائب والرسوم جدوى وأوفرها حصيلة، حيث شكلت نسبتها إلى الضرائب على رأس المال في عام 2000 (64%) لتزيد هذه النسبة وتصل إلى حدود (77%) في كل من عامي 2008 و2009 ويمكن أن نفسر ذلك بأن رسوم السيارات يمكن حصرها ضمن سجلات واضحة يسهل معها تحديد المكلف بها وإرغامه على أدائها ومعاقبة المتهربين منها.

- يظهر من الجدول انخفاض حصيلة ضريبة الماشي طيلة فترة الدراسة، لكن من الجدير ذكره أنه في عام 2004 صدر المرسوم التشريعي رقم (18) القاضي بفرض ضريبة الماشي على كل رأس يصدر إلى خارج الحدود السورية وهذا ما يفسر ارتفاع حصيلة هذه الضريبة في عام 2004. (وزارة المالية السورية، د.ت)

- انخفضت نسبة مساهمة رسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات في الضرائب على رأس المال فقد بلغت (17.94%) عام 2000 لتتلاشى عاماً بعد عام وتصل إلى (1.57%) في عام 2009، ولعل أحد أسباب ذلك صدور المرسوم التشريعي رقم (56) لعام 2004 الذي أنهى العمل بأحكام المرسوم رقم (101) لعام 1952 ومنح تخفيض رسم الهبات بواقع 50% على الواقعات قيد التصفية في حال سدد المكلف الرسوم المتوجبة خلال السنة الأولى من نفاذ المرسوم، وإذا سدد المكلف الرسوم خلال السنة الثانية من نفاذ المرسوم.

- يفرض رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري بمعدلات متفاوتة حسب طبيعة العقار وقيمة، حيث يستوفى عند تسجيل العقود ونقلها ولهذا يصعب التهرب من هذا الرسم. فهو يحتل المرتبة الثانية في الحصيلة قياساً إلى الضرائب على رأس المال، وعام 2009 هو العام الذي حقق أعلى نسبة لهذا الرسم قياساً إلى الضرائب على رأس المال، إلا أنه بشكل عام تعتبر حصيلة هذا الرسم منخفضة ولا بد من زيادتها واستخدامها في الحد من ارتفاع أسعار العقارات دون مبرر.

مما تقدم نجد أن الضرائب على رأس المال لا تسهم بشكل فعال في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية بصفة خاصة والإيرادات الإجمالية بصفة عامة طيلة فترة الدراسة وهذا راجع لاختلاف أساليب التقدير وقدم التشريعات الضريبية مما يؤدي إلى سهولة في التهرب الضريبي حيث بلغت في عام 2000 نسبة (2.62%) من الإيرادات الضريبية و(1.86%) من الإيرادات العامة لتزداد عاماً بعد عام وتصل في عام 2009 إلى حدود (5.41%) من الإيرادات الضريبية و(4.43%) من الإيرادات العامة ولعل أحد أسباب هذه الزيادة قيام سوريا بتشجيع الاستثمار وتحريك الأموال المكتنزة والمجمدة في ممتلكات ثابتة كالعقارات والأراضي وما شابه، هذا بالإضافة إلى أن ضرائب بهذه يمكن أن تكون عوناً للحكومة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية (كتقليت الثروات وإزالة الفوارق بين الطبقات).

2-2-3- الضرائب المفروضة على الإنفاق (الاستهلاك):

وهي ضرائب ورسوم معظمها قديم يعود إلى منتصف هذا القرن وما قبل، تمثل هذه الضرائب في: (ضريبة السكر، ضريبة الملح، رسم الإسمنت، ضريبة الملاهي، رسم المواد الكحولية، رسم الأجهزة التلفزيونية، رسم الأجهزة اللاسلكية اللاقطة المرسلة وقطعها، ضريبة الإنتاج الزراعي، رسم الإحصاء، ضريبة التبغ، ضريبة المواد المشتعلة، رسوم تداول السيارات، ضريبة مقطوعية الكهرباء، رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالى). وتنبأ فقط في الضرائب والرسوم الأكثر أهمية والأكثر حصيلة كالرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالى كمثال على هذه المجموعة. والجدول 3-6 يبين تطور حصيلة الضرائب على الإنفاق

جدول 3-6: تطور حصيلة أهم الضرائب على الإنفاق في سورية خلال الأعوام (2000-2009) (المبالغ بالملايين)

العام	الرسوم الجمركية	رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالى	الضرائب على الإنفاق	الضرائب إجمالي الصرائب والرسوم	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة إلى (3)	نسبة إلى (4)	نسبة إلى (3)	نسبة إلى (1)	نسبة (3)	نسبة (5)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)						
2000	10688	932	26365	124029	174664	40.54	3.53	21.26	21.09	21.26	(3)
2001	16881	1751	34897	168204	226324	48.37	5.02	20.75	15.42	20.75	(4)
2002	22426	2891	47226	168239	221581	47.49	6.12	28.07	21.31	28.07	(3)
2003	26127	4216	50744	180411	237225	51.49	8.31	28.13	21.39	28.13	(3)
2004	28790	6298	56233	185505	238242	51.20	11.20	30.31	23.60	30.31	(5)
2005	26758	22181	74996	192535	251509	35.68	29.58	38.95	29.82	38.95	(4)
2006	28580	34954	96226	222697	296625	29.70	36.32	43.21	32.44	43.21	(3)
2007	29009	39184	112613	248561	301609	13.64	18.43	45.30	37.34	45.30	(3)
2008	28850	42196	108897	268825	364985	26.49	38.75	40.50	29.84	40.50	(3)
2009	32386	40119	112415	310626	378868	28.81	35.69	36.19	29.67	36.19	(5)

المصدر: أرقام من قطع حسابات الميزانيات العامة للدولة لسنوات المذكورة، وزارة المالية، النسب من إعداد الباحثة

ما سبق يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- شكلت نسبة الرسوم الجمركية في الضرائب على الإنفاق أكثر من النصف في عامي 2003 و 2004 ثم بدأت بالانخفاض، ولعل ما يفسر ذلك قيام سوريا بإجراء تخفيضات متتالية على الرسوم الجمركية المفروضة على المستوردات ، وإلغاء كامل الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة من الدول العربية بموجب أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ 1/1/2005، (وزارة المالية السورية، د.ت) بالإضافة إلى دخول سوريا في عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول عديدة كتركيا وإيران والأردن (تقرير التنمية البشرية، 2007). إلا أنه في عامي 2008 و 2009 زادت نسبة مساهمة هذه الرسوم في الضرائب على الإنفاق، ولكن بالرغم من ذلك تشير بعض الدراسات إلى الدور المتواضع للرسوم الجمركية في الإيرادات العامة في سوريا. وتشير هذه الدراسات إلى ان أثر تحرير التجارة على الإيرادات العامة سيكون كبيراً ولكنه سيبقى قابلاً للتحكم به لأنها حتى عندما تصنف الرسوم الجمركية السورية على أنها مرتفعة فقد كانت الرسوم الفعلية تعتبر منخفضة على الكثير من السلع لأنها كانت تحسب على أساس سعر مرتفع لليرة السورية وبالتالي فإن تأثيرها على الإيرادات العامة لم يكن كبيراً. (Lucke, 2001)

- رسم الإنفاق الاستهلاكي من بين الرسوم التي حققت ارتفاعاً ملحوظاً في حصيلته قياساً إلى الضرائب على الإنفاق، فقد بلغت أعلى نسبة له في عام 2008 وقدرها (38.75%) ويعود السبب في

ذلك إلى اكتشاف مطارات ضريبية جديدة من خلال رسم الإنفاق الاستهلاكي الصادر بالمرسوم رقم (61) لعام 2004، لكن بشكل عام يمكن القول إن مساهمة رسم الإنفاق الاستهلاكي تبقى ضئيلة ولا تلعب دورها الحقيقي والمالي (جباية موارد إضافية) أو الاقتصادي الاجتماعي (توجيه الاستهلاك).

- بشكل عام إذا تتبعنا حصيلة الضرائب على الإنفاق من خلال الجدول السابق نلاحظ أنها في تزايد مستمر من عام 2000 وحتى عام 2007 حيث بلغت في عام 2007 نسبة (45.30%) من الإيرادات الضريبية و(37.34%) من الإيرادات العامة ومن ثم تعود لتخفض في عام 2008 و 2009 لتصل إلى حدود (36.19%) من الإيرادات الضريبية و (29.67%) من الإيرادات العامة، وهذا التحسن يعود إلى التعديلات التي طرأت على هذه الضرائب والتي أدت لاكتساب مطارات ضريبية جديدة وذلك بالنسبة ل(رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالى، الرسوم الجمركية)، ولكن بالرغم من ذلك ما زالت مساهمة هذا النوع من الضرائب في إيرادات الموازنة العامة للدولة متواضعة.

**الفصل الرابع: أثر التغير في السياسة النقدية على الإيرادات الضريبية وانعكاس ذلك
على الاستثمار في سوريا**

**المبحث الأول: السياسة النقدية في سوريا خلال الفترة من (2000 - 2010) وانعكاسها
على الإيرادات الضريبية**

**المبحث الثاني: أثر التغير في الإيرادات الضريبية على نمو الاستثمارات في سوريا
خلال (2010 - 2000)**

الفصل الرابع: أثر التغير في السياسة النقدية على الإيرادات الضريبية وانعكاس ذلك على الاستثمار في سوريا

المبحث الأول: السياسة النقدية في سوريا خلال الفترة من (2000-2010) وانعكاسها على الإيرادات الضريبية

1- تمهيد:

إن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفية أو التي تحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين والإجراءات التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تخلص في النهاية إلى أن السياسة النقدية هي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

وبما أن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، فهي تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقد من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وفي هذا المبحث سيتم التعرض إلى واقع السياسة النقدية في سوريا وأهدافها وأدواتها والتغيرات التي طرأت عليها خلالها خلال الفترة 2000-2010 وانعكاس ذلك على الإيرادات الضريبية.

2- السياسة النقدية في سوريا أهدافها وأدواتها:

1- واقع السياسة النقدية في سوريا:

يتسم الوضع النقدي في سوريا بتبعيته للمالية العامة وسياساتها وأدواتها، وهو أمر بدأ تتخلى عنه غالبية البلدان العربية. ويتبين في هذا الصدد حرمان الاقتصاد من الموارد التراكمية المختلفة وليس فقط من الأدخار المحلي حيث أن أهم ما يميز السياسة النقدية في سوريا قبل عام 2001 هو خدمة الإجراءات الحكومية في تمويل العجز واستخدام النقد كوسيلة للتداول وتشجيع الإنتاج فقط، وهذا يعني عدم وجود سياسة نقدية فعالة ذات معالم واضحة، حيث كانت الحكومة تحكم في إدارة عناصر السياسة النقدية كلها من خلال القرارات الإدارية التي تصب في خدمة تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، دون أن يكون هناك أي استقلال نسبي للسلطات النقدية يمكنها من استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل فعال في سبيل تحقيق أهداف السياسة النقدية. حيث أن من الظواهر

السلبية استمرار دور العوامل الإدارية في تحديد قيم متغيرات الوضع النقدي ومنها على سبيل المثال لا الحصر : (الخطة الخمسية العاشرة، 2010).

أ- استمرار قواعد التحديد الإداري لأسعار الفائدة، مما أوجد فجوة بين أسعار الفائدة الأساسية وأسعار الفائدة الحقيقة، الأمر الذي من شأنه إضعاف حواجز الاستثمار المحلي وتشويه أشكاله. ويعمق من هذا الأثر تثبيت أسعار الفائدة الأساسية لفترات طويلة مع اتجاه معدلات التضخم للانخفاض، مما يعني ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقة ومن ثم ارتفاع تكلفة الاستثمار وإضعاف حواجز الطلب على المدخلات للاستثمار.

ب- تحديد وتثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية إدارياً دون النظر إلى عوامل السوق مع الإحجام غالباً عن التدخل في السوق، رغم وجود فروق بين السعر الرسمي والسعر غير الرسمي مما شجع على قيام سوق غير رسمي للصرف، يسهم في تبديد موارد النقد الأجنبي ويساعد في ذلك نظام تخصيص موارد القطع الأجنبي لعمليات الاستيراد التي يقوم بها القطاع الخاص في ضوء أولويات الاستيراد الموضوعة.

ت- دور المصارف العامة المحدود جداً في تقديم الائتمان واقتصر دورها على تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل وقلة ما يمنحه أكبر المصارف العامة من ائتمان للقطاع الخاص.

كما يتسم السوق النقدي أيضاً بضعف الاتساق بين السياسات الموضوعة لإدارته وبين حزمة بقية السياسات العامة وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالإنتاج والتوزيع والاستثمار والاستهلاك وغيرها من أوجه الاستخدام المختلفة، الأمر الذي يحرم السلطات الاقتصادية من بلوغ الأهداف الاقتصادية الموضوعة. ولعل أبرز مظاهر عدم الاتساق في هذا هو اتباع سلوك نقدی انكماشی في ظل سياسة مالية توسعية، ومن نتائج هذه الحالة على الوضع النقدي هو تراكم احتياطي نقدی بالعملات الأجنبية يغطي 29 شهر من الواردات، مما يحرم الاقتصاد من تداول واستثمار الموارد النقدية المتاحة.

ولكن مع الألفية الجديدة نهج سورية نهج الإصلاح الاقتصادي الشامل وفق خطوات علمية متدرجة ومتتالية ومدروسة، شكل فيها إصلاح القطاع المالي والمصرفي إحدى الدعائم والأولويات الواجب التركيز عليها لخلق الظروف المناسبة لعملية الإصلاح بهدف تطوير أداء الاقتصاد السوري ورفع كفاءته ومستوى تنافسيته.

وفي هذا السياق أكدت الخطة الخمسية العاشرة للأعوام 2005-2010 أهمية رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل متزامن ومتلازم مع تطوير القطاع النقدي، وضمان الاستقلالية التامة لمصرف سورية المركزي، والنفاذ والقوة للقرارات كلها التي يقوم باتخاذها، فضلاً عن تطوير القطاع المالي والمصرفي والسياسات المالية وإقلاع السوق المالية وصياغة السياسات المالية لتتناغم وتتناسق مع السياسات النقدية بما يسهم في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية.

إن نجاح عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال جذب مزيد من الاستثمارات العامة والخاصة، الوطنية منها والعربية والأجنبية، إنما هو مرهون بإيجاد قاطرة قادرة على تحفيز عملية النمو. وقد تم السعي لخلق منظومة عمل مصرفي متكاملة تقوم على تفعيل دور مصرف سوريا المركزي الذي يمثل حجر الأساس في هذه المنظومة، وربطه بقاعدة مصرافية واسعة متينة وقوية ومنوعة من خلال لائحة من القوانين والقرارات والتشريعات الناظمة التي تسن بما يتاسب والمعايير والأعراف الدولية. (البرغوثي، 2009)

لقد تم العمل على تعزيز استقلالية مصرف سوريا المركزي بما يتtagم ويتسق مع إرساء ملامح واضحة لاستراتيجية السياسة النقدية، التي تقوم على استهداف ضبط التضخم واستقرار الأسعار كهدف نهائي على المدى الطويل. من خلال استهداف سعر الصرف على المدى المتوسط كهدف وسيط، فضلاً عن ضبط معدلات نمو الكتلة النقدية، بما يتتساب ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية. الأمر الذي يسهم في تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وضبط معدلات التضخم في سوريا.

ويمكن تلخيص عملية إصلاح القطاع النقدي كما يلي:

2-1-1 على صعيد إصلاح مصرف سوريا المركزي:

لقد تم إعادة إحياء دور مصرف سوريا المركزي في الحياة الاقتصادية بعد أن غيب عن عمله لمدة تقارب أربعين عاماً وذلك من خلال صدور قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 والذي يعد مفصلاً هاماً في تاريخ السياسة النقدية في سوريا. فبالإضافة إلى قيامه بإعادة تفعيل دور مجلس النقد والتسليف على اعتباره السلطة النقدية الأعلى في سوريا، فقد رسم هذا القانون الخطوة الأولى على طريق استقلال مصرف سوريا المركزي إذ نص بشكل واضح على اعتبار مصرف سوريا المركزي مؤسسة مالية مستقلة تعمل ضمن التوجهات الاقتصادية العامة التي تقرها رئاسة الوزراء. واستكمالاً لهذه الخطوة وحرصاً على تعميق استقلالية مصرف سوريا المركزي وضمان مصادفته وشفافية إجراءاته يجري اليوم العمل على تعديل هذا القانون باتجاه منح المصرف المركزي مزيداً من الاستقلالية، ومن ناحية أخرى فقد تم وبالتنسيق مع وزارة المالية وبمساعدة بعض الجهات العربية والدولية العمل على منهجة وتوضيح العلاقة بين المصرف المركزي ووزارة المالية من خلال إطلاق أدوات وسندات الخزينة بموجب المرسوم التشريعي رقم (60) لعام 2007. ومن جانب آخر فقد بدأ مصرف سوريا المركزي منذ بداية عام 2005 بالسعى لإيجاد أفضل السبل لممارسة وظائفه الطبيعية بإدارة و اختيار نظام الصرف الأمثل والتدخل بالسوق للحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية.

2-1-2 على صعيد إصلاح القوانين والقرارات والتشريعات الناظمة:

تم إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي ساهمت بإغناء البيئة النقدية والمالية في سوريا بشتى أنواع العمل المالي من مصارف تجارية تقليدية ومصارف إسلامية وشركات تأمين ومؤسسات التمويل الصغير. كان لهذه التشريعات انعكاس إيجابي من حيث تلبية متطلبات واحتياجات جميع شرائح المجتمع السوري من جهة وخدمة أهداف ومتطلبات السياسة النقدية من جهة ثانية. ومن أهم القوانين والمراسيم الصادرة:

- المرسوم التشريعي رقم (27) لعام 2011 الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم (33) لعام 2005 والمعدل بموجب المرسوم التشريعي رقم (27) لعام 2011 الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المرسوم التشريعي رقم (88) تاريخ 2/10/2010 الخاص بالتأجير التمويلي.
- المرسوم التشريعي رقم (419) تاريخ 28/9/2010 الخاص بالنظام المحاسبي للمصارف العامة.
- المرسوم التشريعي رقم (56) لعام 2010 الناظم لإحداث مصارف الاستثمار في سوريا.
- المرسوم التشريعي رقم (30) لعام 2010 الخاص بالحرية المصرفية.
- المرسوم التشريعي رقم (15) لعام 2007 الخاص بمؤسسات التمويل الصغير والتعليمات التنفيذية له.
- المرسوم التشريعي رقم (1) لعام 2010 الخاص بسك النقود المعدنية من الفئات الصغيرة.
- القانون رقم (3) الخاص بتعديل القانون 28 لعام 2001 والقانون (35) لعام 2005 الخاصين بإحداث المصارف الخاصة (تقليدية وإسلامية).
- المرسوم التشريعي رقم (60) لعام 2007 الخاص بالأوراق المالية الحكومية.
- قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002.
- التعليمات التنفيذية لقانون تنظيم مزاولة مهنة الصيرفة استناداً للقانون رقم (24).
- القانون رقم (24) لعام 2006 الخاص بالترخيص لمؤسسات الصيرفة.
- المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية.
- المرسوم التشريعي رقم (33) لعام 2005 الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المرسوم التشريعي رقم (32) لعام 2005 الخاص بمصرف التسليف الشعبي.
- المرسوم التشريعي رقم (31) لعام 2005 الخاص بالمصرف العقاري.
- المرسوم التشريعي رقم (30) لعام 2005 الخاص بالمصرف الزراعي التعاوني.
- المرسوم التشريعي رقم (21) لعام 2005 الخاص بمصرف التوفير.
- القانون رقم (2) لعام 2005 حول إنشاء هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- القانون رقم (28) لعام 2001 الخاص بتأسيس المصارف الخاصة.

2-1-3 على صعيد هيكلية القطاع المصرفي في سوريا:

بقيت المصارف الحكومية في سوريا تسيطر على السوق المصرفية حتى عام 2003. في مطلع عام 2004 باشرت المصارف الخاصة نشاطها وأعمالها فعلياً، وذلك نتيجة إصدار القانون رقم (28) لعام 2001 بالترخيص للمصارف الخاصة التقليدية، وإصدار القانون رقم (35) لعام 2005 بالترخيص للمصارف الإسلامية. مما أسمهم في ازدياد حجم القطاع المصرفي في سوريا بشكل ملحوظ. يتالف النظام المالي السوري من مصرف سوريا المركزي، ستة مصارف حكومية، إحدى عشر مصرف خاص تقليدي عامل، وثلاثة مصارف إسلامية. وفيما يلي بعض المعلومات حول واقع النظام المالي في سوريا.

المصارف الحكومية:

المصارف الحكومية وعددها ستة كانت تسيطر على السوق المصرفية في سوريا حتى عام 2003، إلى أن بدأت المصارف الخاصة بدخول السوق. كانت هذه المصارف تعمل على مبدأ التخصص بحسب ما يدل على اسمها. لكن في السنين الأخيرتين بدأت بعض المصارف الحكومية بالاتجاه نحو الشمولية في العمل، أسوة بالمصارف الخاصة. والجدول 4-1 يقدم أسماء هذه المصارف وعدد فروع كل منها في عام 2010 ومقارنتها مع عامي 2009 و 2008

جدول 4-1: تطور عدد فروع المصارف الحكومية في سوريا خلال الأعوام (2010-2000)

الصرف	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
التجاري السوري	69	63	58	56	53	53	53	53	53	53	53
المصرف الصناعي	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
المصرف العقاري	23	22	20	20	19	17	17	16	16	16	16
المصرف الزراعي التعاوني	106	106	106	106	106	106	106	106	106	106	106
مصرف التسليف الشعبي	65	64	63	63	63	63	62	62	60	60	60
مصرف التوفير	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
المجموع	293	285	277	275	271	269	268	267	265	265	265

المصدر: (الإحصاءات النقدية والمصرفية، 2010)

المصارف الخاصة:

عدها أحد عشر مصرفًا، آخرها بنك قطر الوطني الذي بدأ العمل في 15/11/2009. ويمكن تصنيف هذه المصارف بحسب عمرها في التشغيل في السوق السوري بنهاية عام 2010 إلى ثلاثة مجموعات حيث أن المجموعة الأولى وهي المصارف القديمة وهي ثلاثة بدأت العمل في 2004 وهي سورية والمهجر، بينما السعودي الفرنسي، والدولي للتجارة والتمويل. تمارس هذه المصارف الثلاثة العمل المصرفي في سوريا منذ سبع سنوات أما المجموعة الثانية وهي المصارف متوسطة القد

(أربعة) وهي العربي، عودة، بيلوس، سورية والخليج. هذه المصارف لها في التشغيل خمس سنوات لأول ثلاثة و3.5 سنة لبنك الخليج بينما المجموعة الثالثة وهي المصارف الجديدة (أربعة) وهي الأردن، فرنسيسك، الشرق، قطر الوطني، حيث أن المصارف الثلاث الأولى سنتين (أكثر أو أقل بقليل) في التشغيل أما قطر الوطني بدأ أعماله في أواخر عام 2009.

جدول 4-2: تطور عدد فروع المصارف الخاصة في سورية خلال الأعوام (2010-2000)

المصرف	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
بيمو السعودي الفرنسي	35	30	20	15	12	9	5	1	-	-	-
سورية والمهجر	24	21	14	10	9	6	4	1	-	-	-
الدولي للتجارة والتمويل	30	26	16	14	10	6	1	-	-	-	-
البنك العربي	20	16	9	6	3	1	-	-	-	-	-
بنك عودة	21	21	14	9	5	2	-	-	-	-	-
بنك بيلوس	10	9	6	6	4	1	-	-	-	-	-
بنك سورية والخليج	12	8	3	1	-	-	-	-	-	-	-
بنك الأردن سورية	9	7	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنك فرنسيسك سورية	6	3	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنك الشرق	4	3	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنك قطر الوطني	9	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	180	145	82	61	43	25	10	2	-	-	-

المصدر: (الإحصاءات النقدية والمصرفية، 2010)

المصارف الإسلامية:

وعددها في نهاية عام 2010 ثلاثة وهي بنك الشام (أربع سنوات تشغيل) وعدد فروعه 7، وبنك سورية الدولي الإسلامي (أربع سنوات تشغيل) وعدد فروعه 19، وبنك البركة (سنة واحدة) وعدد فروعه 2.

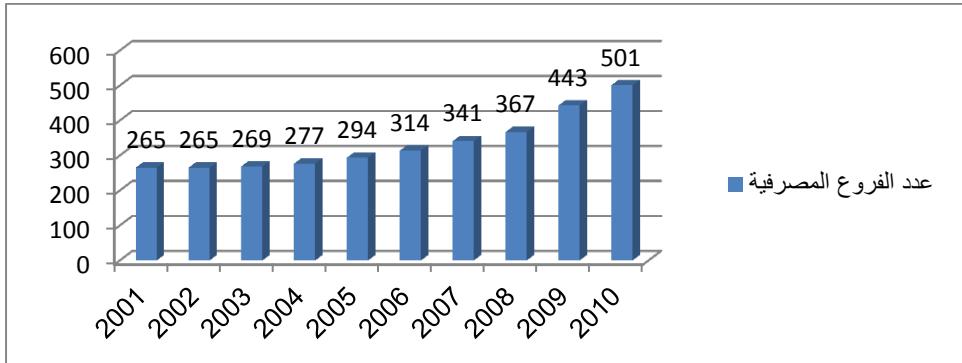
جدول 4-3: تطور عدد فروع المصارف الإسلامية في سورية خلال الأعوام (2010-2000)

المصرف	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
بنك الشام الإسلامي	7	5	2	1	-	-	-	-	-	-	-
بنك سورية الدولي الإسلامي	19	8	6	4	-	-	-	-	-	-	-
بنك البركة	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	28	13	8	5	-						

المصدر: (الإحصاءات النقدية والمصرفية، 2010)

مما سبق نستنتج أن انتشار المصارف المحلية في سورية يلاحظ من خلال تتبع تطور عدد المصارف العاملة في سورية (عامة وخاصة) وفروعها حيث تبين أن هناك تطوراً ملحوظاً في شبكة الفروع المصرفية. حيث بلغ عدد الفروع المصرفية في سورية في نهاية عام 2010 (501) فرع مقارنة مع (265) فرعاً في نهاية عام 2001 (وهو العام الذي صدر فيه القانون رقم 28 الذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة في سورية)، ومقارنة مع (277) فرعاً في نهاية عام 2004 (وهو العام

الذي باشرت فيه المصارف الخاصة في سوريا أعمالها)، وذلك بالمقارنة أيضاً مع /294/ فرع في عام 2005 (وهو عام صدور المرسوم التشريعي رقم 35 الذي سمح بتأسيس المصارف الإسلامية في سوريا).



الشكل 4-1: تطور عدد الفروع المصرفية في سوريا خلال الفترة 2001 - 2010

4-1-4 على صعيد تحليل تطور عناصر العرض النقدي في الاقتصاد السوري:

سنقوم بتحليل تطور عناصر العرض النقدي في الاقتصاد السوري بالتركيز إلى العرض النقدي (M_1 ، M_2) وكذلك شبه النقد خلال الأعوام (2000 - 2010).

أ- العرض النقدي M_1 أو الكتلة النقدية:

يتكون العرض النقدي بمفهومه الضيق M_1 أو (الكتلة النقدية) في سوريا من النقد المتداول خارج المصارف فضلاً عن الودائع تحت الطلب. (غندور، 2011)

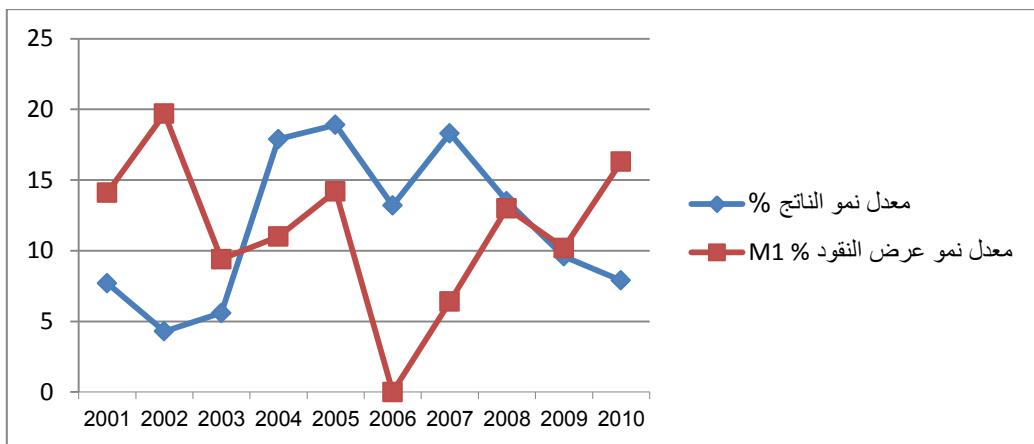
تطور العرض النقدي M_1 أو الكتلة النقدية خلال الفترة (2000 - 2010):

شهدت معدلات نمو الكتلة النقدية M_1 حالة من التذبذب خلال الفترة 2000-2010، إذ زادت الكتلة النقدية M_1 من 368105 مليون ل.س عام 2000 لتصل إلى 1061065 مليون ل.س عام 2010 وبزيادة قدرها ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 12% والجدول 4 يبين تطور العرض النقدي خلال الفترة 2000-2010.

جدول 4-4: تطور العرض النقدي M_1 خلال الفترة (2000-2010) (المبالغ بملايين الليرات السورية)

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج %	الكتلة النقدية M_1	معدل نمو الكتلة النقدية % M_1	نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج %
2000	903900	-	368105	-	40.7
2001	974000	7.7	419939	14.1	43.1
2002	1016500	4.3	503030	19.7	49.5
2003	1074200	5.6	550316	9.4	51.2
2004	1266900	17.9	610859	11	48.2
2005	1506400	18.9	697700	14.2	46.3
2006	1705000	13.2	687438	-1.4	40.3
2007	2017800	18.3	731669	6.4	36.3
2008	2291500	13.5	827260	13	36.1
2009	2513000	9.6	912309	10.2	36.3
2010	2714000	7.9	1061065	16.3	39.1

المصدر: (النشرات الربعية، 2000-2010)



الشكل 4-2: التغيرات في العرض النقدي M_1 والناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة 2001 - 2010

يبين الشكل البياني انخفاض نسبة الكتلة النقدية M_1 من الناتج المحلي الإجمالي إلى 39.1% عام 2010 بالمقارنة مع 43.1% عام 2001، وهذا يعود إلى نمو الكتلة النقدية M_1 بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة لزيادة التعامل المصرفي داخل الاقتصاد.

يعزى النمو في الكتلة النقدية M_1 من خلال المكونات الرئيسية لها وهي: النقد في التداول، والودائع تحت الطلب بالليرة السورية. حيث تطورت الودائع تحت الطلب بالليرة السورية خلال الفترة 2000 - 2010 وحققت زيادة قدرها نحو ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 14% (النشرات الربعية، 2000 - 2010)، يعود ذلك إلى وجود المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية التي أسهمت في تجميع المدخرات الوطنية. أما النقد في التداول فقد حقق زيادة قدرها نحو ضعفين خلال نفس الفترة وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 10%， ويمكن تفسير هذه الزيادة في النقد المتداول باستمرار الحكومة بالاعتماد على الاقتراض من المصرف المركزي في تمويل مؤسسات القطاع العام، وعجزات الموازنة بسبب عدم وجود سندات الخزينة.

ب- شبه النقد:

يتكون شبه النقد من الودائع لأجل وودائع التوفير بالليرة السورية والودائع بالعملات الأجنبية والتأمينات لقاء عمليات الاستيراد. (غندور، 2011).

تطور شبه النقد خلال الفترة 2000 - 2010:

شهد شبه النقد تطويراً ملحوظاً خلال الفترة 2000 - 2010، إذ ازداد شبه النقد من 223076 مليون ل.س عام 2000 إلى 971665 مليون ل.س عام 2010 بزيادة قدرها نحو ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 15% (انظر الجدول 4-5).

جدول 4-5: تطور شبه النقد خلال الفترة (2000-2010) المبالغ بملايين الليرات السورية

العام	ناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج %	شبه النقد	معدل نمو شبه النقد %	نسبة شبه النقد إلى الناتج %
2000	903900	-	223076	-	24.6
2001	974000	7.7	310454	23	31.8
2002	1016500	4.3	372397	19.9	36.6
2003	1074200	5.6	396440	6.4	36.9
2004	1266900	17.9	462691	16.7	36.5
2005	1506400	18.9	502992	8.7	33.4
2006	1705000	13.2	623256	23.9	36.5
2007	2017800	18.3	740940	18.8	36.7
2008	2291500	13.5	828840	11.8	36.2
2009	2513000	9.6	896155	8.1	35.6
2010	2714000	7.9	971665	8.4	35.8

المصدر: (النشرات الربعية، 2000-2010)

يمكن أن يفسر النمو في شبه النقد من خلال المكونات الرئيسية له، وهي: الودائع لأجل وودائع التوفير بالليرة السورية وودائع القطع الأجنبي والتأمينات لقاء عمليات الاستيراد، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التطور الواضح الذي شهده القطاع المصرفي خلال هذه الفترة، وارتفاع أسعار الفوائد على الودائع لأجل والميزات الممنوحة على هذا النوع من الإيداعات بهدف استقطاب أكبر حجم منها (الوديعة المجمدة)، مما أسهم في زيادة قدرته على استقطاب الودائع لأجل، وهو ما يعني توافر بنية ودائع مستقرة لدى القطاع المصرفي تمكّنه من زيادة حجم التمويلات الممنوحة الآجلة، كما يعود هذا الازدياد إلى ازدياد إسهام المؤسسات العامة الاقتصادية والقطاع الخاص في توفير القطع الأجنبي.

ت- العرض النقدي M_2 أو السيولة المحلية:

يتكون العرض النقدي M_2 من $M_1 +$ شبه النقد.

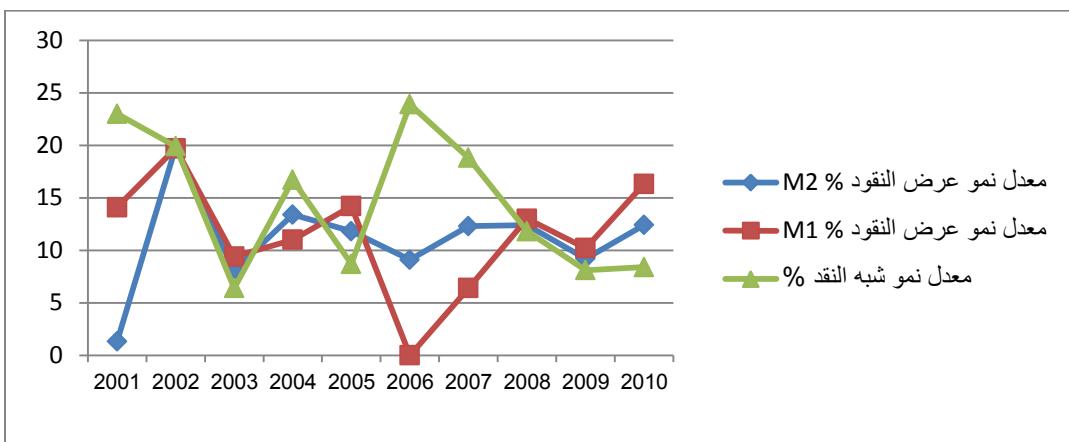
تطور العرض النقدي M_2 أو السيولة المحلية خلال الفترة (2000-2010):

مع بداية العام 2001 بدأ الاقتصاد السوري بالانتعاش بعد خروجه من مرحلة الركود الاقتصادي التي بلغت ذروتها عام 1999، إذ استمرت معدلات نمو السيولة المحلية بالارتفاع بوتيرة موازية تقريباً لمعدلات نمو الاقتصاد السوري متمثلة بزيادة الطلب على النقود داخل الاقتصاد. إذ ارتفع العرض النقدي M_2 من 720651 مليون ل.س عام 2000 ليصل إلى 2032730 مليون ل.س عام 2010 بزيادة قدرها نحو ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 13% ويبين الجدول 4-6 تطور العرض النقدي M_2 ومكوناته خلال الفترة 2000-2010.

جدول 4-6: تطور العرض النقدي M_2 ومكوناته خلال الفترة (2000-2010) المبالغ بالملايين

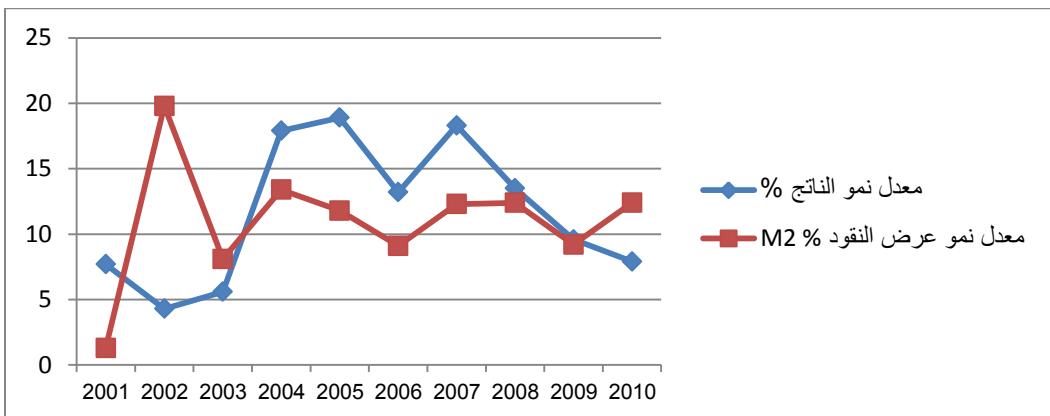
العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	معدل نمو الناتج %	عرض أو السيولة المحلية %	معدل نمو عرض M_2 %	معدل نمو الكتلة النقدية % M_1	الكتلة النقدية	معدل نمو شبه النقد %	معدل شبه النقد %	معدل الناتج إلى الكتلة النقدية %	نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج %	نسبة عرض النقد إلى الناتج %	معدل شبه النقد %	نسبة شبه النقد إلى الناتج %
2000	903900	-	720651	-	368105	-	223076	-	14.1	40.7	79.7	-	24.6
2001	974000	7.7	730394	1.3	419939	19.7	310454	23	19.9	43.1	75	23	31.8
2002	1016500	4.3	875427	19.8	503030	9.4	372397	19.9	19.7	49.5	86.1	19.9	36.6
2003	1074200	5.6	946756	8.1	550316	9.4	396440	6.4	6.4	51.2	88.1	16.7	36.9
2004	1266900	17.9	1073550	13.4	610859	11	462691	16.7	11	48.2	84.7	16.7	36.5
2005	1506400	18.9	1200692	11.8	697700	14.2	502992	8.7	14.2	46.3	79.7	8.7	33.4
2006	1705000	13.2	1310694	9.1	687438	- 1.4	623256	23.9	- 1.4	40.3	76.9	23.9	36.5
2007	2017800	18.3	1472608	12.3	731669	6.4	740940	18.8	6.4	36.3	73	18.8	36.7
2008	2291500	13.5	1656100	12.4	827260	13	828840	11.8	13	36.1	72.3	11.8	36.2
2009	2513000	9.6	1808464	9.2	912309	10.2	896155	8.1	10.2	36.3	72	8.1	35.6
2010	2714000	7.9	2032730	12.4	1061065	16.3	971665	8.4	16.3	39.1	74.9	8.4	35.8

(المصدر: (النشرات الربعية، 2000-2010)



الشكل 4-3: تطور معدلات نمو العرض النقدي M_2 ومكوناته خلال الفترة 2000-2010

يلاحظ من الجدول 4-6 ارتفاع نسبة العرض النقدي M_2 من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2002 ، 2003 ، 2004 بشكل ملحوظ. كما يلاحظ انخفاض نسبة العرض النقدي M_2 من الناتج المحلي الإجمالي إلى 74.9 % في نهاية عام 2010 بالمقارنة مع 88.1 % في نهاية 2003. ويعود ذلك إلى نمو السيولة المحلية بمعدلات أقل من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. هذا يدل على قدرة السلطات النقدية إلى حد ما على ضبط معدلات نمو العرض النقدي M_2 مما أسهم إلى حد كبير في تخفيض الضغوط التضخمية بشكل كبير وانخفاض نسبة مساهمة العرض النقدي M_2 في التضخم المحلي هذا من جهة. من جهة أخرى يظهر أن السلطات النقدية في سوريا ما زالت غير قادرة على التحكم بالعوامل المؤثرة في نمو العرض النقدي M_2 ، وذلك بسبب استمرار الحكومة بفصل العجز التمويسي عن العجز الفعلي للموازنة، والمصرف المركزي يمول المؤسسات (الحبوب، الأقطان، سادكوب) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم النقد، ومن ثم شبه النقد.



الشكل 4-4: التغيرات في العرض النقدي M_2 والناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة 2001-2010

وي يمكن أن يفسر نمو العرض النقدي M_2 من خلال المكونات الرئيسية له، حيث انخفضت الأهمية النسبية للكتلة النقدية M_1 لتبلغ بالمتوسط خلال المرحلة 2000-2010 نحو 54% من الزيادة الحاصلة في العرض النقدي M_2 ، ويعود ذلك بشكل رئيسي لوجود المصارف الخاصة التي استطاعت تجميع المدخرات الوطنية، وجذب القطع الأجنبي من خارج سوريا، وتوظيفه داخل سوريا.

٤-١-٥ على صعيد ودائع القطاع المصرفي:

تعد دراسة التطورات في حجم الودائع والتسليفات المدخل الرئيسي لتعرف تطور أداء المصارف السورية.

تطور حجم الودائع خلال الفترة (2000-2010):

شهدت معدلات نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2001-2010)، إذ ازداد إجمالي الودائع من 362552 مليون ل.س عام 2000 ليصل إلى 1381258 مليون ل.س عام 2010 بزيادة قدرها أربعة أضعاف، وبمعدل نمو سنوي بلغ .%14.

وي يمكن أن يكون هذا النمو في إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في سوريا من خلال نمو المكونات الرئيسية للودائع، وهي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وودائع التوفير وودائع القطع الأجنبي والجدول 4-7 يبين تطور حجم الودائع حسب تركيبها خلال الفترة 2000-2010.

الجدول 4-7: هيكلية ودائع القطاع المصرفي في سورية وتطورها خلال الفترة (2000-2010) المبالغ بـملايين

الليرات السورية

عام	إجمالي الودائع (%)	معدل نمو إجمالي الودائع (%)	معدل نمو الودائع تحت الطلب (%)	معدل نمو الودائع لأجل (%)	الودائع التوفيرية (أجل)	ودائع القطاع الأجنبي (الدولار)	ودائع القطاع المحلي (الليرة)	نسبة (%) إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة (%) إلى الودائع المحلية (%)	نسبة (%) إلى الودائع التوفيرية (%)	نسبة (%) إلى الودائع الأخرى (%)	نسبة (%) إلى الودائع الأخرى (%)	معدل نمو (%)					
-	-	-	-	6	46	2	46	23206	165260	6334	167752	-	362552	2000				
39	19	19	24	11	46	2	41	52216	216291	7899	193477	29.6	469883	2001				
18	21	-9	25	11	46	1	42	61483	261676	7225	241450	21.6	571834	2002				
-35	15	8	12	6	49	1	44	39817	300065	7776	270541	8.1	618199	2003				
61	2	138	4	10	46	3	42	64125	306179	18479	280878	8.3	669661	2004				
49	-11	161	13	13	37	7	43	95753	271529	48142	317059	9.3	732483	2005				
63	-12	156	-11	20	30	15	35	156441	237685	123194	280653	8.9	797974	2006				
18	-2	42	16	20	25	19	35	184942	233584	174443	324632	14.9	917602	2007				
14	1	39	15	20	22	23	35	210657	235118	243113	372425	15.6	1061312	2008				
-9	7	29	17	16	21	26	36	192634	250892	313876	434220	12.2	1191621	2009				
-4	3	28	23	13	19	29	39	185618	259608	402271	533761	15.9	1381258	2010				

المصدر: (النشرات الربعية، 2000-2010)

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور الودائع تحت الطلب من 167752 مليون ل.س عام 2000 إلى 533761 مليون ل.س عام 2010 بزيادة قدرها نحو ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 14%. وقد ساهم نمو الودائع تحت الطلب بالمتوسط بنحو 39% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال الفترة 2000-2010. يرجع ذلك إلى زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد بالإضافة لدخول المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية مما شجع الأفراد على الإيداع.

كما تطورت الودائع لأجل من 6334 مليون ل.س عام 2000 إلى 402271 مليون ل.س عام 2010 بزيادة قدرها نحو 51 ضعفاً، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 61%， وقد أسهم نمو الودائع لأجل بالمتوسط بنحو 13% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال الفترة 2000-2010. ويعود السبب في ذلك إلى إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع الآجلة وتخفيض الفائدة على ودائع التوفير التي كانت تزاحم الودائع الآجلة، مما أسهم في ارتفاع حجم الودائع الآجلة، وذلك بهدف الحصول على عوائد أعلى نسبياً.

أما بالنسبة إلى ودائع التوفير فقد تطورت من 165260 مليون ل.س عام 2000 لتصل إلى 259608 مليون ل.س عام 2010 بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو 1% فقط، وقد أسهمت ودائع التوفير بالمتوسط بنحو 34% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال الفترة 2000-2010.

أما بالنسبة إلى ودائع القطاع الأجنبي فقد تطورت من 23206 مليون ل.س عام 2000 لتصل إلى 185618 مليون ل.س عام 2010، بزيادة قدرها نحو أربعة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو 22%， وقد أسهم نمو ودائع القطاع الأجنبي بالمتوسط بنحو 14% من إجمالي الزيادة الحاصلة

في إجمالي الودائع خلال الفترة 2000-2010. وقد طرأ انخفاض واضح في ودائع القطاع المصرفي بالعملة الأجنبية في عام 2009 ليبلغ 192634 مليون ل.س مقارنة مع 210657 مليون ل.س عام 2008 وقد كان معدل النمو سلبياً بلغ نحو -9%. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في ودائع القطاع الأجنبي لإجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في سوريا عام 2009 مقارنة بعام 2008 بنسبة 4% بما يأتي:

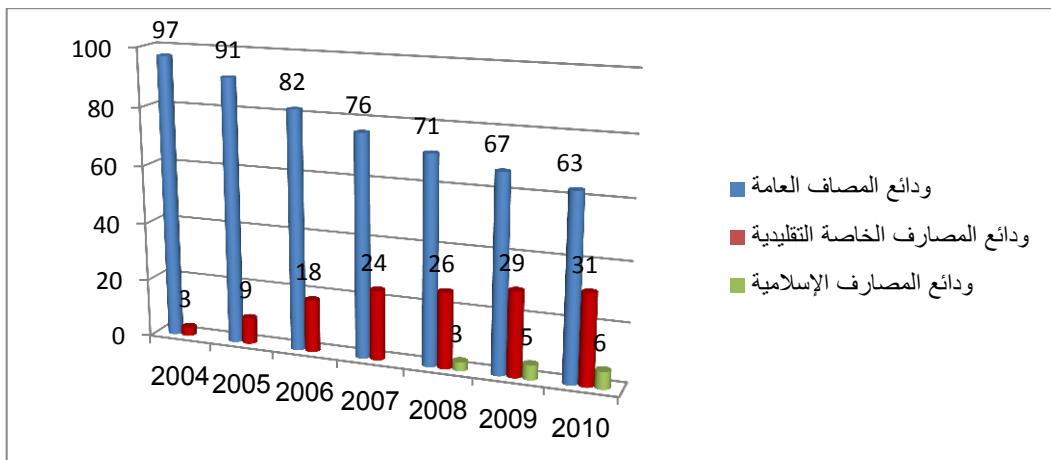
- الانخفاض في أسعار الفائدة على العملات الأجنبية نتيجة الأزمة المالية العالمية خلال العام 2008 وعام 2009، مما أدى إلى تردد المصارف في استقبال الإيداعات بالعملة الأجنبية والتحول للإيداعات بالليرة السورية. (الميداني، 2010)
 - تطبيق جهات القطاع العام للآلية الجديدة في إدارة القطع الأجنبي بحيث يجب عليهم بيع حساباتهم بالقطع الأجنبي لمصرف سوريا المركزي مقابل تعهد المصرف المركزي بتأمين احتياجات هذه الجهات من القطع الأجنبي عند الطلب. مما أدى إلى انخفاض واضح في ودائع القطاع الأجنبي لدى المصارف العامة بنسبة تصل إلى 40-4%. (تقرير التطورات النقدية، 2009)
 - تراجع إنتاج وتصدير النفط السوري حيث بلغ إنتاج النفط 625200 برميل/ يوم في عام 2002 في حين تراجع إلى 368000 برميل/ يوم في عام 2009. (الخطة الخمسية العاشرة، 2010)
 - تراجع التصدير في سوريا مقابل زيادة حجم الاستيراد حيث وصلت إجمالي الصادرات السورية إلى 569063 مليون ل.س عام 2010 في حين بلغت المستورادات السورية 812208 مليون ل.س.
- (المجموعة الإحصائية السورية، 2010)

ونمت إجمالي ودائع القطاع المصرفي من 670 مليار ل.س عام 2004 لتصل إلى 1381 مليار ل.س عام 2010 أي بنسبة 106%. يظهر الجدول 4-8 والشكل البياني 4-5 تطور إجمالي الودائع لدى المصارف العامة والخاصة خلال السنوات 2001-2010

الجدول 4-8: تطور إجمالي الودائع وتوزعها حسب المصارف خلال الفترة (2001-2010) المبالغ بالملايين

معدل نمو % (3)	نسبة (3) إلى % (1)	نسبة (3) إلى % (2)	نسبة (2) إلى % (1)	مصارف إسلامية	مصارف خاصة تقليدية (3)	مصارف عامة	إجمالي الودائع (2)	الناتج المحلي الإجمالي (1)	العام
-	-	-	48	-	-	469883	469883	974000	2001
-	-	-	56	-	-	571834	571834	1016500	2002
-	-	-	58	-	-	618199	618199	1074200	2003
-	2	3	53	-	19988	649673	669661	1266900	2004
235	4	9	49	-	66876	665607	732483	1506400	2005
117	9	18	47	-	144952	653022	797974	1705000	2006
55	11	24	45	-	224465	693137	917602	2017800	2007
21	12	26	46	34618	270699	755995	1061312	2291500	2008
26	14	29	47	56243	340243	795135	1191621	2513000	2009
27	16	31	51	78770	430930	871558	1381258	2714000	2010

المصدر: (النشرات الربعية، 2010-2000)



الشكل 4-5: توزع الودائع حسب نوع المصرف خلال الفترة 2004-2010

نلاحظ من خلال الجدول 4-8 أن ودائع المصارف الخاصة التقليدية قد ازدادت من 19988 مليون ل.س عام 2004 لتصل إلى 430930 مليون ل.س عام 2010 بزيادة قدرها 22 ضعفاً، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 80%， حيث ساهمت ودائع المصارف الخاصة التقليدية بالمتوسط بنحو 20% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال الفترة 2004-2010.

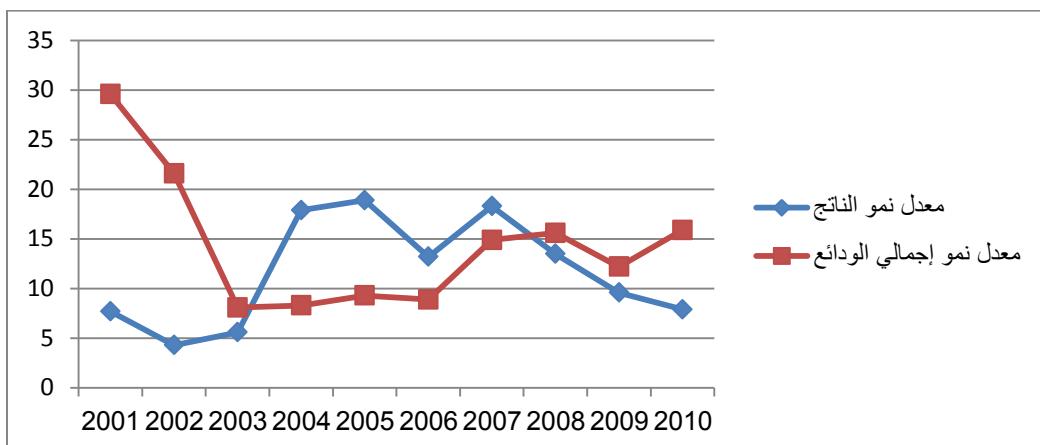
في حين ازدادت ودائع المصارف العامة من 469883 مليون ل.س عام 2001 لتصل إلى 871558 مليون ل.س عام 2010 بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 10%. لقد أسهم نمو ودائع المصارف العامة بالمتوسط بنحو 85% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال الفترة 2001-2010.

أما المصارف الخاصة الإسلامية فقد ازدادت ودائعها من 34618 مليون ل.س عام 2008 لتصل إلى 78770 مليون ل.س عام 2010، أي بنسبة نمو بلغت نحو 51% ليكون حجم إسهامها في إجمالي ودائع القطاع المصرفي نحو 5%.

ويمكن تفسير معدلات النمو المرتفعة في ودائع المصارف الخاصة السورية مقارنة بالمصارف العامة السورية خلال مرحلة وجود المصارف الخاصة في السوق السورية، نتيجة تمكن المصارف الخاصة من استقطاب عملاء جدد لم تكن تتعامل مع المصارف العامة، فضلاً عن قدرتها على جذب رؤوس الأموال المودعة في الخارج، وقدرتها على تخفيف الروتين والبيروقراطية وتتوسيع الخدمات المصرفية ولا سيما أن حجم الودائع يرتبط في كثير من الأحيان بطبيعة المودعين الذين يتعاملون مع المصارف ونوعية الخدمات التي ينتظرونها المودعين من المصارف.

كما نلاحظ من الجدول 4-8 العلاقة بين نمو إجمالي الودائع بالليرة السورية لدى القطاع المصرفي ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2010. حيث تطورت نسبة إجمالي الودائع بالليرة السورية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل متذبذب خلال الفترة 2001-2010 لتبلغ بالمتوسط خلال هذه الفترة نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة

بنسبة الودائع بالعملة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية في بعض الدول العربية في عام 2008 (227% لبنان، 106% الأردن، 91% الإمارات، 84% المغرب، 84% البحرين). (التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2009) وهذا إن دل على شيء فهو يدل على انخفاض نسبة الوعي المصرفية لدى السوريين بالمقارنة مع الدول الأخرى ولا سيما العربية وقد يكون سببه قلة المدخرات. يمكن تمثيل تطور معدلات نمو إجمالي الودائع والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2010 بيانياً بالشكل 4-6



الشكل 4-6: تطور معدلات نمو إجمالي الودائع والناتج المحلي الإجمالي (2001-2010)

٤-١-٦ على صعيد تطور حجم القروض والتسليفات الممنوحة:

شهدت معدلات نمو القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2001-2010. حيث ازدادت القروض والتسليفات من 78737 مليون ل.س عام 2001 لتصل إلى 613078 مليون ل.س عام 2010، وبزيادة قدرها ثمانية أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 24%. وهو ما يعكس إلى حد كبير توجهات الحكومة نحو تشجيع القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، فضلاً عن توجه السلطة النقدية وزيادة دورها من خلال حث القطاع المصرفية على توظيف أمواله داخل قطر وتخفيف نسبة التوظيفات في الخارج. ويبيّن الجدول 4-9 تطور إجمالي القروض والتسليفات خلال الفترة 2001-2010.

الجدول 4-9: تطور إجمالي القروض والتسليفات حسب المصرف خلال الفترة (2001-2010) المبالغ بملايين الليرات السورية

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	الناتج المحلي الإجمالي (1)
2714000	2513000	2291500	2017800	1705000	1506400	1266900	1074200	1016500	97400	معدل نمو (1)
8	10	14	18	13	19	18	6	4	10	%
613078	494964	389342	237397	219335	205474	143362	109403	83935	78737	القروض والتسليفات (2)
24	27	64	8	7	43	31	30	7	3	%
381041	325364	265041	169951	183920	188421	138955	109403	83935	78737	مصارف عامة (3)
17	23	56	-8	-2	36	27	30	7	3	%
197158	148269	110125	67446	35415	17053	4407	-	-	-	مصارف خاصة (4)
33	35	63	90	108	287	-	-	-	-	%
34879	21331	14176	-	-	-	-	-	-	-	مصارف إسلامية (5)
64	50	-	-	-	-	-	-	-	-	%
62	66	68	72	84	92	97	100	100	100	نسبة (3) إلى (2)
32	30	28	28	16	8	3	-	-	-	نسبة (4) إلى (2)
6	4	4	-	-	-	-	-	-	-	نسبة (5) إلى (2)
23	20	17	12	13	14	11	10	8	8	نسبة (2) إلى (1)
14	13	12	8	11	13	11	10	8	8	نسبة (3) إلى (1)
7	6	5	3	2	1	0	-	-	-	نسبة (4) إلى (1)
1	1	1	-	-	-	-	-	-	-	نسبة (5) إلى (1)

المصدر: (النشرات الربعية، 2010-2001)

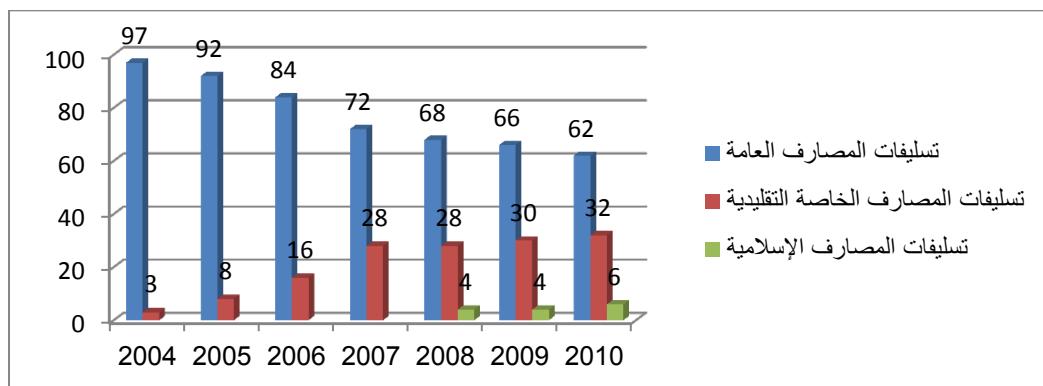
نلاحظ من الجدول 4-9 أن القروض والتسليفات المنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة التقليدية قد ازدادت خلال الفترة 2004-2010 من 4407 مليون ل.س عام 2004 لتصل إلى 197158 مليون ل.س عام 2010، بزيادة قدرها 34 ضعفاً، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 103%. وقد أسممت القروض والتسليفات المنوحة للقطاع الخاص من المصارف الخاصة التقليدية بالمتوسط بنحو 21% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي القروض والتسليفات خلال المرحلة 2010-2004.

في حين ازدادت القروض والتسليفات المنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف العامة خلال المرحلة 2001-2010 من 78737 مليون ل.س عام 2001 لتصل إلى 381041 مليون ل.س عام 2010 بزيادة قدرها ضعفان فقط، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 19%. وقد أسممت القروض المنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف العامة بالمتوسط بنحو 84% من إجمالي الزيادة الحاصلة

في إجمالي القروض والتسليفات خلال المرحلة 2001-2010، ولكن بالمقابل نلاحظ أيضاً تراجع حصة المصارف العامة في سوق التسهيلات الإنثانية المباشرة مع دخول المصارف الخاصة عام 2004 إذ تراجعت من 97% عام 2004 لتصل إلى 62% عام 2010، ولكن المصارف العامة ما زالت تستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم في سوريا حتى تاريخه.

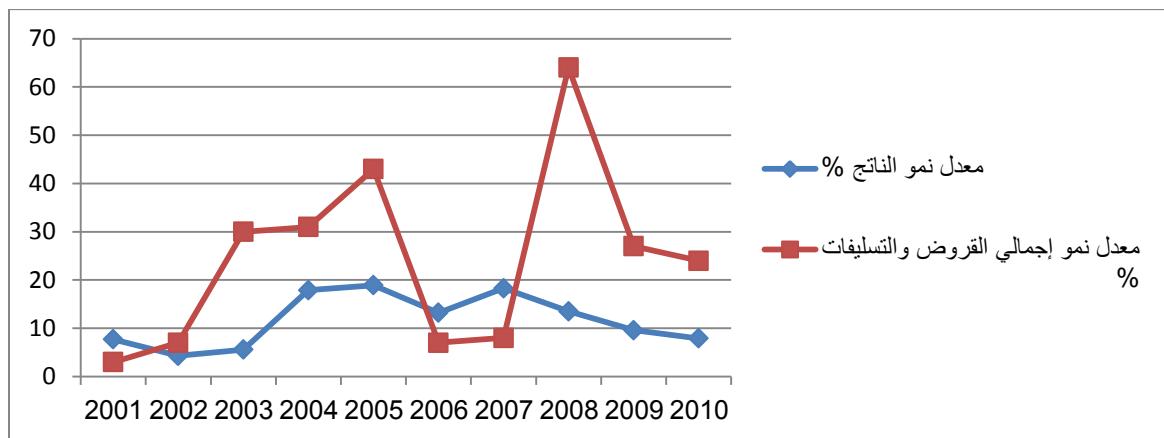
أما المصارف الخاصة الإسلامية فقد ازداد حجم التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من 14176 مليون ل.س عام 2008 لتصل إلى 34879 مليون ل.س عام 2010، أي بنسبة نمو بلغت بالمتوسط نحو 57%， ليكون حجم إسهامها في إجمالي القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل القطاع المصرفي في سوريا نحو 5%.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من ازدياد حجم إسهام المصارف الخاصة السورية في إجمالي القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص، إلا أن هذه المصارف غالباً ما تلجأ إلى توظيف أموالها وبنسبة كبيرة في الخارج وهذا يخالف الأنظمة والقوانين، فضلاً عن عدم رغبة المصارف الخاصة بالمخاطرة وتحمل مخاطر القروض حيث تقوم بدراسة ملفات الزبائن بشكل جيد إلا أنها لا تمنح القروض إلا بعد محدود من هؤلاء الزبائن، وغالباً ما تكون طبيعة هذه القروض قصيرة الأجل، ومحجوة لتمويل التجارة والمنتجات الاستهلاكية، وهذا الأمر لا يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك على المصرف المركزي إلزام المصارف الخاصة بتمويل قطاعات الاقتصاد الحقيقي كالصناعة والزراعة لكي تشجع التنمية الاقتصادية.



الشكل 4-7: تطور القروض والتسليفات حسب أنواع المصارف خلال الفترة 2004-2010

ونلاحظ أيضاً من خلال الجدول 4-9 العلاقة بين نمو إجمالي القروض والتسليفات الممنوحة إلى القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي في سوريا ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2010، إذ تطورت نسبة القروض والتسليفات إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح خلال الفترة 2001-2010. وقد ازدادت من 68% عام 2001 لتصل إلى 72% عام 2007 وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه النسبة منخفضة جداً على الرغم من التطور الذي شهدته هذه النسبة في السنوات الأخيرة.



الشكل 4-8: تطور معدلات نمو إجمالي القروض والتسليفات والناتج المحلي الإجمالي
(2010 - 2001)

2-2 أهداف السياسة النقدية في سوريا:

يسعى البنك المركزي إلى رسم سياسة نقدية واضحة المعالم تسهم في زيادة الناتج، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك بهدف التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي، الأمر الذي يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة: (العمار، 2012)

1. استقرار الأسعار والمحافظة على القوة الشرائية لوحدة النقد: وذلك لأن ارتفاع الأسعار (التضخم) يؤدي إلى عدم التأكيد في الاقتصاد وبالتالي كبح النمو الاقتصادي، وينعكس سلباً على عملية صنع القرار لدى المستهلكين ورجال الأعمال والحكومة، حتى إذا كان التضخم موجياً يقود إلى نمو اقتصادي أقل من حالة النمو الذي يحصل من مرحلة الاستقرار الاقتصادي.

2. مكافحة البطالة والتقليل من حدتها عن طريق تعظيم العمالة: حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق ما يسمى بالمعدل الطبيعي للبطالة والذي مازال مجال جدل من حيث مقداره إذ قدره البعض بين 4.5 - 6%.

3. دعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي: إذ أن النمو الاقتصادي ضروري من أجل الارتفاع بمستوى معيشة السكان وهذا مرتبط مع هدف التشغيل المرتفع.

4. استقرار معدل الفائدة: لأن التقلب في أسعار الفائدة يخلق عدم التأكيد حول المستقبل وهذا يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار وقرارات الاستهلاك وقرارات الإنتاج، والمقصود هنا بهذا الهدف ليس الاستقرار السلبي في معدلات الفائدة الذي لا يترافق مع معدلات نمو استثمار مرتفعة.

5. ضمان استقرار أسعار الصرف: يعتبر من الأهداف المناسبة للسياسة النقدية وذلك لأن انخفاض أسعار الصرف قد يقود إلى التضخم وارتفاع أسعار الصرف يجعل الصادرات ذات كلفة عالية مما ينعكس سلباً على صناعة الصادرات ويمكن أن يكون له آثار تضخمية خطيرة، ولا سيما إذا كان الاقتصاد مفتوحاً ويعتمد بنسبة كبيرة على السلع المستوردة.

6. المساهمة في إيجاد سوق نقدی وسوق رأس المال واستقرار هذه الأسواق: ذلك لأن أزمات السوق المالي لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد وهذا ما لاحظناه من أزمة عام 1929 وحتى الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي مازالت نتائجها قائمة سواء في البلد المتقدمة أو البلد النامية ومنها سوريا.

أما في سوريا فقد حدد مجلس النقد والتسييف الذي يتولى مهام وضع السياسة النقدية في سوريا وإدارتها بما ينسجم والتوجهات الاقتصادية العامة للدولة أهداف السياسة النقدية في سوريا بما يأتي: (المادة الأولى من نظام النقد الأساسي، 2002)

- تتميم السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد الوطني.
- المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.
- تحقيق استقرار سعر الصرف.

- توسيع إمكانية استخدام الموارد والطاقات والعمل على إنماء الدخل القومي.

فضلاً عن هذه الأهداف التي تعد أهدافاً نهائية لدينا أهداف وسيطة تتمثل بثلاثة هي العرض النقدي، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، ومن خلال هذه الأهداف الوسيطة التي إذا ما أحسن استخدام أدوات السياسة النقدية بما يتوافق ومتطلبات الاقتصاد الوطني يمكن الإسهام في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية. (حبيب، 2005)

تشهد السياسة النقدية في سوريا تطوراً ملحوظاً بعد عقود طويلة من الجمود من خلال سعيها للانتقال من مرحلة الحياد إلى التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتشغيل والاستهلاك والاستثمار والتسعير ومعدلات التضخم إلى مرحلة إرساء دعائم سياسة نقدية فاعلة تفي باحتياجات اقتصاد السوق، من خلال تعديل قوى العرض والطلب في عملية التسعير، وسعيها لتحقيق المنافسة الكاملة كشرط لازم وغير كافٍ لأعمال منظومة اقتصاد السوق.

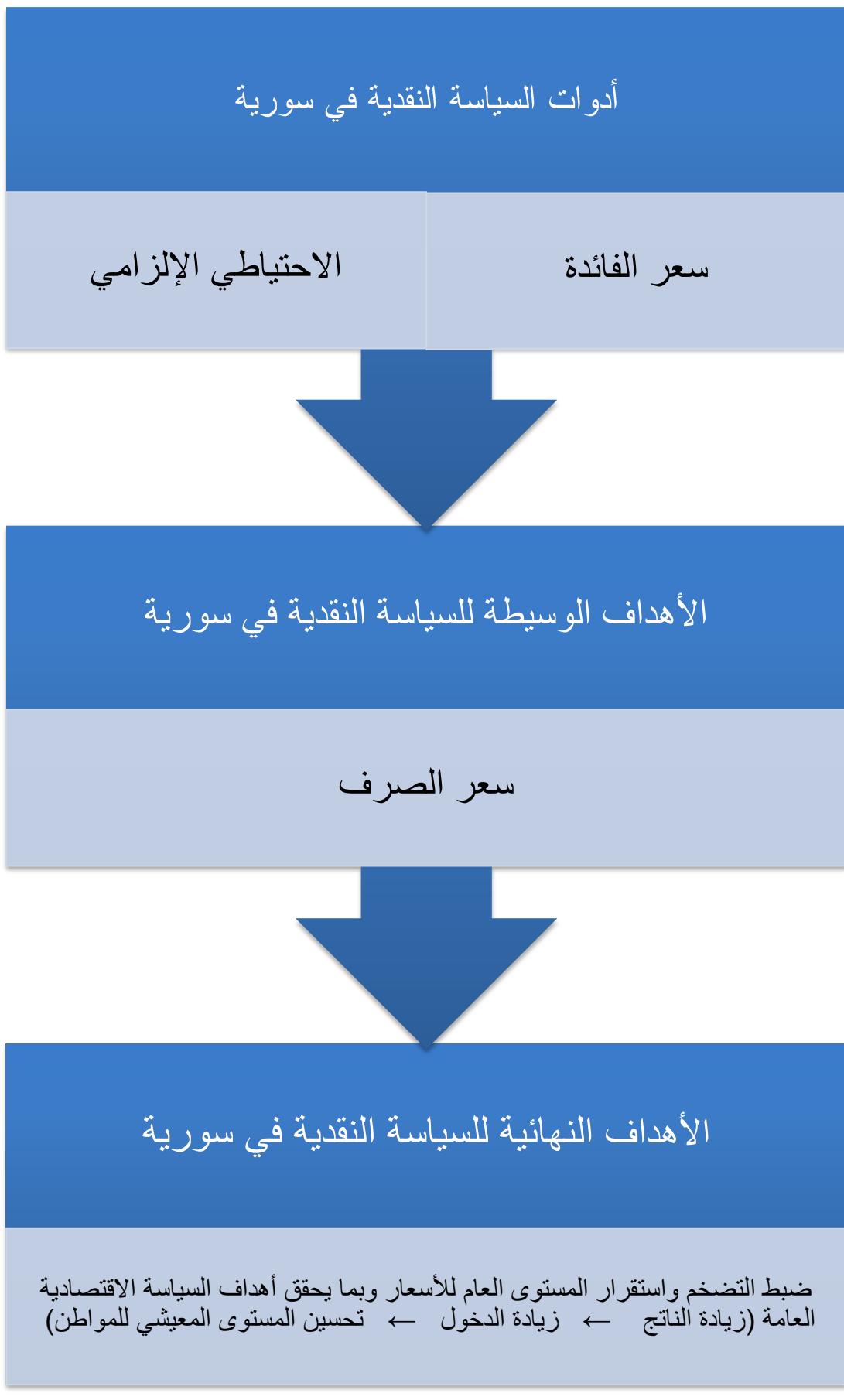
ومن هنا سعت السلطات النقدية في سوريا مع بداية عام 2005 إلى وضع أساس متينة للسياسة النقدية لتأخذ دورها الفاعل المؤثر في السياسات الاقتصادية الكلية، تمثل تلك تلك الأساس بما يأتي: (غندور، 2011)

- إرساء دعائم بنك مرکزي سوريا يتمتع بالاستقلالية التامة التي تمكنه من تنظيم عملية الإصدار النقدي وإدارة السياسة النقدية في سوريا بالشكل الأمثل بما يمكنه من تحقيق الاستقرار النقدي. فضلاً عن قيامه بوظيفة الرقابة والإشراف على المصارف وتنظيم أعمالها، بما يمكنه من تحقيق الاستقرار المصرفي. وعلى اعتبار أن الاستقرار النقدي والاستقرار المصرفي هما وجهان لعملة واحدة، إذ يتبنى أحدث المعايير الدولية في مجال الرقابة المصرفية، وهو إطار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر كإطار رقابي، على اعتبار أن إطار بازل

بحد ذاته هو إطار لإدارة المخاطر من جهة، وإطار لأعمال منظومة الحكم المؤسسي بمحاورها الثلاثة (مسألة المسؤولية، والشفافية، والإفصاح) من جهة ثانية.

- إنجاز منظومة مصرافية متكاملة تقوم على أحدث الممارسات في مجال العمل المصرفي، على اعتبار أن القطاع المصرفي يشكل إحدى القنوات الرئيسية لنقل آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي لتحقيق الأهداف المرجوة منها في مجال التوظف والنمو.

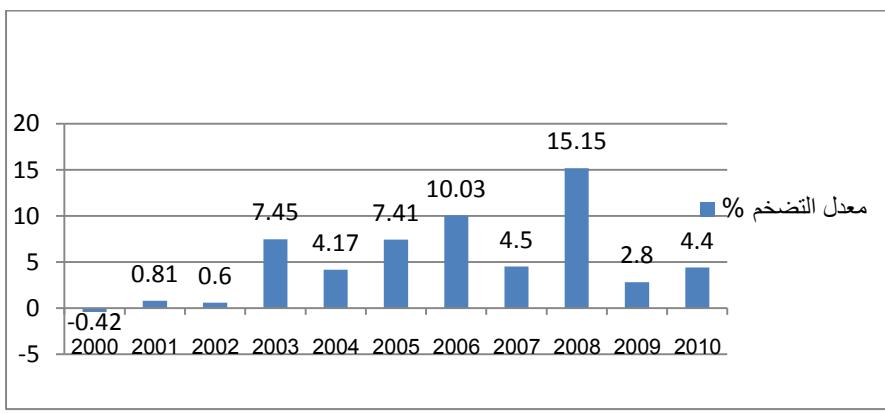
عمدت السياسة النقدية في سوريا إلى تحقيق أهدافها من خلال دراسة الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية (سعر الصرف)، ودراسة أدوات السياسة النقدية المستخدمة على المستوى العملي (سعر الفائدة، والاحتياطي الإلزامي)، ومدى فاعلية كل منها في تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية (ضبط التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار). ويبين الشكل 4-9 استراتيجية عمل السياسة النقدية في سوريا.



الشكل 4-9: استراتيجية السياسة النقدية في سوريا

الأهداف النهائية للسياسة النقدية في سوريا:

اعتمدت السياسة النقدية في سوريا على هدف نهائي معلن وهو ضبط التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار. (تقرير التطورات النقدية، 2009) كما اعتمدت أهداف فرعية تتمثل في العمل على تحقيق استقرار سعر الصرف بما يسهم في ضبط معدلات التضخم، ويدعم استقرار ميزان المدفوعات، والعمل على تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد الوطني، فضلاً عن تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. على الرغم من توجهات السياسة النقدية في سوريا الرامية إلى ضبط معدلات التضخم في سوريا إلا أن هذا المعدل واصل ارتفاعه عاماً بعد عام. يوضح الشكل البياني 4-10 تطور معدلات التضخم السنوية في سوريا خلال السنوات 2000-2010.



الشكل 4-10: تطور معدلات التضخم في سوريا خلال الفترة (2000-2010)

يتضح من الشكل البياني أعلى ارتفاع معدل التضخم بشكل غير منتظم خلال السنوات 2000-2010. إذ ارتفع معدل التضخم في سوريا من 0.81% عام 2001 ليصل إلى 7.5% عام 2003-2006 على التوالي. ويمكن تفسير ذلك نتيجة ارتفاع حجم الطلب على السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الرواتب والأجور التي قامت بها الحكومة مررتين في عامي 2000-2002، فضلاً عن تعديل الحدود الدنيا والقصوى لفئات الأجراء جميعها عام 2005، كما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم أيضاً ارتفاع أعداد اللاجئين العراقيين في سوريا بدءاً من العام 2004. من ناحية أخرى نلاحظ أن معدل التضخم قد شهد انخفاضاً واضحاً خلال عام 2009 ليصل إلى 2.8% فقط مقارنة مع 15.2% عام 2008، ويعود ذلك انعكاساً للانخفاض المتراكم في الأسعار العالمية للمواد الأساسية (الغذاء والطاقة) منذ النصف الثاني من عام 2008، وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العالمية في عام 2009، يضاف إلى ذلك انخفاض السعر الإداري لمادة المازوت في سوريا من 25 ل.س لليتر إلى 20 ل.س لليتر الواحد في عام 2009. (تقرير التضخم، 2010)

الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في سوريا:

تقوم استراتيجية السياسة النقدية في مصرف سوريا المركزي على تبني هدف نهائي طويلاً المدى يتمثل بالعمل على استقرار الأسعار، واستهداف سعر الصرف على المدى المتوسط وصولاً لتحقيق الهدف النهائي، إلى جانب تعديل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

إن اختيار هدف سعر الصرف باعتباره هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية يستند إلى فعالية وقوة قناعة سعر الصرف. لقد أثبت الدليل التجريبي بأن انتقال التغيرات في الأسعار العالمية وتغيرات سعر صرف الليرة السورية إلى التضخم المحلي لا يزال مرتفعاً. يعني ذلك أن أي انخفاض في سعر صرف الليرة السورية سوف ينتج عنه ارتفاع مماثل في معدل التضخم. وهذا ما يجعل من المنطقي أن تركز استراتيجية السياسة النقدية في سوريا على الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية لليرة السورية، وهو ما دفع إلى جعل سعر الصرف الهدف الوسيط للسياسة النقدية (المثبت الاسمي) وإعطائه هذا الدور المحوري ضمن استراتيجية السياسة النقدية.

اتبعت سوريا سياسة ثبات سعر الصرف منذ عام 1963 حتى عام 1981، حيث كان سعر الصرف الأجنبي مقابل الليرة السورية يتحدد بشكل رسمي عن طريق قرارات إدارية وبمعزل عن الظروف الاقتصادية السائدة. (الحوراني، 1995)

حيث أن ترتيبات الصرف التي اتخذها مصرف سوريا المركزي منذ إحداثه وحتى الأمس القريب هي اعتماد سعر ثابت بين الليرة السورية والدولار الأمريكي يتم بعدها احتساب أسعار صرف العملات الأجنبية الأخرى بالليرات السورية على أساس سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه تلك العملات في أسواق الصرف العالمية. وكان إذا طرأ تبدل كبير في سعر الصرف الثابت للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية يعرض الأمر على مجلس النقد والتسليف الذي يقوم بتقديم المقترفات المناسبة إلى اللجنة الاقتصادية، وهي بدورها تتخذ التوصيات المناسبة وترفعها إلى رئيس مجلس الوزراء حيث يتم بموافقتها تحديد السعر الثابت الجديد للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية والذي كان يراعى في تحديده غالباً السعر الفعلي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية في الأسواق الحرة (مصرف سوريا المركزي، 2007)

كانت سوريا قد عملت بنظام تعدد أسعار الصرف منذ 22/4/1981 حينما أحدثت السوق الموازية للقطع الأجنبي، وقد كانت الغاية من هذا النظام تحقيق الأهداف التالية: (كنعان، 1999)

1. توفير السيولة اللازمة من القطع الأجنبي وذلك لتمويل المستوردات.
2. الحفاظ على استقرار الأسعار الداخلية.
3. تخفيض تكاليف الصناعة الوطنية ورفع قدرتها على المنافسة في السوق الدولية.
4. تشجيع التصدير من خلال اعتماد سعر خاص بدولار التصدير.

حيث بلغ عدد أسعار الصرف المعمول بها في سورية حتى نهاية الثمانينات تسعة أسعار. مع نهاية التسعينيات لجأت الحكومة إلى تقليص عدد أسعار الصرف ليصل إلى خمسة أسعار هي: السعر الرسمي، دولار التصدير، سعر الأسواق المجاورة، الدولار الجمركي، سعر القطاع العام والحسابات الحكومية. (شجاع، 2007)

واستمر العمل بنظام تعدد أسعار الصرف حتى عام 2006 حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5787) تاريخ 20/12/2006 القاضي بتوحيد أسعار الصرف المطبقة على عمليات الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص في نشرة أسعار صرف واحدة للعملات هي نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي. كما صدر القرار رقم (3424) تاريخ 15/8/2007 والذي تم بموجبه فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي وربطها بسلة عملات حقوق السحب الخاصة. تتتألف هذه السلة حالياً من اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي. إن الهدف الأساسي من ذلك القرار هو التخلص من المشكلة الأساسية لربط العملة الوطنية بعملة واحدة وهي أن الدولة ستكون عرضة لتقلبات سعر صرف عملة الربط (وهي غالباً الدولار)، لذلك فإن تبني سلة تعكس هيكلية ميزان المدفوعات سيكون ذو آثار إيجابية من حيث تخفيف حدة التقلبات بين أسعار صرف العملات الرئيسية.

من خلال هذا العرض لنطور المراحل التي مررت بها سياسة سعر الصرف في سورية يتضح أن السلطات النقدية في سورية تمكنت من تحقيق هدفها بتأمين استقرار سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية على الرغم من الضغوط الشديدة التي أدت إلى هبوط سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في نهاية عام 2005، والذي كان نتيجة للأزمات الحاكمة في الدول المجاورة والضغوطات السياسية على سورية حينها، الأمر الذي أدى إلى ازدياد حجم الطلب على القطع الأجنبي مقابل انخفاض حجم الطلب على الليرة السورية، مما أدى إلى زيادة عرض الليرة السورية بشكل كبير، كان ذلك نتيجة انخفاض حجم التحويلات من الخارج، وازدياد الأموال السورية المتوجهة نحو الخارج.

2- أدوات السياسة النقدية في سورية:

تستخدم المصارف المركزية مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة*في إدارتها لسياستها النقدية والرقابة على المصارف.

* تتمثل الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بالقرارات والتعاميم المباشرة التي تصدرها السلطات النقدية في إطار إدارتها للسياسة النقدية والرقابة على المصارف .

** تتمثل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في ثلاثة أدوات هي (عمليات إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، والاحتياطي الإلزامي).

أما مصرف سوريا المركزي فإنه يعتمد في إدارته للسياسة النقدية والرقابة على المصادر في سورية من الناحية العملية على استخدام بعض الأدوات غير المباشرة المتمثلة بشكل رئيسي في التحديد الإداري لمعدلات الفائدة الدائنة في السوق، فضلاً عن تطبيق متطلبات الاحتياطي الإلزامي*** و فيما يأتي استعراض لهذه الأدوات:

2-3-1 سياسة أسعار الفائدة

يعد سعر الفائدة أحد الأهداف الوسيطة المهمة للسياسة النقدية في تحقيق أهدافها النهائية. إلا أن قيام مصرف سوريا المركزي بتحديد سعر الفائدة الدائنة إدارياً شكل من سعر الفائدة إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة السياسة النقدية والرقابة على المصادر في سوريا.

ولدى تتبع تطور سياسة سعر الفائدة في سوريا يمكننا تقسيم المراحل التي مررت بها سياسة سعر الفائدة في سوريا إلى مرحلتين رئيسيتين:

* أما بالنسبة إلى الأدوات غير المباشرة الأخرى للسياسة النقدية في سورية والمتمثلة في:
 سعر الخصم: على الرغم من أن هذه الأداة تعد من أكثر الأدوات أهمية من حيث تأثيرها في الانتظام المصرفي، إلا أنها ما زالت هذه الأداة في سوريا تقتصر فقط على عمليات إقراض حصرية لبعض المصادر العامة بغرض توفير التمويل غير المباشر للحكومة لشراء بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقطن والحبوب، ومن ثم لا يمكن عد سياسة سعر الخصم المتتبعة حالياً في سوريا أداة نقدية فاعلة بيد السلطات النقدية في سوريا في إدارتها للسياسة النقدية والرقابة على المصادر.

أما بالنسبة إلى عمليات السوق المفتوحة فعلى الرغم من إصدار المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007 الخاص بإصدار الأوراق المالية الحكومية وتسييد الدين العام، وكذلك توجيهات الخطة الخمسية العاشرة (انظر الفصل الخامس من الخطة) بتحويل 330 مليار من الدين العام للمصرف المركزي بسندات وأذون خزينة قابلة للتداول، بهدف تمكين مصرف سوريا المركزي من استعمال هذه الأداة في إدارة فوائض السيولة لدى القطاع المصرفي والسوق النقدية بهدف التأثير الفعال في المؤشرات النقدية، إلا أنه لم يتم إلى الآن طرح أية أوراق مالية حكومية بشكل واضح للاعتماد عليها في عمليات السوق المفتوحة، ومن ثم ما زالت هذه الأداة المهمة جداً في إدارة السيولة وتوفير مصادر أموال إضافية لتمويل عجوزات الموازنة العامة للدولة غير مستغلة من قبل السلطات النقدية في سوريا في إدارتها للسياسة النقدية والرقابة على المصادر.

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي سبقت صدور قانون النقد الأساسي

اتبعت سورية سياسة تثبيت أسعار الفائدة منذ عام 1980 حتى عام 2002 ليراوح بين 7-9%， على الرغم من الظروف الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد السوري خلال تلك المرحلة، مما أدى إلى حدوث اختلالات هيكلية كبيرة في الاقتصاد. (كنعان، 1999)

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تلت صدور قانون النقد الأساسي

بعد صدور قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، وتفعيل مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بدأت السلطات النقدية في سورية بتحريك معدلات الفائدة أكثر من مرة بعد أن بقيت ثابتة عدة عقود بهدف استخدام هذه الأداة المهمة للسياسة النقدية في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم وأسعار الصرف، بغية تحقيق الأهداف النهاية للسياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم.

تعدُّ قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأسعار الفائدة أحد المحددات الرئيسية للسياسة النقدية، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذه القرارات في دعم قيمة الليرة السورية محلياً وخارجياً وتشجيع الأدخار والاستثمار. فعلى صعيد القطاع المصرفي، فإن الهدف الرئيسي لقرارات أسعار الفائدة تتمثل في إعادة هيكلة ودائع الليرة السورية باتجاه الودائع طويلة الأجل نسبياً تتناسب مع العائد عليها، ويتمثل الإطار الحالي لسياسة أسعار الفائدة المطبقة من قبل مصرف سورية المركزي بما يأتي:

1- الفائدة المدينة (الفائدة على الإقراض):

أصدر مجلس النقد والتسليف عدة قرارات بتحريك معدلات الفائدة المدينة جاءت كما يأتي:

- القرار رقم 4 / م ن تاريخ 2003/5/28:

الذي قضى بتخفيض معدلات الفائدة المدينة لدى المصارف جميعها بمقدار 1.5% عن مستوياتها السائدة.

- القرار رقم 216 / م ن / ب 4 تاريخ 2006/8/16:

الذي قضى بتحرير أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف بشكل كامل، إذ أصبح كل مصرف عامل في السوق السورية قادرًا على تحديد أسعار الفائدة على قروضه بناءً على تكلفة الأموال لديه واستراتيجيته التمويلية المستهدفة في ظل تنافسية السوق. ويهدف هذا القرار إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وزيادة حجم التسليفات المصرفية المنوحة للقطاعات الاقتصادية المنتجة ولا سيما الزراعة والصناعة، فضلاً عن رفع مستوى المنافسة المصرفية.

2- الفائدة الدائنة (الفائدة على الودائع):

يقوم مصرف سوريا المركزي بتحديد أسعار الفوائد الدائنة إدارياً، إذ يتم تغيير هذه الأسعار وفق متطلبات الظروف الاقتصادية، وقد أصدر مجلس النقد والتسليف عدة قرارات بتحريك معدلات الفوائد الدائنة جاءت كما يأتي:

أ- القرارات التي اتجهت نحو تخفيض معدلات الفائدة الدائنة:

- القرار رقم 4 / م ن تاريخ 2003/5/28:

الذي قضى بتخفيض معدلات الفائدة الدائنة (على الحسابات الجارية وتحت الطلب) لدى المصارف جميعها بمقدار 1% عن مستوياتها السائدة.

- القرار رقم 39 / م ن تاريخ 2003/12/3:

الذي قضى بتخفيض آخر لمعدلات الفوائد الدائنة على أن يعد هذا القرار نافذاً منذ 2004/1/1. ويؤخذ على القرارات السابقين بأنهما غير منسجمين مع الظروف الاقتصادية، إذ وصلت معدلات التضخم إلى نحو 7.45% عام 2003، وكان من المفترض أن يتم رفع معدلات الفائدة على الإيداعات وليس خفضها، مما يساعد السلطات النقدية على الحد من التوسع في حجم الكتلة النقدية في السوق التي كان يتوجه جزء كبير منها نحو المضاربات العقارية، مما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم بشكل أكبر.

- القرار رقم 43 / م ن تاريخ 2004/1/5:

الذي قضى بإلغاء القرار السابق رقم 39 / م ن، إذ أعاد النظر بمعدلات الفائدة الدائنة وعددها معدلات دنيا مع السماح لإدارات المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى قدره 1%， أي إنه عاد ورفع معدلات الفوائد الدائنة من جديد.

ب- القرارات التي اتجهت نحو إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع طويلة الأجل:

وقد صدرت غالبية هذه القرارات في عام 2005 وهي القرارات ذوات الأرقام: (119)، (160)، (172)، (174). أما الهدف الرئيس الثاني لقرارات أسعار الفائدة فهو على صعيد الاقتصاد الكلي يتمثل بدعم الطلب على الليرة السورية مقابل الطلب على العملات الأجنبية، من خلال الحفاظ على معدل فائدة أعلى على ودائع الليرة السورية كأحد محددات الطلب عليها.

أما بالنسبة لقرارات مجلس النقد والتسليف في الأعوام الأخيرة 2008، 2009، 2010، وهي القرارات رقم (393) بتاريخ 2008/5/5، والقرار رقم (462) بتاريخ 2009/1/31، والقرار رقم (698) بتاريخ 2010/8/24، والقرار رقم (728) بتاريخ 2010/12/28 والتي تعد استكمالاً للقرارات السابقة، فقد خفضت تدريجياً أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية بهدف خفض كلفة الإقراض وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مع الحفاظ على معدلات تشجيعية للإدخار الوطني.

وفيما يلي يبين الجدول 4-10 قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأسعار الفائدة على الليرة السورية وهدف هذه القرارات وأثرها من خلال مؤشرات تحقق الهدف.

الجدول 4-10: قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأسعار الفائدة على الليرة السورية (2005-2010)

القرار	فترة النفاذ	مضمون القرار	هدف القرار ومؤشرات تحقيق الهدف
القرار رقم 119 بتاريخ 2005/3/9	من 2005/4/2 إلى 2005/9/30	<ul style="list-style-type: none"> تحدد أسعار الفائدة الدائنة سنويًا: • الحسابات الجارية: 1.5%. • حسابات التوفير: <ul style="list-style-type: none"> • للمبالغ حتى مليون ليرة سورية 5%. • للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية 4%. • الودائع لأجل: <ul style="list-style-type: none"> • لأجل مختلفة لا تتجاوز السنة الواحدة 5.5%. • لما يزيد عن السنة 7%. • شهادات الاستثمار: 7.5%. 	<p>يهدف إلى تعديل هيكلية الودائع باتجاه الودائع طويلة الأجل وذلك من خلال تصحيح هيكلية معدلات الفائدة الدائنة، لتصبح أكثر ملائمة مع التمويل الاستثماري المنووح من المصارف لقطاعات الاقتصاد المختلفة.</p>
القرار رقم 160 بتاريخ 2005/9/18	من 2005/10/1 إلى 2005/11/30	<ul style="list-style-type: none"> تحدد أسعار الفائدة الدائنة سنويًا: • الحسابات الجارية: 1%. • حسابات التوفير: <ul style="list-style-type: none"> • للمبالغ حتى مليون ليرة سورية 5%. • للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية 3%. • الودائع لأجل: <ul style="list-style-type: none"> • شهر واحد، ثلاثة أشهر، ستة أشهر [6.5%-6.5%]، سنة فما فوق .7%. • شهادات الاستثمار: 7.5%. 	<p>يهدف إلى استكمال آلية تصحيح هيكل الفوائد المصرفية، كما في القرار السابق، وجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتطور السوق النقدية وإعطاء المصارف حيزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة لديها.</p>
القرار رقم 172 بتاريخ 2005/11/14	من 2005/12/1 إلى 2005/12/9	<ul style="list-style-type: none"> رفع الفائدة على الودائع لأجل، لتصبح أعلى من باقي المعدلات في هيكلية الفوائد المصرفية، وتحدد أسعار الفائدة الدائنة سنويًا كما يلي: • الحسابات الجارية: 1%. • حسابات التوفير: <ul style="list-style-type: none"> • للمبالغ حتى مليون ليرة سورية 5%. • للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية 3%. • الودائع لأجل: <ul style="list-style-type: none"> • شهر واحد، ثلاثة أشهر، ستة أشهر [6%-7%]. • سنة فما فوق 8%. • شهادات الاستثمار: 7.5%. • منح المصارف هامش حركة ±0.5%. 	<p>بهدف دعم الطلب على الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، واستكمال آلية بناء هيكلية منسجمة ومتوازنة تدعم استقرار وثبات مصادر التمويل لدى المصارف.</p>
القرار رقم 174 بتاريخ 2005/12/3	من 2005/12/10 إلى 2008/5/4	<ul style="list-style-type: none"> رفع الفائدة على الودائع لأجل، وتحدد أسعار الفائدة الدائنة سنويًا كما يلي: • الحسابات الجارية: 1%. • حسابات التوفير: <ul style="list-style-type: none"> • للمبالغ حتى مليون ليرة سورية 5%. • للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية 3%. • الودائع لأجل: <ul style="list-style-type: none"> • شهر واحد، ثلاثة أشهر، ستة أشهر [6.5%-8.5%]. • سنة فما فوق 9%. • شهادات الاستثمار: 7.5%. • منح المصارف هامش حركة ±0.5%. 	<p>ويتمدّث القرارات السابقة (119، 160، 172، 174) على مدى السنوات 2005-2010 وحتى الرابع الأول من عام 2011، حيث وصلت حصة الودائع لأجل إلى 43% من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالليرة السورية في نهاية الربع الأول من عام 2011، بالمقارنة مع 4% في نهاية عام 2004.</p>
القرار رقم 298 بتاريخ 2007/6/18		<ul style="list-style-type: none"> تعديل المادة (2) من القرار 174 بحيث تصبح: "يجوز لمجالس إدارات المصارف العاملة تخفيض معدلات الفائدة الدائنة أو رفعها بمقدار (2) بالمائة". 	<p>توسيع هامش المرونة لدى المصارف في تحديد أسعار الفائدة على ودائعها بالليرة السورية لإعطاء المصارف حيزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة لديها. وقد استجابت المصارف بشكل فعال من خلال تحريك أسعار الفائدة على ودائعها ضمن الهامش المتاح بشكل جزئي، أو كلي من قبل بعضها، ضمن معيار ربحية هذه المصارف وكفاءتها.</p>

<p>يهدف إلى تعديل هيكلة الودائع لأجل بالليرة السورية من خلال منح المصرف مرونة أعلى في تحديد أسعارفائدة وداعمه، وقد حدد القرار الفارق بـ%3 ضدان وجود فارق تفضيل لدى المودع بين الودائع قصيرة وطويلة الأجل وذلك لضمان استقرارية جذب المصادر التمويلية للاستثمار. وقد استجابت المصادر من خلال توسيع الفارق بين معدل الفائدة الأنفي والأعلى على الودائع لأجل لديها ليقارب 3%.</p>	<ul style="list-style-type: none"> تحدد أسعار الفائدة الدائنة سنويًا كما يلي: الحسابات الجارية: $1\% \pm .6\%$ الودائع لأجل: $[69\% - 7\%]$ حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ حول هذه المعدلات شريطة أن لا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 63%. ودائع التوفير: 6% مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$. شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد. شهادات الاستثمار: 7%. 	2008/5/5 من 2009/1/30 إلى 2008/5/5	القرار رقم 393 بتاريخ 2008/5/5
<p>يهدف تخفيض كلفة مصادر التمويل والذي يدوره يساهم في تخفيض معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية وبالتالي تحفيز الطلب الكلي، يأتي هذا التوجه بالاتساق مع السياسة الاقتصادية والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار ودعم الصناعة الوطنية من خلال تأمين التمويل اللازم لعملياتها. وقد استجابت المصادر من خلال تخفيض الفائدة على مصادر التمويل الآجلة، رافق ذلك انخفاض طفيف على أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ويعزى انخفاض فعالية الاستجابة لدى المصارف إلى وجود فائض سيولة حال دون تخفيض العائد على الأموال الموظفة لديها وتقليل هامش الربح لديها.</p>	<ul style="list-style-type: none"> تحدد أسعار الفائدة الدائنة سنويًا كما يلي: الحسابات الجارية: $1\% \pm .6\%$ الودائع لأجل: $[68\% - 6\%]$ حسب الآجال، مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ شريطة ألا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 63%. ودائع التوفير: 6% مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$، شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد. ويعامل الفائض عن مليون ليرة في رصيد وديعة التوفير معاملة الحساب الجاري من حيث العائد. شهادات الاستثمار: 6.5%. 	2009/1/31 من 2010/8/23 حتى 2009/1/31	القرار رقم 462 بتاريخ 2009/1/31
<p>يهدف تخفيض كلفة مصادر التمويل والذي يدوره يساهم في تخفيض معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية. وقد استجابت المصادر من خلال تخفيض الفائدة على مصادر التمويل الآجلة، رافق ذلك انخفاض طفيف على أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ويعزى انخفاض فعالية الاستجابة لدى المصارف إلى وجود فائض سيولة حال دون تخفيض العائد على الأموال الموظفة لديها وتقليل هامش الربح لديها.</p>	<ul style="list-style-type: none"> تحدد أسعار الفائدة الدائنة سنويًا كما يلي: الحسابات الجارية: $1\% \pm .6\%$ الودائع لأجل: $[5.5\% - 7.5\%]$ حسب الآجال، مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ شريطة ألا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 3%. ودائع التوفير: 5.5% مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$، شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد. ويعامل الفائض عن مليون ليرة في رصيد وديعة التوفير معاملة الحساب الجاري من حيث العائد. شهادات الاستثمار: 5.5%. 	2010/8/24 من 2010/12/27 حتى 2010/8/24	القرار رقم 698 بتاريخ 2010/8/24
<p>يهدف تخفيض كلفة مصادر التمويل والذي يدوره يساهم في تخفيض معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية وبالتالي تحفيز الطلب الكلي، يأتي هذا التوجه بالاتساق مع السياسة الاقتصادية والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار ودعم الصناعة الوطنية من خلال تأمين التمويل اللازم لعملياتها. وقد استجابت المصادر من خلال تخفيض الفائدة على مصادر التمويل الآجلة، رافق ذلك انخفاض طفيف على أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ويعزى انخفاض فعالية الاستجابة لدى المصارف إلى وجود فائض سيولة حال دون تخفيض العائد على الأموال الموظفة لديها وتقليل هامش الربح لديها.</p>	<ul style="list-style-type: none"> تحدد أسعار الفائدة الدائنة سنويًا كما يلي: الحسابات الجارية: $1\% \pm .6\%$ الودائع لأجل وشهادات الإيداع: $[5\% - 6\%]$ حسب الآجال، مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ شريطة ألا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 3%. ودائع التوفير: 5% مع إعطاء هامش حركة $\pm 1\%$، شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد. ويعامل الفائض عن مليون ليرة في رصيد وديعة التوفير معاملة الحساب الجاري من حيث العائد. شهادات الاستثمار: 5%. 	2010/12/28 من 2011/5/1 حتى 2010/12/28	القرار رقم 728 بتاريخ 2010/12/28

المصدر: مصرف سوريا المركزي

نلاحظ مما سبق أنه كان الهدف من هذه القرارات تغيير هيكلية الودائع لتصبح أكثر استقراراً وملازمة مع حاجات الإقراض الاستثماري طويل الأجل، من خلال تخفيض نسبة الحسابات الجارية

وودائع التوفير وزيادة نسبة الودائع لأجل لدى المصارف إلى إجمالي الودائع، وذلك بشكل تدريجي مستمر وعلى عدة مراحل منذ بداية عام 2005 تمهدًا للانتقال التدريجي نحو تحرير الفوائد الدائنة على الودائع بشكل كامل. كما استهدفت القرارات السابقة الحفاظ على استقرار سعر الصرف، وذلك من خلال ضمان هيكلية أسعار فائدة داعمة للعملة المحلية أمام الطلب على القطع الأجنبي، بما يضمن التوجه نحو الادخار بالعملة الوطنية بدلاً من القطع الأجنبي، الأمر الذي يمكن السلطات النقدية من التخفيف من الضغوط التضخمية. هذا فضلاً عن منح المصارف هامش حرية ($\pm 2\%$) في تحديد معدلات الفوائد بما يتناسب وأوضاع السوق التنافسية.

مع العلم فإن عملية تحريك سعر الفائدة صعوباً أو هبوطاً لها آثار سلبية عديدة من أهمها:

- نزوح المدخرات من المصارف للمضاربة بالعقارات.
- قيام المصارف الخاصة باستثمار أموالها في الخارج رغم ارتفاع سعر الفائدة المدينة.
- خروج المدخرات بالقطع الأجنبي على الرغم من السماح بدخول الرساميل الأجنبية وخروجها.

2-3-2 سياسة الاحتياطي الإلزامي

بعد الاحتياطي الإلزامي إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها المصرف المركزي لحماية أموال المودعين في حال تعرض المصرف للمخاطر من جهة، فضلاً عن أهمية هذه الأداة للتحكم في سيولة المصارف من جهة أخرى.

ولدى تتبع تطور سياسة الاحتياطي الإلزامي في سوريا يمكننا تقسيم المراحل التي مررت بها سياسة الاحتياطي الإلزامي في سوريا إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي سبقت صدور قانون النقد الأساسي

حدد مجلس النقد والتسليف نسب الأموال الجاهزة في سوريا لكل مصرف وموجدهاته القابلة للتجهيز من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل قصير (أقل من شهر واحد) بـ(15%). إذ بقيت توزيعات هذه النسبة ثابتة مدة طويلة من الزمن دون أي تغيير، وقد توزعت وفق الشكل الآتي:

- /%5 / أموال جاهزة في المصرف.
- /%2.5 / ودائع احتياطية لدى مصرف سوريا المركزي.
- /%7.5 / توظف في أسناد الدين العام.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تلت صدور قانون النقد الأساسي

حدد قانون مصرف سوريا المركزي ونظام النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 في المادة 99 أنه يحق لمجلس النقد والتسليف أن يحدد النسب التي يجب على المصارف إيداعها لدى مصرف سوريا المركزي من أصل ودائعها الجارية ولأجل والودائع بالعملات الأجنبية.

وعلى ذلك فقد ألزم القرار رقم (72 / م ن / ب4) تاريخ 12/9/2004 المصارف العاملة في سوريا جميعها بتكوين احتياطي إلزامي نقداً لدى مصرف سوريا المركزي نسبته 5% على أنواع

الودائع جميعها (باستثناء ودائع الادخار السكني) دون مراعاة طبيعة الودائع وحجمها وتأثيرها في عملية خلق النقود.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن مصرف سوريا المركزي قام بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (389 / م ن / ب4) تاريخ 5/5/2008 برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 5% إلى 10% كخطوة احترازية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في الربع الأخير من عام 2008. إلا أن ذلك من شأنه إحداث خلل بنوي في السيولة لدى المصارف السورية لأنه يؤدي إلى تجميد 10% من سيولتها دون أي عائد عليها، الأمر الذي يتربّط عليه انخفاض في قدرة المصارف السورية على تلبية الاحتياجات التمويلية الازمة لدفع عملية النمو الاقتصادي. واستجابة لذلك فإن مجلس النقد والتسليف قد أجرى مؤخرًا تعديلاً على القرار الخاص بنسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع، من خلال تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي الناشئ لتصل إلى 5% على جزء من التمويلات التي توجه للقطاع الصناعي والتمويلات المقدمة لكل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع السياحية، والتمويل المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة، والمشاريع الخضراء، فضلاً عن القروض الموجهة لمؤسسة التمويل الصغير، بهدف تشجيع القطاع المصرفي على زيادة القروض المنوحة بفوائد مخفضة تماشياً مع توجهات الحكومة السورية، وبما يسهم في دعم عملية التنمية.

(القرارين 502، 444 / م ن/ب4، 2010)

3- أثر التغيير في السياسة النقدية في سوريا على الإيرادات الضريبية:

تعتمد السياسة النقدية في سوريا في توجهاها على إحداث إصلاحات وتطوير في المنظومة المصرفية والمالية. حيث تبين التجارب أن وجود جهاز مصرفي ومالي متتطور وقوى شرط أساسي للتنمية وأنه لا يمكن تطوير الإنتاج والاستثمار والتصدير كما وكيفاً دون وجود مثل هذا الجهاز. ويطلب تحقيق هذه الشروط حزمة من الإصلاحات يتم تنفيذها على المدى الطويل. وعند إنجاز هذه الإصلاحات وفي الأمد البعيد يمكن لسوريا أن تطمح إلى تحويل أجهزتها المالية والنقدية إلى أجهزة لا تقتصر على السوق السورية بل تشمل السوق الإقليمية العربية.

وقد نجحت الخطة الخمسية التاسعة في تحقيق بعض أهدافها والتي من أهمها تخفيض مستوى التضخم، وتدعم احتياطيات أجنبية هامة لكن جمدت هذه الاحتياطيات دون السعي إلى توظيفها في استثمارات يتعطش لها الاقتصاد الوطني. كما أفلحت الخطة أيضاً إلى حد كبير في العمل على توحيد سعر الصرف وجعله قريباً من الواقع. وسعت السلطة الاقتصادية إلى تعزيز أسس القطاع المالي بإصدار تشريع جديد لهذا الغرض انبثق عنه مجلس النقد والتسليف الذي عهدت إليه مسؤولية السياسة النقدية وتطوير السوق المالية والقطاع المالي بشكل عام. وتم إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي هدفت إلى تعزيز دور المصرف المركزي والمصارف المتخصصة وإلى إحداث سوق الأوراق

المالية والعمل على توفير متطلباتها القانونية والرقابية وإعداد الكوادر الازمة لها. وهدفت الخطة الخمسية العاشرة إلى صياغة وتنفيذ سياسة نقدية تعمل على إعادة الهيكلة المؤسسية والوظيفية وضمان استقلالية مصرف سوريا المركزي. كما هدفت إلى تدريب وإعادة تدريب الكوادر وتأهيلها، وتأسيس المزيد من المصادر والفروع حيث وصل عدد فروع المصادر الحكومية في نهاية عام 2010 إلى (293) فرعاً وعدد فروع المصادر الخاصة إلى (208) فرعاً. وبالتالي شهدت إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي زيادة في حجمها حيث وصلت نسبتها إلى 51% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تم فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية وتم تنظيم وتعزيز الروابط التبادلية بين المصادر وتدعم العمليات المختصة بالتجارة الخارجية، بالإضافة إلى إحلال نظام محاسبى مصرفي دولي محل النظام المحاسبى المعتمد به في المصادر يتم إعداده من قبل مصرف سوريا المركزي وتعديمه على كل المصادر بالتوازى مع تطوير إمكانيات التحليل الاقتصادي والمالي لمصرف المركزي والالتزام بمعايير بازل (1) وبازل (2).

ونظراً لضرورة الانسجام بين السياسيين المالية والنقدية ونتيجة لهذه التطورات التي شهدتها السياسة النقدية في سوريا خلال هذه الفترة فقد انعكس ذلك على الإيرادات الضريبية وهذا واضح من خلال ما دفعته المؤسسات المالية من ضرائب خلال نفس الفترة ويبين الجدول 11-4 تطور الضرائب المدفوعة من قبل المؤسسات المالية خلال الفترة 2001-2010.

الجدول 4-11: تطور ضرائب المؤسسات المالية في سوريا خلال الفترة (2001-2010) المبالغ بالملايين

البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
بيمو السعودى الفرنسي	336	464	260	178	83	-	-	-	-	-
سوريا والمجر	252	248	282	129.5	89	-	-	-	-	-
الدولى للتجارة والتمويل	321	320	270	147	97	-	-	-	-	-
عودة	267	171.5	219	141	36	-	-	-	-	-
ببليسوس	92	87	93.5	23	-	-	-	-	-	-
العربى	159	79	104	72.5	1.5	-	-	-	-	-
سوريا والخليج	49	17	13	16	-	-	-	-	-	-
الأردن	4	35	17	-	-	-	-	-	-	-
فرنسبنك	2	40	19	-	-	-	-	-	-	-
الشرق	45	25	14	-	-	-	-	-	-	-
قطر الوطنى	72	66	-	-	-	-	-	-	-	-
الشام	36	17	13	28	-	-	-	-	-	-
سوريا الدولى	236	143	73	9	-	-	-	-	-	-
البركة	54	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السورية الكويتية للتأمين	2	37.5	9	0.5	-	-	-	-	-	-

29	34	30	18	-	-	-	-	-	-	السورية الوطنية للتأمين
22	18	14	4	0.8	-	-	-	-	-	المشرق العربي للتأمين
28	16	18	13	3	-	-	-	-	-	المتحدة للتأمين
27	13	8	0.75	-	-	-	-	-	-	السورية الدولية (أروب)
3	1.3	0.02	5	-	-	-	-	-	-	الاتحاد التعاوني للتأمين
21	6.5	1	3	-	-	-	-	-	-	العقيقة للتأمين التكاففي
2058	1839	1458	788	310	-	-	-	-	-	المجموع
278428	310626	268825	248561	222697	192535	185505	180411	168239	168204	إجمالي الضرائب
0.74	0.59	0.54	0.32	0.14	-	-	-	-	-	نسبة المجموع إلى إجمالي الضرائب %
11.89	26.14	85.02	153.81	-	-	-	-	-	-	معدل نمو المجموع %
-10.36	15.55	8.15	11.61	15.66	3.79	2.82	7.23	0.02	-	معدل نمو الإجمالي %

المصدر: أرقام الضرائب من موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، إجمالي الضرائب والناتج المحلي الإجمالي من أرقام قطع حسابات الموازنة العامة للدولة، النسب من إعداد الباحثة.

من الجدول السابق نلاحظ تطور حصيلة ضرائب المصارف الخاصة التقليدية وغير التقليدية وشركات التأمين خلال الفترة (2006-2010). فقد تطورت هذه الحصيلة من 310 مليون ل.س عام 2006 حتى وصلت إلى 2058 مليون ل.س عام 2010. أما بالنسبة لمعدل نمو هذه الضرائب فقد وصل في عام 2007 إلى 153.81% و 85.02% في عام 2008 مقارنة مع عامي 2009 و 2010 فقد انخفض إلى حوالي 26.14% و 11.89% على التوالي والسبب في ذلك يعود إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل كبير على القطاع المصرفي والمالي بشكل عام والمصارف الخاصة بشكل خاص.

وعلى الرغم من تطور حصيلة ضرائب المصارف الخاصة التقليدية وغير التقليدية وشركات التأمين وتطور إجمالي الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة (2001-2010) من 168204 مليون ل.س عام 2001 إلى 278428 مليون ل.س عام 2010 وبمعدل نمو سنوي بلغ 5.40% إلا أن نسبة مساهمة حصيلة ضرائب المصارف الخاصة التقليدية وغير التقليدية وشركات التأمين من إجمالي الإيرادات الضريبية في سورية لا تزال ضعيفة جداً حيث بلغت 0.14% في عام 2006 ووصلت إلى أقصاها 0.74% في عام 2010 والسبب في ذلك يعود إلى حالات التهرب الضريبي لا سيما وأن أغلب العبء الضريبي يقع على القطاع العام بينما نجد أن القطاع الخاص يتهرّب

من سداد الضريبة المترتبة عليه علماً أن العبء الضريبي في سوريا لا يشكل إلا نسبة 15%. (العامار، 2012).

اختبار الفرضية الأولى: يوجد علاقة بين تغير الإيرادات الضريبية والتغيرات التي حصلت في السياسة النقدية في سوريا خلال الفترة المدروسة.

لاختبار هذه العلاقة خلال فترة الدراسة قمنا باستخدام أسلوب الانحدار الخطى البسيط لتحليل انحدار المتغير المستقل X (السياسة النقدية) على المتغير التابع Y (الإيرادات الضريبية). وفيما يلى الجدول 4-12 يبين نتائج التحليل الإحصائي وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول 11-4

شرح النتائج:

إن قيمة معامل الارتباط $R_{YX} = 0.892$ وهي معنوية وإن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.795$ ، أي أن الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية تفسر 79.5% من التباين أو الاختلاف في إجمالي الضرائب

الجدول 4-12

1- جدول الارتباط الخطى:

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.892 ^a	.795	.727	17195.373

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

يبين الجدول السابق نتيجة حساب معامل الارتباط R ومعامل التحديد R Square، وكذلك يبين معامل الارتباط الخطى بين X & Y هو 0.892، ومعامل التحديد هو 0.795 أي مدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو 79.5%.

2- جدول تحليل تباين خط الانحدار:

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3.446E9	1	3.446E9	11.654	.042 ^a
Residual	8.870E8	3	2.957E8		
Total	4.333E9	4			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

الجدول أعلاه هو جدول تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط الانحدار للبيانات المعطاة وفرضيته الصفرية تكون: لا يلائم خط الانحدار البيانات المعطاة. ويبيّن هذا الجدول المكونات

التالية مجموع مربعات الانحدار ومجموع مربعات الباقي ومجموع المربعات الكلية ودرجة حرية الانحدار هو 1 ودرجة حرية الباقي هو 3 وقيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 11.654

3- جدول المعاملات أو الثوابت:

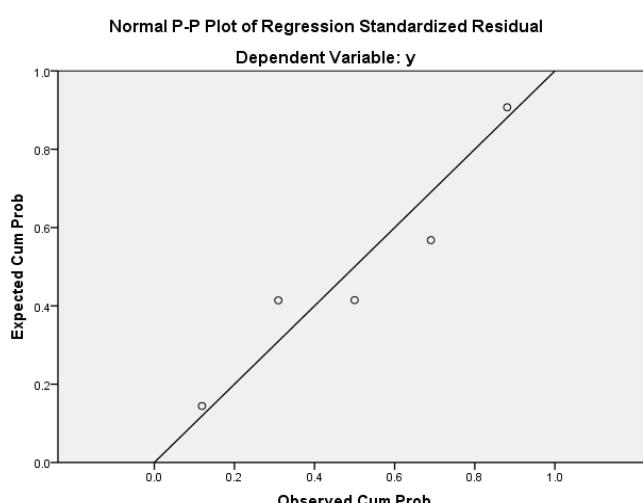
Model	Coefficients ^a				
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	213938.987	17033.972		12.560	.001
x	40.205	11.777	.892	3.414	.042

a. Dependent Variable: y

يبين هذا الجدول عدة نتائج أولها قيم ميل وثابت خط الانحدار بالإضافة أنه يجب على الفرضيات المتعلقة بميل وثابت خط الانحدار. ونلاحظ أن ثابت خط الانحدار هو 213938.987 وميل خط الانحدار هو 40.205 وبالتالي تكون معادلة الانحدار هي:

$$Y = 40.205 + 213938.987X$$

إن زيادة الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية بقدر 100 مليار ل.س سيؤدي إلى زيادة في إجمالي الضرائب بقدر 40.205 مليار ل.س ومن الضروري الإشارة أن معامل الانحدار (B) معنوياً ويعكس أهمية إحصائية حيث $SIG = 0.042$ وببناءً على ذلك يتم قبول الفرضية. وكذلك فإن الشكل البياني (شكل الانتشار 11-4 SCATTER PLOT) يعكس العلاقة الطردية والضعيفة بين X & Y حيث نلاحظ تباعد نقاط الانتشار عن خط مستقيم الانحدار وهو ما يعكس ضعف العلاقة بين المتغيرين.



الشكل 4-11: العلاقة بين الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية وإجمالي الضرائب

هذه النتيجة توضح أن العلاقة بين تغيرات الإيرادات الضريبية والتغيير في السياسة النقدية في سوريا خلال الفترة المدروسة هي علاقة طردية ولكنها ضعيفة، وهذا ما يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى.

المبحث الثاني: أثر التغير في الإيرادات الضريبية على نمو الاستثمارات في سوريا خلال 2000-2010

1- انعكاس التغير في الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية على الاستثمار:

إن الاستثمار كأحد المتغيرات الاقتصادية يعبر عن مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل القومي وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة التضخيم بمنفعة مالية للحصول على تدفقات مالية مستقبلية. (الطراد وعبد، 2004). إلا أن الاستثمار بحد ذاته لا يمكن أن يقوم دون توافر مجموعة من الظروف والشروط المساعدة والتي يطلق عليها بالمناخ الاستثماري.

يعرف المناخ الاستثماري على أنه مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون بيئة مشجعة ومواتية وصالحة للاستثمار. (القلاع، 2001) بناءً على ذلك يمكن تقسيم مناخ الاستثمار إلى المكونات الثلاث التالية:

أ - النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي: ويشمل أيضاً النظام السياسي والعادات والتقاليد والقيم والإطار التنظيمي ونظم المعلومات الاستثمارية.

ب - قوانين وتشريعات الاستثمار: من حيث المجالات والحوافز والمزايا والضمادات الخاصة بالاستثمار.

ج - السياسات الاقتصادية: وتشمل السياسة المالية والنقدية وسياسة التجارة الخارجية والسعوية وغيرها.

لا يمكن الوصول إلى مناخ مشجع إلا بتكامل تلك الأنظمة والسياسات مع توفر البنية التحتية الملائمة. ولا بد من التأكيد أيضاً على شدة أهمية النظام الإداري من حيث تأثيره على المناخ الاستثماري، حيث يدخل رأس المال خلال حركته ورواجه في علاقات ذات طابع إداري مع العديد من الجهات المتخصصة في مجالات متعددة منها ما يتعلق بإنجاز الدراسات الاقتصادية المختلفة المتعلقة بإنشاء فكرة المشروع والتمهيد لاتخاذ قرار التنفيذ ثم الحصول على الترخيص والتأسيس للمشروع، ومنها ما يتعلق بمعاملات الحصول على القروض المالية اللازمة لتمويل المشروع وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة، بالإضافة إلى العلاقات الإدارية مع الجهات المستوردة ومع الجهات الجمركية والضريبية المختلفة ومع الجهات المعنية بالتسويق. في جميع هذه المسارات يحتاج رأس المال إلى وضوح الإجراءات الإدارية وإلى السرعة في إنجاز معاملاته، وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط قوية بين جاذبية المناخ الاستثماري ومدى كفاءة وفعالية الجهاز الإداري. (خدام، 2004).

ولكي تتوصل الحكومة إلى تكوين هذا المناخ الاستثماري لابد لها من السير في مجموعة من الأعمال التي تعتبر بمثابة خطوط عمل عريضة وأهمها تحسين البيئة العامة، تسهيل التجارة، تنمية القطاع المالي، تحسين أداء قطاع الأعمال، تعزيز دور جمعيات واتحادات الأعمال، تسهيل التعاون في مجال الأعمال، تشجيع الخصخصة، رفع سوية البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية.

(Marchal, 1996)

أما الجهاز المصرفي في سوريا كونه أحد أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يتحكم بالكتلة النقدية في البلاد، فهو يمول القطاعات المختلفة بالموارد المالية الضرورية لتطورها ونموها. وبما أن سوريا تشهد حالياً السماح للمصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية بالعمل فيها وذلك بعد غياب عن السوق المصرفية السورية دام ما يقارب النصف قرن.

إن هذه التجربة الحديثة تتطلب دراسة واقع هذه المصارف ونشاطها التمويلي وذلك لمعرفة مدى مساهمة هذه المصارف في تمويل الاستثمار من أجل تقييم عملها بما يخدم مصلحة البلد والتنمية الاقتصادية فيها. ويوضح الجدول 4-13 تطور مساهمة المصارف الخاصة (تقليدية وإسلامية) في تمويل الاستثمار في سوريا وذلك من خلال الضرائب التي غطت جزء من الإنفاق الحكومي والقروض التي مولت العمليات الاستثمارية.

**الجدول 4-13: تطور الضرائب وأرصدة القروض لدى المصارف الخاصة خلال الفترة (2001-2010)
المبالغ بالملايين**

نسبة القروض والضرائب إلى الاستثمار %	نسبة الضرائب إلى الاستثمار %	نسبة القروض إلى الاستثمار %	إجمالي الاستثمار	إجمالي القروض والضرائب	إجمالي الضرائب	إجمالي القروض	العام
-	-	-	156092	-	-	-	2000
-	-	-	198160	-	-	-	2001
-	-	-	206569	-	-	-	2002
-	-	-	248766	-	-	-	2003
1.46	-	1.46	301030	4407	-	4407	2004
4.92	-	4.92	346737	17053	-	17053	2005
9.61	0.08	9.53	371519	35725	310	35415	2006
16.55	0.19	16.36	412136	68234	788	67446	2007
30.76	0.35	30.41	408725	125759	1458	124301	2008
37.96	0.41	37.55	451605	171439	1839	169600	2009
40.36	0.35	40.01	579911	234095	2058	232037	2010

المصدر : (إجمالي القروض وإجمالي الاستثمار من النشرات الرباعية من موقع مصرف سوريا المركزي، إجمالي الضرائب من موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)

نلاحظ من الجدول السابق:

- ارتفعت القروض الممنوحة من المصارف الخاصة من 4407 مليون ل.س في عام 2004 إلى 17053 مليون ل.س في عام 2005 وبنسبة نمو حوالي 287% عن عام 2004، واستمرت بالارتفاع لتصل 35415 مليون ل.س في عام 2006، وبنسبة نمو تعادل 107% عن عام 2005، وبنسبة مقدارها 704% خلال الفترة (2004-2006) حتى وصلت إلى 67446 مليون ل.س في عام 2007 وبمعدل نمو 90.4% عن عام 2006. حيث بدأت في هذا العام المصارف الإسلامية بمنح القروض أيضاً، كذلك استمرت القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة التقليدية وغير التقليدية بالارتفاع خلال الأعوام 2008-2009-2010 حيث وصلت في هذه الأعوام إلى 124301 مليون ل.س و 169600 مليون ل.س و 232037 مليون ل.س على التوالي.

- إن نسبة القروض الممنوحة من المصارف الخاصة التقليدية وغير التقليدية إلى إجمالي الاستثمار في سوريا خلال الفترة (2004-2010) قد ارتفعت من 1.46% في عام 2004 إلى 40.01% في عام 2010. وتعد هذه النسبة مقبولة ولكن أقل مما يجب أن تساهم به هذه المصارف في تمويل الاستثمار في سوريا. ولا شك أن بداية عمل المصارف توجب الحذر والحيطة إلا أن هذه النسبة تعد قليلة ولا تعبر عن الدور الذي يجب أن تلعبه هذه المصارف في سوريا.

- ارتفعت الضرائب المدفوعة من قبل المصارف الخاصة التقليدية وغير التقليدية وشركات التأمين من 310 مليون ل.س في عام 2006 إلى 788 مليون ل.س في عام 2007 وبنسبة نمو حوالي 153.81% عن عام 2006. استمرت بالارتفاع حيث وصلت إلى 1458 مليون ل.س في عام 2008، وبنسبة نمو تعادل 85.02% عن عام 2007. وفي عامي 2009-2010 وصلت إلى 1839 مليون ل.س و 2058 مليون ل.س على التوالي.

- ارتفعت نسبة الضرائب المدفوعة من قبل المصارف الخاصة التقليدية وغير التقليدية وشركات التأمين إلى إجمالي الاستثمار في سوريا خلال الفترة (2006-2010) من 0.08% في عام 2006 إلى 0.35% في عام 2010. وتعد هذه النسبة متذبذبة جداً مقارنة بما يجب أن تساهم به الضرائب في تمويل الاستثمار والسبب في ذلك يعود إلى ضعف الجهاز الضريبي وعدم فعاليته، إضافة إلى وجود التهرب الضريبي بشكل كبير وكثرة الإعفاءات الضريبية وضعف الوعي الضريبي سواء بالنسبة للمكلف أو الإداره الضريبية وضعف الدخل الفردي.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية: هناك علاقة بين الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية وإجمالي الاستثمار.

لاختبار هذه العلاقة خلال فترة الدراسة قمنا باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحليل انحدار المتغير المستقل X (الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية) على المتغير التابع Y

(إجمالي الاستثمار). وفيما يلي الجدول 14-4 يبين نتائج التحليل الإحصائي وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول 13-4

شرح النتائج:

إن قيمة معامل الارتباط $R_{YX} = 0.805$ وهي معنوية وإن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.648$ ، أي أن الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية تفسر 65% من التباين أو الاختلاف في إجمالي الاستثمار

الجدول 14-4

1- جدول الارتباط الخطى:

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.805 ^a	.648	.531	55280.579

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

يبين الجدول السابق نتيجة حساب معامل الارتباط R ومعامل التحديد R Square، وكذلك يبين معامل الارتباط الخطى بين Y & X هو 0.648، ومعامل التحديد هو 0.805 أي مدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو 80.5%.

2- جدول تحليل تباين خط الانحدار:

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1.687E10	1	1.687E10	5.521	.100 ^a
Residual	9.168E9	3	3.056E9		
Total	2.604E10	4			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

الجدول أعلاه هو جدول تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط الانحدار للبيانات المعطاة وفرضيته الصفرية تكون: لا يلائم خط الانحدار البيانات المعطاة. ويبين هذا الجدول المكونات التالية مجموع مربعات الانحدار ومجموع مربعات الباقي ومجموع المربعات الكلية ودرجة حرية الانحدار هو 1 ودرجة حرية الباقي هو 3 وقيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 5.521

3- جدول المعاملات أو الثوابت:

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1 (Constant)	329965.075	54761.698		6.025	.009
x	88.962	37.861	.805	2.350	.100

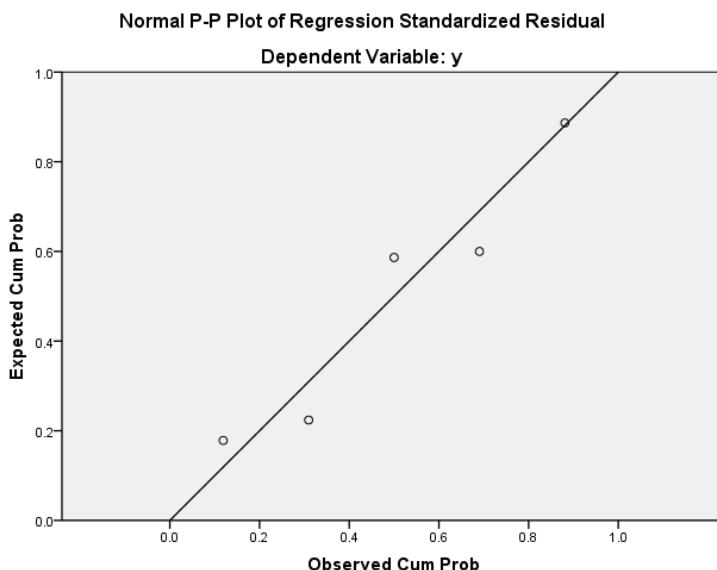
a. Dependent Variable: y

يبين هذا الجدول عدة نتائج أولها قيم ميل وثابت خط الانحدار بالإضافة أنه يجب على الفرضيات المتعلقة بميل وثابت خط الانحدار. ونلاحظ أن ثابت خط الانحدار هو 329965.075 وميل خط الانحدار هو 88.962 وبالتالي تكون معادلة الانحدار هي:

$$Y = 88.962 + 329965.075X$$

إن زيادة الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية بمقدار 100 مليار ل.س سيؤدي إلى زيادة في إجمالي الاستثمار بمقدار 88.962 مليار ل.س ومن الضروري الإشارة أن معامل الانحدار (B) ليس معنوياً ولا يعكس أهمية إحصائية حيث $SIG = 0.100$ وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية

وكذلك فإن الشكل البياني (شكل الانتشار 12-4 SCATTER PLOT) يعكس العلاقة الطردية والضعيفة بين X & Y حيث نلاحظ تباعد نقاط الانتشار عن خط مستقيم الانحدار وهو ما يعكس ضعف العلاقة بين المتغيرين.



الشكل 4-12: العلاقة بين الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية وإجمالي الاستثمار

هذه النتيجة توضح أن العلاقة بين الإيرادات الضريبية الناتجة عن تغير السياسة النقدية من جهة وتغير إجمالي الاستثمار من جهة أخرى، هي علامة طردية ولكنها ضعيفة، وهو ما يوضح نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية.

2- أثر الضريبة على نمو الاستثمارات العامة في سوريا (2000-2010):

لقد شهدت سوريا في العقد الحالي مرحلة من الانفتاح الاقتصادي بدأت بوادره بإصدار العديد من التشريعات التي سمحت في معظمها بدخول القطاع الخاص الوطني والخارجي للاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد السوري. من أجل ذلك تمت مراجعة جميع التشريعات المالية التي تنظم عمل القطاع المالي في سوريا والتي كانت تعود إلى ما يقارب الستين عاماً فلم تعد قادرة على مواكبة التطورات العالمية أو الإيفاء بحاجة الاقتصاد المحلي على تطوير ذاته والنهوض بإمكانياته إلى المستويات التي يستحق.

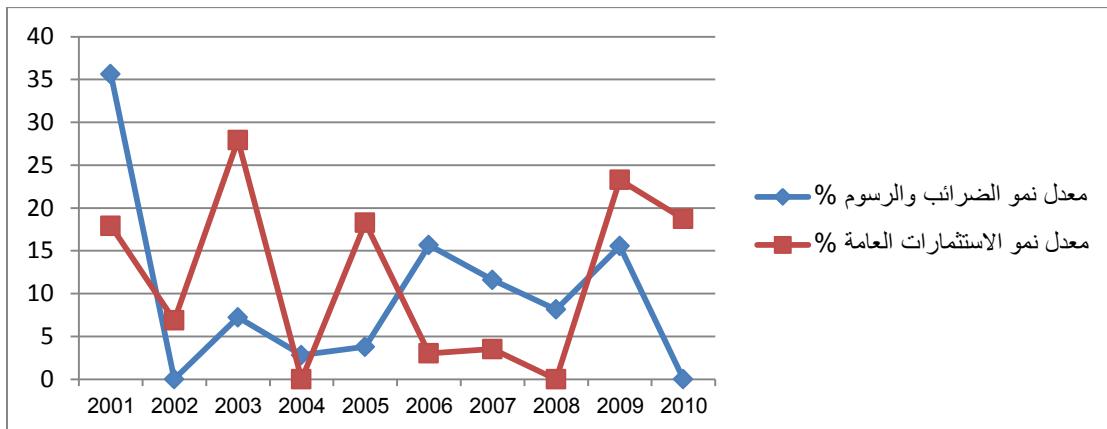
لقد تم تعديل وتغيير الكثير من التشريعات الضريبية بما يسهم في تخفيف العبء عن الطبقات ذات الدخل المحدود من جهة، وبما يسهم في جذب الاستثمارات الخاصة إلى السوق السورية على اعتبار أن القطاع المالي هو أحد المكونات التي تدخل في قرار الاستثمار الذي يتخرّج أصحاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على حد سواء. وعلى اعتبار أن العديد من الدول النامية تلجأ إلى النظام الضريبي وهو أحد مفردات القطاع المالي لتمويل أنشطتها في ظل صعوبة تمويلها من وسائل أخرى. (Cashin, et al., 2001)

إن اعتماد الدولة على القطاع العام بشكل أساسي كقطاع رائد يؤدي إلى زيادة الموارد الموجهة إلى القطاع العام ويمكن استنتاج ذلك من خلال دراسة العلاقة بين الضرائب والرسوم ومجمل تكوين رأس المال في القطاع العام حيث سنحاول دراسة الارتباط بينهما واستنتاج أهم الأفكار المتعلقة بالاستثمار العام ويوضح الجدول 4-15 العلاقة بين إجمالي الضرائب والاستثمارات العامة.

الجدول 4-15: العلاقة بين الضرائب والرسوم والاستثمارات العامة للفترة (2000-2010) المبالغ بالملايين

معدل نمو الاستثمار العام %	معدل نمو الضرائب والرسوم %	الاستثمارات العامة	الضرائب والرسوم	العام
-	-	99331	124029	2000
17.92	35.62	117137	168204	2001
6.87	0.02	125192	168239	2002
27.91	7.23	160130	180411	2003
-11.74	2.82	141330	185505	2004
18.27	3.79	167155	192535	2005
3.02	15.66	172212	222697	2006
3.54	11.61	178317	248561	2007
-11.17	8.15	158399	268825	2008
23.28	15.55	195275	310626	2009
18.73	-10.36	231847	278428	2010

المصدر: (الضرائب والرسوم من أرقام قطع حسابات الميزانية العامة للدولة، الاستثمارات من المجموعة الإحصائية للأعوام 2000-2010، النسب من إعداد الباحثة)



الشكل 4-13: تطور الضرائب والرسوم والاستثمارات العامة للفترة (2001 - 2010)

نلاحظ من الجدول 4-15 والشكل 4-13 النقاط التالية:

- لقد كانت التغيرات في معدل نمو الضرائب والرسوم كبيرة خلال الفترة الزمنية المذكورة، وقد سجلت أعلى معدل نمو في العام 2001 بنسبة 35.62%.
- كما كانت التغيرات في معدلات نمو الاستثمارات العامة ملحوظة أيضاً، وقد سجلت أعلى معدل نمو في العام 2003 بنسبة 27.91%.
- بالنسبة للعلاقة بين كل من الضرائب والرسوم والاستثمارات العامة نجد أنه كان هناك تتناسقاً في تغيراتها في بعض الأعوام. حيث انخفض المعدلان (بنسب متقاوتة) في الأعوام 2002، 2004، 2008، 2010، وكذلك ارتفع المعدلان (بنسب متقاوتة) في الأعوام 2003، 2005، 2009، إلا أن ذلك لا ينطبق على كامل فترة الدراسة حيث انخفضت الضرائب والرسوم في عام 2007 بنسبة 11.61% عن سابقتها، ولكن ارتفع في نفس العام معدل نمو الاستثمارات العامة بنسبة 3.54% عن سابقتها، وكذلك نلاحظ أنه في العامين 2004، 2008 على الرغم من أن معدل نمو الضرائب كان بمقادير 2.82%， 8.15% على التوالي. إلا أن معدل نمو الاستثمار العام كان سالباً، إذ بلغ -11.74% في عام 2004 و -11.17% في عام 2008 مما يدل على أن الإيرادات الضريبية لم يكن لها أي دور في تمويل الاستثمار العام في هذين العامين. ومن الملاحظ أيضاً أنه في عام 2010 بلغ معدل نمو تكوين رأس المال الثابت 18.73% في حين كان معدل نمو الضرائب والرسوم 10.36%， وبالتالي يمكن القول إن الضرائب من جهة لم تكون أداة فعالة في زيادة معدل الاستثمار العام ومن جهة أخرى هناك مصادر أخرى في تمويل الاستثمار العام مثل الإصدار النقدي الجديد أو القروض سواء من المصرف المركزي أو من الخارج. إن الدولة تحول فوائض القطاع العام إلى الخزينة العامة، ولا تمول هذا القطاع بما يحتاج من آلات وعدد، أو حتى رأس المال العامل، لذلك ينخفض الاستثمار العام الذي يجب أن يبقى في تزايد مستمر بهدف تشجيع الاستثمار الخاص، وذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية فيما يتعلق بالاستثمارات العامة:

هناك علاقة بين إجمالي الإيرادات الضريبية في سوريا والاستثمارات العامة

لاختبار هذه العلاقة خلال فترة الدراسة قمنا باستخدام أسلوب الانحدار الخطى البسيط لتحليل انحدار المتغير المستقل X (إجمالي الإيرادات الضريبية) على المتغير التابع Y (الاستثمارات العامة). وفيما يلى الجدول 4-16 يبين نتائج التحليل الإحصائى، وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول 4-15

شرح النتائج:

إن قيمة معامل الارتباط $R_{YX} = 0.848$ وهي معنوية وإن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.718$ ، أي أن الضرائب والرسوم تفسر 72% من التباين أو الاختلاف في الاستثمارات العامة

الجدول 4-16

1- جدول الارتباط الخطى:

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.848 ^a	.718	.687	20930.546

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

يبين الجدول السابق نتيجة حساب معامل الارتباط R ومعامل التحديد R Square، وكذلك يبين معامل الارتباط الخطى بين Y & X هو 0.848، ومعامل التحديد هو 0.718 أي مدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو 71.8%.

2- جدول تحليل تباين خط الانحدار:

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1.006E10	1	1.006E10	22.970	.001 ^a
	3.943E9	9	4.381E8		
	1.401E10	10			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

الجدول أعلاه هو جدول تحليل تباين خط الانحدار، حيث يدرس مدى ملاءمة خط الانحدار للبيانات المعلبة وفرضيتها الصفرية تكون: لا يلائم خط الانحدار البيانات المعلبة. ويبين هذا الجدول المكونات التالية مجموع مربعات الانحدار ومجموع مربعات الباقي، ومجموع المربعات الكلية ودرجة حرية الانحدار هو 1 ودرجة حرية الباقي هو 3 وقيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 22.970.

3- جدول المعاملات أو الثوابت:

Model	Coefficients ^a				
	B	Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1 (Constant)	39881.214	25593.465		1.558	.154
x	.557	.116	.848	4.793	.001

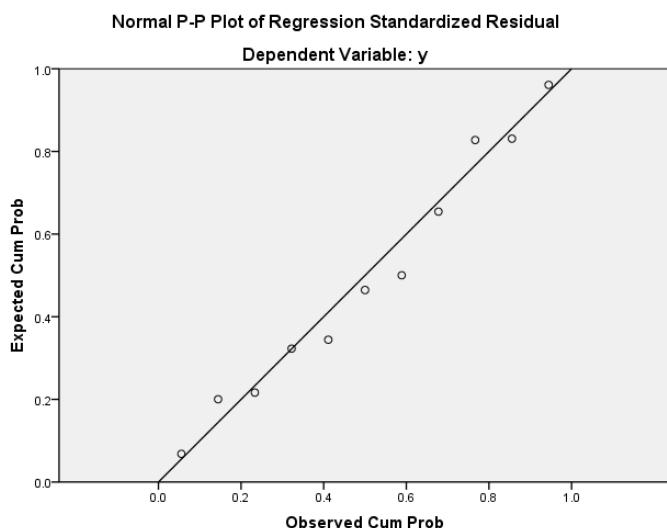
a. Dependent Variable: y

يبين هذا الجدول نتائج عديدة أولها قيم ميل وثابت خط الانحدار بالإضافة أنه يجب على الفرضيات المتعلقة بميل وثابت خط الانحدار. ونلاحظ أن ثابت خط الانحدار هو 39881.214 وميل خط الانحدار هو 0.557

$$\text{Y} = 0.557x + 39881.214$$

إن زيادة الضرائب والرسوم بمقدار 100 مليار ل.س سيؤدي إلى زيادة في الاستثمارات العامة بمقدار 0.557 مليار ل.س ومن الضروري الإشارة أن معامل الانحدار (B) معنويًا، ويعكس أهمية إحصائية حيث $0.001 = \text{SIG}$ وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية.

وذلك فإن الشكل البياني (شكل الانتشار SCATTER PLOT 14-4) يعكس العلاقة الطردية القوية بين X & Y حيث نلاحظ تمركز نقاط الانتشار من خط مستقيم الانحدار وهو ما يعكس شدة العلاقة بين المتغيرين.



الشكل 4-14: العلاقة بين الضرائب والرسوم والاستثمارات العامة

ومن الملاحظ أن القطاع العام في سوريا مستقل ومقيد بالعديد من العقبات التي تحول دون قيامه بالدور الحقيقي المنوط به وزيادة الإنتاج، حيث أن القطاع العام لم يستعد من الإعفاءات الضريبية المقدمة للقطاع الخاص التي قد تصل إلى تسعة سنوات.

هذه النتيجة توضح أن العلاقة بين الضرائب والاستثمارات العامة هي علاقة طردية قوية، وهذا ما يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية فيما يتعلق بالاستثمارات العامة.

3-أثر الضريبة على نمو الاستثمارات الخاصة في سوريا (2000-2010):

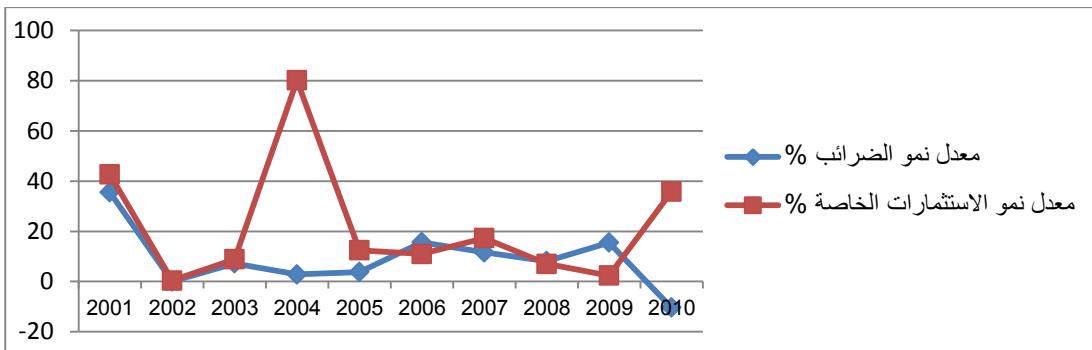
تستخدم الضريبة لمعالجة ظاهري الركود والتضخم، فمن شأن ذلك أن يخلق مناخاً أكثر ملائمة للمستثمرين، فالضربيّة من أكثر أدوات السياسة المالية أهمية، وكما هو معروف فإن السياسة المالية بأدواتها المختلفة تستخدم لمعالجة التضخم والركود والتخفيف من آثارهما السلبية على الاقتصاد والمجتمع. في ظل الركود ينخفض الاستثمار بسبب انخفاض مستوى الطلب الكلي الفعلي وذلك جراء نقص القدرة الشرائية، وبالتالي فإن تخفيض الضريبة يؤدي إلى تشجيع الاستثمار، أما اثناء التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع متواصل في مستوى الأسعار، فإن الضرائب تقوم بدورها في خلق مناخ أكثر ملائمة للاستثمار، إذ إن للتضخم آثار سلبية على الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. (زيدان، 2006) وتستخدم الضريبة للحد من ارتفاع الأسعار وتخفيف حجم السيولة الأمر الذي يخفض معدلات التضخم. وتشير الإحصاءات الدولية إلى أن أكثر البلدان النامية اجتذباً لرؤوس الأموال الأجنبية هي التي تتمتع بقدر كبير من الاستقرار النقدي والمالي. (هندي، 1997)

يوضح الجدول 4-17 دراسة مدى العلاقة بين الاستثمارات الخاصة والضرائب.

الجدول 4-17: العلاقة بين الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة للفترة (2000-2010) المبالغ بالملايين

العام	الضرائب والرسوم	الاستثمارات الخاصة	معدل نمو الضرائب والرسوم %	معدل نمو الاستثمارات الخاصة %
2000	124029	56761	-	-
2001	168204	81023	35.62	42.74
2002	168239	81377	0.02	0.44
2003	180411	88636	7.23	8.92
2004	185505	159680	2.82	80.15
2005	192535	179582	3.79	12.46
2006	222697	199307	15.66	10.98
2007	248561	233819	11.61	17.31
2008	268825	250326	8.15	7.06
2009	310626	256330	15.55	2.39
2010	278428	348064	-10.36	35.78

المصدر: (الضرائب والرسوم من أرقام قطع حسابات الموارنة العامة للدولة، الاستثمارات من المجموعة الإحصائية للأعوام 2000-2010، النسب من إعداد الباحثة)



الشكل 4-15: تطور الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة للفترة (2001 - 2010)

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين ما يلي :

1- سجلت معدلات نمو كل من الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة زيادات متتالية، ولكن بنسبة متفاوتة خلال هذه الفترة المدروسة.

إن الاستثمارات الخاصة سجلت مساهمة واضحة في الاستثمار داخل سوريا كما تبينها الأرقام السابقة، وقد كان النمو الأكبر لهذه الاستثمارات قد شهد了 العام 2004 بنسبة وصلت إلى 80.15 %. هذا يعود إلى الإقبال الكبير لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية. حيث تميزت مشاريع القطاع الخاص بربحية عالية وقلة المخاطر، حيث تم التوجه إلى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة. كما أن أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة الاستثمارات الخاصة هي حاجة السوق المحلية إلى هذا النوع من الاستثمارات التي أنتجت السلع الاستهلاكية وامتياز هذه الصناعات بسرعة الربح، وانخفاض درجة المخاطرة.

2- بالنسبة للعلاقة بين الضرائب والرسوم المفروضة في سوريا وحجم الاستثمارات الخاصة نجد أنه في الأعوام 2004، 2007، 2010 كانت معدلات نمو الضرائب والرسوم تتحفظ عما سبقها. وفي المقابل يزداد معدل نمو الاستثمارات الخاصة، وكذلك الحال في الأعوام 2005، 2006، 2009. حيث زادت معدلات نمو الضرائب والرسوم وانخفضت معدلات نمو الاستثمارات الخاصة في نفس العام.

أما في العوامين 2001، 2003 فقد زاد معدل نمو كل من الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة، وفي العوامين 2002، 2008 انخفض معدل نمو كل من هذين المتغيرين، وهذا بالتأكيد يقودنا إلى القول أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الاستثمارات الخاصة غير الضرائب التي تضم مزايا ومحفزات تتمثل في الإعفاء الضريبي، وقد تكون هذه العوامل خارجة عن طبيعة السياسة المالية المتبعة إلى تلك التي تتعلق بمرونة السياسة النقدية، أو غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة:

هناك علاقة بين إجمالي الإيرادات الضريبية في سوريا والاستثمارات الخاصة

لاختبار هذه العلاقة خلال فترة الدراسة قمنا باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحليل انحدار المتغير المستقل X (إجمالي الضرائب) على المتغير التابع Y (الاستثمارات الخاصة). وفيما يلي الجدول 4-18 يبين نتائج التحليل الإحصائي، وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول 4-17.

شرح النتائج:

إن قيمة معامل الارتباط $R_{YX} = 0.908$ وهي معنوية وإن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.825$ ، أي أن الضرائب والرسوم تفسر 82.5 % من التباين أو الاختلاف في الاستثمارات الخاصة

الجدول 4-18

1- جدول الارتباط الخطى:

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.908 ^a	.825	.805	40823.495

a. Predictors: (Constant), investment

b. Dependent Variable: taxes

يبين الجدول السابق نتيجة حساب معامل الارتباط R ومعامل التحديد R Square، وكذلك يبين معامل الارتباط الخطى بين Y & X هو 0.908، ومعامل التحديد هو 0.825 أي مدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو 82.5 %.

2- جدول تحليل تباين خط الانحدار:

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	7.057E10	1	7.057E10	42.347	.000 ^a
Residual	1.500E10	9	1.667E9		
Total	8.557E10	10			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

الجدول أعلاه هو جدول تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملاءمة خط الانحدار للبيانات المعطاة وفرضيته الصفرية تكون: لا يلائم خط الانحدار البيانات المعطاة. ويبيّن هذا الجدول المكونات التالية مجموع مربعات الانحدار، ومجموع مربعات الباقي ومجموع المربعات الكلية ودرجة حرية الانحدار هو 1 ودرجة حرية الباقي هو 3 وقيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو .42.347

3- جدول المعاملات أو الثوابت:

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1 (Constant)	-138910.709	49918.176		-2.783	.021
x	1.475	.227	.908	6.507	.000

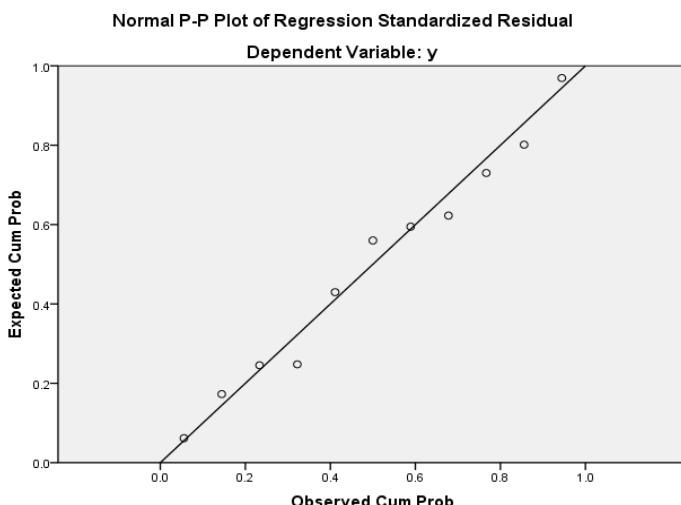
a. Dependent Variable: y

يبين هذا الجدول نتائج عديدة أولها قيم ميل وثابت خط الانحدار بالإضافة إلى أنه يجب على الفرضيات المتعلقة بميل وثابت خط الانحدار. ونلاحظ أن ثابت خط الانحدار هو -138910.709 وميل خط الانحدار هو 1.475

وبالتالي تكون معادلة الانحدار هي: $Y = -138910.709 + X \cdot 1.475$

إن زيادة الضرائب والرسوم بمقدار 100 مليار ل.س سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات الخاصة بمقدار 1.475 مليار ل.س ومن الضروري الإشارة أن معامل الانحدار (B) معنوياً ويعكس أهمية إحصائية حيث $SIG = 0.000$ وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية

وذلك فإن الشكل البياني (شكل الانتشار 16-SCATTER PLOT) يعكس العلاقة الطردية والتقوية بين X & Y. حيث نلاحظ تمركز نقاط الانتشار من خط مستقيم الانحدار وهو ما يعكس شدة العلاقة بين المتغيرين.



الشكل 4-16: العلاقة بين الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة

هذه النتيجة توضح أن العلاقة بين الضرائب والاستثمارات الخاصة هي علاقة طردية قوية، وهذا ما يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية، فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة. مما تقدم يمكن القول إن هناك ارتباط قوي بين معدل نمو كل من الضرائب والرسوم والاستثمارات الخاصة في سوريا خلال الفترة 2000-2010، وهي بذلك تبرهن مرة أخرى على أن المحفزات

الضرебية هي عامل مهم من عوامل تكوين المناخ الاستثماري الملائم الذي تسعى إليه دائمًا الاستثمارات الخاصة.

فمن أجل تعزيز نمو وتطوير القطاع الخاص لا بد من تنفيذ إصلاحات أوسع نطاقاً وأكثر عمقاً تتعدى أدوات السياسة المالية كترقية البنية التحتية، وتحسين نوعية الخدمات العامة مع تحديد النظم المالية والنقدية بالإضافة إلى المحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة. (قارة، 2000) وقد اتفق الباحثون على أن هناك مجموعة من العوامل المشجعة للاستثمار، وهي كالتالي:

(غندور، 2009)

1- السياسة الاقتصادية الملائمة والواضحة، وعدم التناقض بين السياسات المتبعة.

2- إعطاء أهمية كبيرة لتأهيل وتدريب العنصر البشري اللازم للاستثمار.

3- تطوير وتحديث البنية التحتية الازمة للاستثمار.

4- الاهتمام بالمعلومة ويتم ذلك من خلال قيام الجهات المختصة بدراسة شاملة للمجتمع.

5- إعطاء امتيازات وتسهيلات وإعفاءات أكبر وفترات أطول للمشاريع الحيوية والاستشارية.

إن الضرائب وسيلة مالية هامة لتمويل الاستثمار العام وتحفيزه، وتوجيه الاستثمار الخاص وإحداث زيادة أكبر من معدل نمو الدخل القومي. إلا أن اختيار تلك الضرائب التي من شأنها إحداث التغيرات الهيكيلية ليس بالأمر السهل. قبل تحديد فعالية أي ضريبة يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية: (آغا، 1992)

- الإمكانيات السياسية الاجتماعية لفرض ضريبة أو زيادة سعر ضريبة.

- مقدرة الجهاز الإداري الضريبي على القيام بالعبء الذي يستلزم تدبير وتحصيل الضرائب.

- أثر الضريبة على الحافز الفردي للإنتاج والاستثمار.

- الموازنة بين الحاجة إلى الإيرادات لتغطية النفقات العادلة في الميزانية، وبين الحاجة إلى الإيرادات لتغطية النفقات الخاصة بالتطور الاقتصادي.

من أجل تفعيل دور السياسة الضريبية في تدعيم الاستثمار هناك مجموعة من الاقتراحات حيث يجب على المشرع تعديل المعدلات الضريبية بشكل دائم وفقاً للتغيير الحاصل في معدل التضخم، وذلك لأن التضخم يؤثر على القدرة الشرائية للنقد، حيث إن عدم تعديل المعدلات والشرائح الضريبية يعتبر بمثابة ضريبة إضافية خفية يدفعها المكلف عن طيب خاطر، إن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية لا بد أن يصحبه تضخم نفدي يتمثل في زيادة الدخول النقدية بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومي. ويظل الأمر كذلك حتى يتلاشى العامل الزمني بين بدء الاستثمار وظهور الإنتاج وزيادة المعروض من السلع ويرى العديد من الاقتصاديين أن عبء التضخم يعتبر أكثر إرهاماً من العبء الضريبي نظراً لانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أصحاب الدخل المحدود ولكونه يفرض على الدخل المحدد للاستهلاك والاستثمار على سواء. كما يجب على السياسة الضريبية فرض ضرائب مرتفعة على الأنشطة العقيمية مثل تجارة وتأجير السيارات والمضاربات العقارية والأنشطة الأخرى المماثلة بصورة تتناسب مع مقتضيات الوفرة في الحصيلة الضريبية والعدالة في التكليف.

النتائج والوصيات

أولاً: النتائج

- إن النظام الضريبي في سوريا غير قادر وفق الخصائص الحالية له على مواكبة التطورات الاقتصادية لعدم مرونته، وهو غير منسجم مع الخطة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة.
- العباء الضريبي في سوريا تراوح بين (9.9% - 17.3%) خلال الفترة المدروسة، ويعتبر من المعدلات المنخفضة بالمقارنة مع الدول المجاورة حيث بلغ في مصر (21%) وفي الأردن (24%) وفي تركيا (23%). والسبب في ذلك يعود إلى السياسة الضريبية في سوريا والتي تتطوّي على الإفراط في منح الإعفاءات الضريبية.
- إن مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة العامة تشكل رقمًا متواضعاً إذا ما تمت مقارنتها بالدول المتقدمة حيث تصل هذه النسبة إلى (80% - 90%) من النفقات العامة، والحقيقة الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات في سوريا تبلغ حوالي 46% فهي قليلة مقارنة مع بعض الدول العربية حيث تصل بال المتوسط خلال فترة الدراسة إلى 59% في مصر، وفي تونس 70%， وفي المغرب 80% وهذا يعود إلى كثرة التهرب الضريبي، والتجنب الضريبي، وضعف الإدارة الضريبية، وأيضاً كبر حجم الإعفاءات التي منحت بهدف دعم الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الاستثمار في القطاع الخاص.
- تشكّل الضريبة على دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية، وغير التجارية أهم ضرائب الدخل في سوريا حيث تجاوزت خلال فترة الدراسة 90% قياساً إلى حصيلة الضرائب المفروضة على الدخل. علماً أن الجزء الأكبر من حصيلة هذه الضريبة يتأتي من القطاع العام لعدم قدرته على التهرب الضريبي وبالتالي ضرائب دخل الشركات النفطية، وهذا يعني وجود حالة من التشوه في هيكلية الضرائب في الموازنة العامة للدولة.
- لا تساهُم الضرائب على رأس المال بشكل فعال في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية طيلة فترة الدراسة؛ وهذا يعود لتناقض أساليب التقدير وقدم التشريعات الضريبية مما يؤدي إلى سهولة في التهرب الضريبي.
- حصيلة الضرائب على الإنفاق في تزايد مستمر حيث وصلت في عام 2009 إلى حدود 36.19% من الإيرادات الضريبية و 29.67% من الإيرادات العامة، وهذا التحسن يعود إلى التعديلات التي طرأت على هذه الضرائب والتي أدت إلى اكتساب مطارح جديدة، ولكن حصيلة هذا النوع من الضرائب لا زالت مساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة متواضعة.

- 7- إن التطور الذي شهده القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة، ولا سيما ارتفاع أسعار الفوائد على الودائع لأجل، والميزات الممنوحة على هذا النوع من الإيداعات أسهم في زيادة قدرة القطاع المصرفي على استقطاب الودائع لأجل مما ساهم في زيادة حجم التمويلات الممنوحة الآجلة.
- 8- السلطات النقدية في سوريا ما زالت غير قادرة على التحكم بالعوامل المؤثرة في نمو العرض النقدي M_2 ، وذلك بسبب استمرار الحكومة بفصل العجز التمويلي عن العجز الفعلي للموازنة والمصرف цentral يمول المؤسسات (الحبوب، الأقطان، سادكوب). الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم النقد ومن ثم شبه النقد.
- 9- انخفاض الأهمية النسبية للكتلة النقدية M_1 في العرض النقدي M_2 لتصل بالمتوسط خلال الفترة المدروسة نحو 54% من الزيادة الحاصلة في العرض النقدي M_2 ، ويعود ذلك بشكل رئيسي لوجود المصادر الخاصة التي استطاعت تجمیع المدخرات الوطنية، وجذب القطع الأجنبي من خارج سوريا وتوظيفه داخل سوريا.
- 10- نمت إجمالي ودائع القطاع المصرفي من 670 مليار ل.س في عام 2004 لتصل إلى 1381 مليار ل.س في عام 2010، ولكن هناك انخفاض في ودائع القطع الأجنبي لإجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في سوريا في عام 2009 بالمقارنة مع الأعوام السابقة ولا سيما عام 2008 ويعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة على العملات الأجنبية نتيجة الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بالإضافة إلى تطبيق جهات القطاع العام للآلية الجديدة في إدارة القطع الأجنبي التي تتضمن بيع القطاع العام لحساباته من القطع الأجنبي للبنك المركزي، مع تعهد البنك المركزي بتلبی needs هذه الجهات من القطع الأجنبي إضافة إلى ذلك فإن تراجع صادرات النفط في سوريا وتراجع الصادرات بشكل عام، وزيادة حجم الاستيراد قد أدى إلى انخفاض ودائع القطاع الأجنبي لدى القطاع المصرفي.
- 11- لقد زادت معدلات نمو القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة من 2001 - 2010 وبمعدل وسطي 24% وهذا ما يعكس توجه السلطة النقدية، وزيادة دورها من خلال حيث القطاع المصرفي على توظيف أمواله داخل القطر وتخفیض نسبة التوظيفات في الخارج.
- 12- إن بعض القرارات التي صدرت خلال الفترة المدروسة ولا سيما التي تتعلق بتخفیض معدلات الفائدة الدائنة قد أثرت بشكل سلبي على معدلات التضخم. إذ كان من المفترض رفع معدلات الفائدة على الإيداعات وليس خفضها مما يساعد السلطات النقدية على الحد من التوسع في حجم الكتلة النقدية في السوق والذي كان يتوجه إلى المضاربات العقارية، مما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم بشكل أكبر.

13- لقد تطورت حصيلة الضرائب التي تدفعها المؤسسات المالية الخاصة في سوريا (مصارف تقليدية - مصارف غير تقليدية - شركات تأمين) خلال الفترة من عام 2006 - 2010 من 310 مليون ل.س حتى وصلت 2058 مليون ل.س في عام 2010.

ولكن على الرغم من هذا التطور في حجم الإيرادات الضريبية الناتج عن التطور في السياسة النقدية في سوريا. إلا أن نسبة مساهمة حصيلة ضرائب المؤسسات المالية الخاصة في إجمالي الضرائب في سوريا لا تزال ضعيفة إذ لم تتجاوز 0.74% خلال الفترة المدروسة.

14- إن نسبة مساهمة الضرائب التي تدفعها المؤسسات المالية الخاصة في سوريا لم تصل إلا لحدود 0.35% من الاستثمار عام 2010 على الرغم من تذبذبها خلال الفترة المدروسة وتغير ردود فعلها من عام لآخر، أي أن المساهمة متذبذبة جداً مقارنة بما يجب أن تساهم به الضرائب في الاستثمار، والسبب يعود إلى وجود التهرب الضريبي، وكثرة الإعفاءات وضعف الجهاز الضريبي.

15- على الرغم من ضعف التطور الحاصل في الإيرادات الضريبية الناتجة عن التغير الحاصل في السياسة النقدية، وأيضاً ضعف مساهمة الضرائب المتحصلة عن تغير السياسة النقدية في الاستثمار بشكل عام إلا أنه بدأت تظهر معالم الانسجام ولو بشكل ضعيف بين السياسيتين المالية والنقدية في سوريا.

ثانياً: التوصيات

1- هناك حاجة ماسة لتطوير النظام الضريبي في سوريا، لكي يستطيع مواكبة التطورات الاقتصادية والخطة الاقتصادية، والتغيرات التي نشأت في السياسة النقدية في العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين.

2- إن تطور معدلات الضريبة وبالتالي حصيلة الضرائب الناجمة عن التغيرات التي تحصل في السياسة النقدية تتطلب توافر نظام ضريبي حديث وكادر ضريبي ذو مهنية وكفاءة عالية لمنع التهرب الضريبي، ولا سيما أن هناك انخفاض في حصيلة الضرائب على الدخل في حين أنها نلاحظ ارتفاعاً في دخول المؤسسات المالية الخاصة في سوريا الناجم عن زيادة قروضها وسلفها واستثماراتها.

3- إن أي قرارات تتعلق بالجانب النقدي في سوريا يجب أن تتوافق مع القرارات المالية لكي تحقق أهداف الخطة الاقتصادية، فتخفيض معدلات الفوائد الدائنة وفي الوقت نفسه إعفاءات ضريبية يساعد على زيادة الكتلة النقدية وبالتالي توسيع في حجم الطلب أي زيادة في معدلات التضخم، وهذا ما حصل في سوريا خلال العقد الأخير.

- 4- تحقيق الانسجام ما بين السياستين المالية والنقدية بشكل أفضل، من خلال وجود قاسم مشترك بينهم لكي يتعرف الطرف المالي على ما هو حاصل لدى القطاع النقدي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه المطلوب لتحقيق هذا الانسجام تحسين كفاءة الإدارة الضريبية.
- 5- على المصرف المركزي إلزام المصارف الخاصة بتمويل قطاعات الاقتصاد الحقيقي كالصناعة والزراعة، والحد من لجوء المصارف الخاصة إلى توظيف أموالها في الخارج، مما يساعد على تدعيم دور المصارف الخاصة في الاستثمار، وبالتالي تشجيع عملية التنمية الاقتصادية.
- 6- لضرورة تحقيق الانسجام ما بين السياستين المالية والنقدية. وأن تكون ردود فعل الإيرادات الضريبية أكثر إيجابية من تطور وتغير أدوات السياسة النقدية الذي سينعكس بشكل إيجابي على الاستثمار لا بد من تعديل المعدلات الضريبية بشكل دائم، وفقاً للتغير الحاصل في معدل التضخم، ولا سيما أن عبء التضخم يُعد أكثر إرهاقاً من العبء الضريبي لانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية السلبية.
- 7- إن وجود احتياطيات نقدية عالية، وعدم تقديم القروض لاستثمارات ذات فعالية تتطلب فرض ضرائب مرتفعة على هذه الاحتياطيات، أو ضرورة تمويل أنشطة ذات فعالية في عملية التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا أن نوضح ردود فعل الإيرادات الضريبية على السياسة النقدية وانعكاسها على الاستثمار في سوريا. وقد توصلنا إلى بعض النتائج من خلال البيانات المالية التي توافرت لدينا والدراسات الإحصائية التي قمنا بها. ولكن المجال في هذا البحث مفتوح في المستقبل من أجل دراسة التغيرات التي تحصل بأدوات السياسة المالية (الضرائب والإإنفاق والقرض العام) نتيجة التغيرات التي تحصل في أدوات السياسة النقدية من فوائد وفرض وأسعار صرف بحيث تكون المتغيرات التابعة أدوات السياسة المالية، والمتغيرات المستقلة أدوات السياسة النقدية في سوريا للتعرف على مدى الانسجام الكامل ما بين السياسيين المالية والنقدية وأثر، ذلك على تحقيق الخطة الاقتصادية، وتحقيق التنمية الاقتصادية في سوريا.

مراجع البحث

المراجع العربية :

أولاً : الكتب

أبو حشيش، خليل عواد (2004). دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية. (ط3). الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

أبو نصار، محمد؛ المشاعلة، محفوظ؛ الشهوان، فراس (1996). الضرائب ومحاسبتها. (ط1). الأردن: مركز شباب الجامعة.

أحمد، آدم مهدي (2001). مفاهيم المالية العامة. مصر: دار غريب للطباعة.

بركات، عبد الكريم صادق (1975). دراسة في الاقتصاد المالي. بيروت: دار النهضة العربية.

بركات، عبد الكريم صادق (1998). الاقتصاد المالي. سورية: منشورات جامعة دمشق.

بشور، عصام (1993). المالية العامة والتشريع الضريبي. سورية: منشورات جامعة دمشق.

بشور، عصام؛ نور الله، نور الله؛ البطريق، يونس (1999). التشريع الضريبي. (ط6). سورية: منشورات جامعة دمشق.

البطريق، يونس أحمد (1987). النظم الضريبية. بيروت: الدار الجامعية.

الجحشى، عبد الباسط (2008). الإعفاءات من ضريبة الدخل (دراسة مقارنة). (ط1). الأردن: دار الحامد.

الجعفري، هاشم (1968). مبادئ المالية العامة والتشريع المالي. (ط3). العراق: مطبعة سلمان الأعظمي.

جمان، مايك (1998). الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة. ترجمة (محمد ابراهيم منصور). الرياض: دار المريخ.

الجمل، برهان الدين (1992). المالية العامة (دراسة مقارنة). سورية: دار طلاس للنشر.

الجبابي، طاهر (1990). علم المالية العامة والتشريع المالي. العراق: دار الكتاب للطباعة والنشر.

جوارتير، جيمس؛ استروب، ريجارد (1998). *الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص*. (ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن). الرياض: دار المريخ.

الحاج، طارق (1999). *المالية العامة*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

حبيب، مطانيوس (2005). *الوجيز في الاقتصاد السياسي*. سوريا: منشورات جامعة دمشق.

الحلاق، محمد؛ الحردان، عبد الهادي (2004). *دراسات في التشريع الضريبي*. سوريا: منشورات جامعة دمشق.

الحلاق، سعيد سامي؛ العجلوني، محمد محمود (2009). *النقد والبنوك والمصارف المركزية*. الأردن: دار اليازوري.

خدام، منذر (2004). *الأسس النظرية للاستثمار*. سوريا: منشورات وزارة الثقافة.

الرهوان، محمد حافظ عبده (1989). *مبادئ في فن المالية العامة*. دبي: مطبع البيان التجارية.

الزبيدي، عبد الباسط علي جاسم (2008). *وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي*. (ط1). الأردن: دار الحامد.

زيدان، رامي (2006). *حساسية النظام الضريبي في سوريا*. سوريا: منشورات وزارة الثقافة.

الزيدانين، جميل (1990). *السياسات في الجهاز المالي*. الأردن: دار وائل للنشر.

سامولسون، بول؛ نوردهاوس، ويليام (2001). *الاقتصاد*. (ط1). الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع.

سلمان، مصطفى؛ داود، حسام (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. (ط1). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

سيجل، باري (1987). *النقد والمصارف والاقتصاد*. (ترجمة عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد). الرياض: دار المريخ.

السيد علي، عبد المنعم (2004). *النقد والمصارف والأسواق المالية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

السيوفي، قحطان (1989). *اقتصاديات المالية العامة*. (ط1). سوريا: دار طлас للطباعة والنشر.

- السيوفي، قحطان (2008). *السياسة المالية في سوريا*. سوريا: منشورات وزارة الثقافة.
- الشافعي، محمد زكي (1952). *مقدمة في النقود والبنوك*. لبنان: دار النهضة العربية.
- الشافعي، محمد زكي (1990). *مقدمة في النقود والبنوك*. مصر: دار النهضة العربية.
- شامية، أحمد زهير؛ الخطيب، خالد (1991). *المالية العامة*. (ط1). الأردن: دار زهران.
- شامية، أحمد زهير؛ الخطيب، خالد (1997). *المالية العامة*. الأردن: دار زهران.
- شهاب، مجدي محمود (1988). *الاقتصاد المالي*. بيروت: الدار الجامعية.
- شوتر، منهل؛ العمار، رضوان (1996). *النقود والبنوك*. الأردن: مؤسسة آلاء للطباعة والنشر.
- الصعيدي، عبد الله (1990). *الضرائب والتنمية*. مصر: دار النهضة العربية.
- الصكبان، عبد العال (1972). *مقدمة في علم المالية والمالية العامة في العراق*. (ط1). العراق: مطبعة العاني.
- الطراد، اسماعيل ابراهيم؛ عباد، جمعة محمود (2004). *التشريعات المالية والمصرفية في الأردن*. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد، عبد المطلب (1997). *السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلی)*. مصر: مكتبة زهراء الشرق.
- عبد الحميد، عبد المطلب (2003). *السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلی)*. (ط1).
- مصر: مجموعة النيل العربية.
- عبد العظيم، حمدي (1986). *السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية*. (ط1). مصر: مكتبة النهضة العربية المصرية.
- عثمان، سعيد عبد العزيز؛ دراز، حامد عبد المجيد (2002). *مبادئ المالية العامة*. مصر: الدار الجامعية.
- العصار، رشاد؛ الغابي، رياضي (2000). *النقود والبنوك*. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

علبة، وداد؛ الطويل، محمد بشير (1999). **المالية العامة وتطبيقاتها في التشريع الضريبي السوري**. سوريا: المؤسسة العامة للمطبوعات.

علواني، زياد (1982). **نقود ومصارف**. سوريا: منشورات جامعة حلب.

العلي، عادل فليح؛ كداوي، طلال محمود (1989). **اقتصاديات المالية العامة**. الكتاب الثاني، الإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل.

العمار، رضوان وليد (2012). **اقتصاديات المالية العامة**. سوريا: جامعة تشرين.

العمري، هشام محمد صفت (1988). **اقتصاديات المالية العامة وسياسة المالية**. (ط2). العراق: مطبعة التعليم العالي.

عوض الله، زينب حسين (1995). **مبادئ المالية العامة**. بيروت: الدار الجامعية.

عوض الله، زينب حسين (1998). **المالية العامة**. بيروت: الدار الجامعية.

عواضة، حسن (1978). **المالية العامة (دراسة مقارنة)**. بيروت: دار النهضة العربية.

الفرهود، محمد سعيد (1994). **علم المالية العامة**. سوريا: جامعة حلب.

الفرهود، محمد سعيد (2001). **مبادئ المالية العامة**. سوريا: جامعة حلب.

الفولي، أسامة محمد؛ شهاب، مجدي محمود (1997). **مبادئ النقود والبنوك**. مصر: دار الجامعة الجديدة.

القاضي، حسين (2002). **الإصلاح الاقتصادي في سوريا إلى أين**. سوريا: دار الرضا للنشر والتوزيع.

قدی، عبد المجید (2003). **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

كنعان، علي (1996). **اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية**. (ط1). سوريا: دار الحسنين.

كنعان، علي (1999). **النظام النقدي والمصرفي السوري**. سوريا: دار الرضا للنشر والتوزيع.

- كنعان، علي (2003). *المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا*. سوريا: دار الرضا.
- مجيد، ضياء (1998). *الاقتصاد النقدي*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- المحجوب، رفعت (1983). *المالية العامة*. مصر: دار النهضة العربية.
- المحجوب، رفعت (1990). *المالية العامة*. مصر: دار النهضة العربية.
- مراد، محمد حلمي (1964). *مالية الدولة*. مصر: مطبعة نهضة مصر.
- معتوق، سهير (1989). *النظريات والسياسات النقدية*. (ط1). مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- المعروف، هوشيار (2004). *تحليل الاقتصاد الكلي*. عمان: دار صنعاء للطبع والنشر.
- مندور، أحمد محمد (2003). *مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*. مصر: جامعة الاسكندرية.
- المهاني، محمد خالد؛ الجشي، خالد الخطيب (2000). *المالية العامة والتشريع الضريبي*. سوريا: منشورات جامعة دمشق.
- النجار، محمد محمد (2000). *في اقتصadiات المالية العامة (الإيرادات)*. مصر: جامعة الزقازيق.
- هندي، محمد ابراهيم (1997). *الفكر الحديث في مجال الاستثمار*. مصر: منشأة المعارف.

ثانياً : المجلات العلمية

- اسماويل، اسماعيل (2005). *الاقتصاد العالمي*. مجلة اقتصادية شهرية. السنة الثانية، 19، 9-15.
- الحسين، محمد (2007). *أداء النظام الضريبي في سوريا (دراسة مقارنة)*. مجلة عالم المال، 10، 5-1.
- زيود، لطيف (2005). *تحديات التجارة الالكترونية للنظم الضريبية*. مجلة جامعة تشرين. مجلد 27(3)، 10-31.
- القاضي، عبد الحميد (1974). *السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية*. مجلة مصر المعاصرة، 355، 22-49.
- المهاني، محمد خالد (2003). *دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن*. مجلة جامعة دمشق. مجلد 19(2)، 255-315.

الأفendi، محمد أحمد (أيلول 2007). أولويات واتجاهات السياسة المالية والنقدية في اليمن للفترة 2003-2006. مجلة كلية التجارة والاقتصاد (جامعة صنعاء). 28، 1 - 48.

ثالثاً : المؤتمرات والندوات العلمية

البرغوثي، عروبة (2009). السياسة النقدية في سورية. ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السوري التركي. سورية.

الجليلاتي، محمد (2000). النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحاته. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. سورية: دمشق.

الحسين، محمد (2004). الإصلاح الضريبي أهدافه وأبعاده. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. سورية: دمشق.

الحوراني، أكرم (1995). أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في سورية. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. سورية: دمشق.

الضابط، مدين (شباط 2011). السياسات المالية من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصلحة الوطنية. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. سورية: دمشق.

الميداني، محمد أيمن (2010). موقع وأداء المصارف الخاصة في النظام المصرفي السوري. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. سورية: دمشق.

العمر، رضوان وليد (2001، أيار). السمات الرئيسية للنظام الضريبي السوري ونواحي القصور فيه. محاضرة غير منشورة أقيمت في المركز الثقافي العربي في مدينة بانياس بطرطوس.

العمر، رضوان (2012). السياسة المالية والنقدية وأثرها على الاقتصاد السوري. محاضرة في ندوة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، سورية: اللاذقية.

قارة، مصطفى (2000، نيسان). إصلاح القطاع المالي والمصرفي (تجارب بعض الدول العربية). ندوة بعنوان "القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة"، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. الإمارات العربية المتحدة: أبو ظبي.

القلاع، غسان (2001، أيار). *السياسات المحفزة للاستثمار في سورية*. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة من موقع جمعية العلوم الاقتصادية السورية. سورية: دمشق تم استرجاعه في 2013/9/2 على الرابط

http://www.mafhoum.com/syr/articles_01/kilaa/kilaa.htm

رابعاً : الدوريات والتقارير الإحصائية

- تقرير التنمية البشرية. (2007 - 2008). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تحليل الاقتصاد الكلي السوري. (2005). سورية: هيئة تخطيط الدولة.
- تقرير التضخم. (2010). سورية: مصرف سوريا المركزي.
- تقرير التطورات النقدية في سورية. (2009). سورية: مصرف سوريا المركزي.
- التقرير العربي الاقتصادي الموحد. (2009). صندوق النقد العربي.
- قطع حسابات الموازنة العامة للدولة. (2000 - 2010). سورية: وزارة المالية.
- قطاع النفط والغاز في الخطة الخمسية العاشرة. (2010). سورية: هيئة تخطيط الدولة.
- المجموعة الإحصائية السورية. (2010). سورية: المكتب المركزي للإحصاء.
- مجموعة التشريعات الضريبية. (2000 - 2010). سورية: وزارة المالية.
- النشرات الرباعية. (2000 - 2010). سورية: مصرف سوريا المركزي.
- التشريعات الضريبية. (2000 - 2010). سورية: الهيئة العامة للضرائب والرسوم.
- وثيقة السياسة النقدية في الخطة الخمسية العاشرة. (2010). سورية: هيئة تخطيط الدولة.

خامساً : الرسائل الجامعية

- آغا، ريم جودت (1992). دور الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام في سورية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق: سورية.

جديد، شيرين (2008). فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية. رسالة ماجستير. جامعة تشرين: سورية.

الدوري، عامر عبود جابر (1992). دور الضرائب في التنمية الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون العربي. أطروحة دكتوراه. جامعة بغداد: العراق.

شجاع، صافي (2007). المصرف المركزي والسياسة النقدية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق: سورية.

الشجري، عبده مدhen (2008). اتجاهات إصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني. رسالة دكتوراه. جامعة حلب: سورية.

صندوقي، عفيف عبد الكريم (2000). دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى واقع الجمهورية العربية السورية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق: سورية.

عايب، وليد (2007). النظام الضريبي السوري وأثره الاقتصادي. رسالة ماجستير. جامعة دمشق: سورية.

العزاوي، ابرتسام علي حسين (2002). تحليل أثر العوامل الاقتصادية على الطاقة الضريبية وقياسه في الاقتصاد العراقي للمندة 1985-2000. رسالة ماجستير. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد: العراق.

غندور، غسان (2009). الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة. رسالة ماجستير. جامعة دمشق: سورية.

غندور، غسان (2011). أثر الرقابة على المصارف في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية. أطروحة دكتوراه. جامعة دمشق: سورية.

قدي، عبد المجيد (1995). فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: الجزائر.

كمال، منى (2010). الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية. رسالة ماجستير. قسم اقتصاد، Queen Mary, University of London

مسعود، دراوي (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004). أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: الجزائر.

المقالح، صالح مرشد (2003). السياسات الضريبية والتنمية الاقتصادية في اليمن. رسالة ماجستير. جامعة القادسية: اليمن.

منذر، رنا أديب (2005). مفهوم الضريبة (تعريفها- أشكالها). رسالة ماجستير. جامعة دمشق: سوريا.

سادساً : موقع الانترنت

www.syriantax.gov.sy

www.syrianfinance.org

سابعاً : الأبحاث

بنك السودان المركزي (2006). توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. السودان: الخرطوم. (بدون رقم نشر).

الصعيدي، عبدالله (2005). دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي. مصر: جامعة عين شمس.

عبد القادر، لحول (2007). بحث بعنوان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسهيل (جامعة سعيدة).

الغندور، أحمد (2000، أيار). حول السياسة النقدية واستقلال البنك المركزي في مصر. مصر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد.

لوكريز، سميرة (2006). بحث حول السياسة المالية في سوريا. سوريا: دمشق.

مصرف سوريا المركزي (2007). دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة. سوريا: دمشق. (بدون رقم نشر).

ثامناً : القوانين والتشريعات

قانون مصرف سوريا المركزي ونظام النقد الأساسي رقم 23 عام 2002.

القرار رقم (502 / م ن / ب 4) تاريخ 10/5/2009

القرار رقم (666 / م ن / ب 4) تاريخ 27/5/2010

المراجع الأجنبية :

Alfonso, A ; Clays, P. (27 April 2007). **The Dynamic Behavior of Budget Components and Outputs.** European University Institute.

Amato, J. D. (2002). **Inflation Targeting in Emerging Market and Transition Economies; Lessons after Decade.** Basel: University of Basel.

Begg, I. (2002). **Running Economic and Monetary Union: The Challenges of Policy Coordination.** Europe "Government and Money". The Federal Trust for Education and Research.

Bennett, H.; Loayza, N. (March 2000). **Policy Biases When the Monetary and Fiscal Authorities have Different Objectives.** working paper No. 66. Central Bank of Chile.

Bhatia, H. L. (1993). **Public Finance.** Vikas Publishing House. PVT LTD.

Brunner, K.; Meltzer, A.H. (1976). **An Aggregative Theory for a Closed Economy.** In Monetarism. Jerome Stein, ed. North-Holland.

Buzeneca, I.; Maino, R. (2007). **Monetary Policy Implementation: Results from a Survey.** Washington. IMF.

Cashin, P.; Haque, N.; Olekdns, N. (3 June 2001). **Tax Smoothing, Tax Tiling and Fiscal Sustainability in Pakistan.** International Monetary Fund and University of Melbourne.

Casu, B.; Girardne, C.; Molyneux,P. (2006). **Introduction to Banking.**(1st. Ed.). England: Pearson Education Limited.

Christiano, L. J.; Fitzgerald, T. J. (April 2000). **Understanding the Fiscal Theory of The Price Level.** NBER Working Paper, No. 7668.

Chrystal, K. Alec.; Prie, S. (1994).**Controversies in Macroeconomics.** Harvester Wheatsheaf. Great Britain.

Dahan, M. (1998).**The Fiscal Effects of Monetary Policy.** Working Paper No. 66. IMF.

Duverger, M. (1968). **Finances Publique.** (5eme Edition). Paris.

Duverger, M. (1979). **Elément de la fiscalité.** Paris PUF.

Eatwell, J.; Milgate, M.; Newman, P. (1987). **The New Palgrave: A Dictionary of Economics.** Vol. 3. London. The Macmillan Press Limited.

Futayyeh, M.A.S.K. (1970). **Sales Tax for Economic Development.** University Micofilms.

Groves, H. M. (1950). **Viewpoints on Public Finance**. New York: University of Wisconsin, Henry Holt ; company.

King, M. (1995). **Commentary: Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline**. In Budget Deficit and Debt: Issues and Options, Federal Reserve Bank of Kansas City.

Laurens, B.; Piedra, E.G. (March 1998). **Coordination of Monetary and Fiscal Policies**. working paper No. 25. International Monetary Fund.

Lucke, B. (29- 30 March 2001). **Fiscal Impact of Trade Liberalization: The Case of Syria**. Institute de la Méditerranéen. the second FEMISE conference. Marseille.

Marchal, X. (28 May 1996). **Policy and Program of the EU for Accelerated Economic Development in the Frame Work of the Euro-Mediterranean Partnership**. Promotion of the Investment in Syria (Problems and Prospects). Syria: Damascus.

Marszalek, P. (2003). **Coordination of Monetary and Fiscal Policy**. Vol. 3 (2). The Poznan University of Economics.

Mishkin, F.S. (March 2000). **What Should Central Banks Do?**. Federal Reserve Bank of St. Louis November/December. Paper Prepared for The Homer Jones Lecture.

Mishkin, F. S. (2006). **The Economics of Money, Banking and Financial Markets**. (7th ed.). USA: Pearson Addison Wesley.

Mitra, S. (1970). **Money and Banking- Theory: Analysis and Policy**. “A Text Book of Reading”. Random House.

Sargent, T.; Wallace, N. (1981). **Some Unpleasant Monetarist Arithmetic**. Vol. 5. Federal Reserve Bank of Minneapolis. Quarterly Review.

Smithies, A. (1995). **The Budgetary Process in the United States**. Mc. Graw Hill.

Sommerfeld, R. M.; Anderson, H. M. ; Brock, H. R. (1972). **An Introduction to Taxation**. (2nd Ed.). INC. New York.

Sturm, M.; Gurtner, F. (August 2007). **Fiscal Policy in Mediterranean Countries Developments, Structures and Implications for Monetary Policy**. Occasional Paper Series, No. 69. European Central Bank.

The Staffs of the World Bank and the International Monetary Fund (2003). **Guidelines for Public Debt Management: Accompanying Documents and Selected Case Studies**. available at: <http://imf.org/external/np/mae/pdebt/2002/eng/102402.html>.

Sundarajan, V. (1994). **The Coordination of Domestic Public Debit and Monetary Management in Economics**. “in Transition Issues and Lessons from Experiences”. Working Paper No. 148. IMF.

Sweidan, O. D.; Al- Rabbaie, A. (2007). **Tax System and the Asymmetric Effect of Monetary Policy**. Vol. 10. International Research Journal of Financial Issue.

Thadden, L. (June 2003). **Active Monetary Policy, Passive Fiscal Policy and the Value of Public Debt.** Discussion 12/03.

Vane, H. R.; Thomson, J. L. (1993). **An Introduction to Macroeconomics Policy.** Harvester Wheat sheaf. Great Britain.

Warin, T. (2005). **Monetary Policy: From Theory to Practices.** No. 05-08. Middlebury College Economics Discussion Papers.

Woodford, M. (August 1995). **Price Level Determinacy Without Control of a Monetary Aggregate.** NBER Working Paper Series, No. 5204.

Woodford, M. (January 2001). **Fiscal Requirements for Price Stability.** NBER Working Paper Series, No. 8072.

Yraum, N. (March 2011). **The Implications of Tax Foresight Optimal Monetary Policy.** Department of Economics, North Carolina State University.

Abstract

Tax revenue is considered as one of the most important sources of public revenues for the State, since it is characterized by its relative stability in the amounts collected, as well as its high flexibility towards achieving the State's financial, economic and social goals.

Therefore, this research attempts to understand the facts about the tax revenue and its financial importance as well as to identify the monetary policy ,its means and tools.

The problematic of this study was to find the actuality of tax revenues in Syria and how it had responded, during the period of 2000 – 2010, to the changes that occurred in the methods of the monetary policy including the effects on investment.

In order to identify the magnitudes of the problematic and its implications, we have performed an analytical study of the Syrian tax system through the identification of each tax type separately. Additionally, the study has also addressed the tax revenues in Syria during the period of 2000 – 2010 and examined the relationship between fiscal policy and the cash politics in general, as well as the relationship between the tax and the monetary policy in particular. Finally, this research addressed the actuality of the monetary policy in Syria during the same period of 2000 – 2010 through revising its objectives and tools as well as the changes that took place during that period.

To address the objectives of this study and testing the hypotheses, a statistical analysis addressing the impact of the change in tax revenue on the growth of investments in Syria, during the period of 2000 – 2010, has been conducted. In order to show the extent of the relationship between the changes in the monetary policy, as an independent variable, and the tax revenues, as the dependent variable, this statistical analysis had analyzed the correlation and regression between the change in tax revenue and the changes that have occurred in the monetary policy in Syria. Additionally, regression analysis and correlation of the relationship between the change in tax revenue resulting from the change in monetary policy and public and private investments in Syria have also performed and presented.

**Syrian Arab Republic
Ministry of High Education
Tishreen University
College of Economic
Department of Economic**



**Responses of Tax Revenues on The Monetary Policy
and Its Impact on Investment in Syria
During The Period (2000 – 2010)
Thesis Submitted to Award Master Degree
at Economic**

Prepared by:

Yasmin Abdullah Rajab

Supervision

Dr: Radwan Walid Alammam

Prof. at Finance & Banking Department

2013 – 2014